وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة قاصدي مرباح . ورقلة .
كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية
قسم علم اجتماع و الديمغرافية

دور المـــــجتمـــع المـــــدني في التنـــــمية المـــــحلية
دراسة ميدانية لجمعيات مدينة جـــــامعة نـــــموذجا

مذكرة مكملة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر في علم الاجتماع أكاديمي
تخصص: علم اجتماع تنظيم و عمل

إعداد الطالب :
عريبي رياض

إشراف الأستاذ:
د/عزيز قودة

أعضاء اللجنة المناقشة

2020/2019

تشكرات

الحمد لله الذي أصبغ علينا من نعمه الظاهرة و الباطنة ، وفضلنا على كثير ممن خلق تفضيلا.

أتقدم بالشكر والتقدير إلى الأستاذ المشرف عزيز قودة الذي كان لي نعم السند والدعم في إنجاز هذا العمل بتوجيهاته ونصائحه.

كما أتقدم بشكري الخالص واحتراماتي لكل أساتذة الجامعة بصفة عامة و بصفة خاصة إلى أساتذة علم الاجتماع .

ولا يفوتني أن أتقدم بجزيل الشكر إلى روؤساء الجمعيات وإلى كل أعضائهم اللذين لم يبخلوا علي بالمعلومات التي تفيدني في حياتي العلمية والعملية.

و اشكر كل من ساهم في إنجاز هذا العمل من قريب أو من بعيد.

ونسأل الله عز وجل أن يجعل هذا العمل في ميزان الحسنات، وأن ينفع به كل من يلتمس دروب العلم والمعرفة.

الإهـــداء

بسم الله الرحمن الرحيم

(قل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون)

صدق الله العظيم

تطيب اللحظات إلا بذكرك .. ولا تطيب يطيب النهار إلى بطاعتك .. ولا يطيب الليل إلا بشكرك ولا إلهي لا الآخرة إلا بعفوك .. ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك الله جل جلاله

.. إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة .. ونصح الأمة .. إلى نبي الرحمة ونور العالمين

سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم

إلى من أحمل أسمه بكل افتخار .. أرجو .. إلى من كلله الله بالهيبة والوقار .. إلى من علمني العطاء بدون انتظار من الله أن يمد في عمرك لترى ثماراً قد حان قطافها بعد طول انتظار وستبقى كلماتك نجوم أهتدي بها اليوم وفي الغد وإلى الأبد ..

والدي العزيز

إلى ملاكي في الحياة .. إلى معنى الحب وإلى معنى الحنان والتفاني .. إلى بسمة الحياة وسر الوجود

إلى من كان دعائها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي إلى أغلى الحبايب

أمي الحبيبة

إلى إخوتي الذين هم سندي وعوني في هذه الحياة

إلى أصدقائي وإخوتي التي لم تلدهم أمي

إلى زملائي وزميلاتي الذين أمضيت أفضل اللحظات معهم

إلى جميع أساتذة الجامعة

إلى كل من يحملهم قلبي ولا تحملهم مذكرتي

أهدي عملي هذا راجيا من الله تعالى أن يجعل عملي هذا نفعا يستفيد منه جميع الطلبة المقبلين على التخرّج

عريبي رياض

قائمة المحتويات

الموضـوع	الصفحة
التشكرات.....	II.
الإهداء.....	III.
قائمة المحتويات	IV.
قائمة الجداول.....	VIII.
المقدمة.....	أ)
الفصل الأول : المجتمع المدني	
أولا: التيارات النظرية المفسرة للمجتمع المدني	2
1) :نظريات العقد الاجتماعي	**3**
2) : هيجل.....	3
3) : ماركس	5
4) : غرامشي.....	6
5) المجتمع المدني في الفكر العربي.....	13
ثانيا : خصائص و وظائف المجتمع المدني	13
1) خصائص المجتمع المدني	7
2) :مقومات المجتمع المدني	9
3) مكونات المجتمع المدني	10
4) وظائف المجتمع المدني 11	

ثالثا:واقع المجتمع المدني في الجزائر 13

1) :**المجتمع المدني أثناء الاستعمار**..... 13

2) :المجتمع المدني بعد الاستقلال..... 15

الفصل الثاني : في التنمية المحلية

أولا: مدخل التنمية المحلية

أ) تنمية المجتمع المحلي كعملية..... 17

ب) تنمية المجتمع المحلي كمنهج أو كطريقة..... 18

ت) تنمية المجتمع المحلي كبرنامج 18

ث) تنمية المجتمع المحلي كحركة 19

ثانيا : ظهور ونشأة فكرة التنمية المحلية وأهميتها..... 20

1) نشأة التنمية المحلية 21

2) أهمية التنمية المحلية 21

3) مؤشرات التنمية المحلية 22

ثالثا:أسس و أبعاد التنمية المحلية.....

1) أسس التنمية المحلية .....

2) أبعاد التنمية المحلية 23

خلاصة الفصل..... 25

الفصل الثالث: دور المجتمع المدني في التنمية المحلية في الجزائر

أولا: **دور العمل الجمعوي في التنمية المحلية**.....

1) واقع العمل الجمعوي ومكانته في التنمية المحلية.....	28
2) التركيب السوسيولوجي لمسؤولي الجمعيات.....	28
3) الدور الوظيفي للعمل التطوعي في التنمية المحلية.....	30
4) الدور الوظيفي للمجتمع المدني الجزائري.....	30
ثانيا: صعوبات و الإصلاحات لدى المجتمع المدني في الجزائر	31
1) الصعوبات التي تواجه المجتمع المدني في الجزائر	31
2) آليات تفعيل دور المجتمع المدني الجزائري في العمل التنموي.....	34
3) تفعيل المشاركة في الجزائر في إطار القيم الإسلامية.....	38
ثالثا: نماذج من العالم.....	41
1) برامج تنمية المجتمع المحلي في زامبيا.....	41
2) تنمية المجتمع المحلي في بنغلاديش	42
3) مشاركة المجتمع المحلي بمدينة سينسيناتي الأمريكية.....	42
4) نماذج من العالم العربي.....	43
الفصل الرابع:الإجراءات الميدانية للدراسة	
تمهيد:.....	47
أولا:مجالات الدراسة.....	47
ثانيا العينة و كيفية إختيارها	48
ثالثا:منهج الدراسة.....	49

رابعا: أدوات جمع البيانات	50
خامسا: أساليب المعالجة الإحصائية.....	50
سادسا: أدبيات الدراسة	51
عرض و تحليل النتائج	52
1) عرض النتائج.....	52
2) نتائج الدراسة	68
3) توصيات	69
الخاتمة	70
ملخص الدراسة	71
قائمة المراجع.....	72
الملاحق.....	75

رقم الجداول	عنوان الجدول	الصفحة
1	يوضح وتيرة تطور الجمعيات الجزائرية	27
2	توزيع عينة الدراسة حسب متغير النوع	52
3	توزيع عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي	52
4	توزيع عين الدراسة حسب متغير المهنة	53
5	توزيع عينة الدراسة حسب متغير العمر	53
6	توزيع عينة الدراسة حسب متغير ممارسة أي نوع من أنواع أعمال التنمية المجتمعية	54
7	جمعيات المجتمع المدني غير مهمة طالما الجهات الحكومية تقوم بواجبها	54
8	إن المشاركة المجتمعية مضيعة للوقت	55
9	أن جمعيات المجتمع المدني لا تلقى التقدير و الاحترام من قبل الأفراد	55
10	مجالات المجتمع المدني تكون محددة ولا تستحق التفكير بها	56
11	إن جمعيات المجتمع المدني يمارسها أشخاص ليس لديهم عمل	56
12	طالما أن المجتمع المدني غير مجدي ماديا فإنه غير ضروري	57
13	إن المجتمع المدني مهم وسط المجتمع لكن يصعب ممارستها من كثرة مجالاته	57
14	إن جمعيات المجتمع المدني تمارس لكسب ثقة الأفراد	58
15	إن جمعيات المجتمع المدني مصدر في مشاكل غنى عنها	58
16	إن جمعيات المجتمع المدني مطلوبة في كافة مجالات الحياة المجتمعية	59
17	إن جمعيات المجتمع المدني أداة من أدوات التنمية المحلية ووسيلة	60

	أساسية في تحديد احتياجات المجتمع	
18	إن المجتمع المدني أداة من أدوات المشاركة المجتمعية ووسيلة لتحقيق أهداف تنموية	60
19	إن جمعيات المجتمع المدني تقلل كلفة الموارد البشرية لتنفيذ برامجها التنموية	61
20	إن المجتمع المدني كأداة من أدوات التنمية المحلية تزيد من كفاءة و فاعلية المؤسسات	61
21	إن جمعيات المجتمع المدني كأداة من أدوات التنمية المحلية في توسيع دائرة العمل للمؤسسات التي تقدم برامج التطوير المجتمعي	62
22	إن جمعيات المجتمع المدني ليست لها أهمية طالما الجهات الحكومية تقوم بواجبها	62
23	أقوم بالانخراط في جمعيات المجتمع المدني كأداة من أدوات التنمية المحلية وقت ما سنحت لي الفرصة	63
24	ممارسة عمل جمعيات المجتمع المدني فيه غموض و ليس واضح	63
25	جمعيات المجتمع المدني مرتبط بأهداف حزبية	64
26	المشاركة في المجتمع المدني محدد بشروط العمر و الجنس	64
27	دور المجتمع المدني يقتصر على المجال الاجتماعي فقط	65
28	عن مدى سماعك بدور المجتمع المدني في التنمية المحلية	65
29	الدور الذي يقوم به المجتمع المدني في أحد المجالات	66
30	مدى ضرورة المجتمع المدني	66
31	يكون معظم ممارسو المجتمع المدني من الأعمار الشابة 15-35	66
32	عادة ما يكون أغلب أعضاء المجتمع المدني ذكور	67

33	عادة ما يكون ممارسو المجتمع المدني أفراد متعلم تعليما عاليا	**67**
34	ما إذا كان المجتمع المدني يواجه صعوبات	**67**

المقدمة

مقدمة :

لقد فسح الاهتمام الدولي بحقوق الإنسان المجال لتحرر العديد من الشعوب من سيطرة حكوماتها وأنظمة الحكم التسلطية فيها، وذلك إثر موجة من التحول الديمقراطي التي عرفتها دول العالم نهاية القرن العشرين، ودعم وعي الفرد بمواطنته التي تتيح له حرية التعبير والمبادرة، وتعطيه حق المساهمة في تقرير مصيره باعتباره صاحب السلطة الحقيقية ومصدرها من خلال تحول النظام من التسلطي إلى ديمقراطي. هذا الوعي يجعل من الفرد عنصر فعال في المجتمع بانتمائه إلى المجتمع المدني الذي يشكل مجالا حرا للتعبير والمبادرة والمساهمة في التغيير، من خلال مختلف المؤسسات المدنية(جمعيات، نوادي، نقابات، اتحاديات، أحزاب). وتعتبر المساهمة الواعية للمواطنين في إحداث التغيير والتنمية في المجتمع مطلبا ملحا تفرضه تحديات العولمة والنظام الدولي الجديد و خاصة على الدول المتخلفة أو السائرة في طريق النمو، هذا الذي لم يعد فيه مجال للضعفاء سياسيا واقتصاديا وعسكريا، وقبل كل ذلك اجتماعيا، وبذلك أصبح لزاما على حكومات الشعوب المتخلفة إعادة النظر في مختلف استراتيجياتها وتقويمها بما يحقق التصدي لمشكلات المجتمع، وذلك بالمساهمة في الواعي لأنه المسؤول الأول للمجتمع في العملية التنموية، في ظل عجز الدولة عن تحقيق التنمية بمجهوداتها المنفردة. إن توعية الأفراد بمشكلاتهم المحلية، و العمل على إحداث التغير اللازم لتحسين ظروفهم من خلال استغلال مواردهم المادية والبشرية المتاحة، هو غاية أساسية لمنظمات المجتمع المدنية، والتي تسعى في حدود إمكانياتها ومن مختلف مجالاتها إلى المساهمة في التنمية، بتعبئة المشاركة الشعبية وتنظيم الموارد المختلفة للمجتمع في سبيل تحقيق التنمية المحلية للمجتمع المحلي. هذه العلاقة بين مؤسسات المجتمع المدني والتنمية المحلية هي بؤرة الاهتمام في هذه الدراسة التي تحاول تناول هذا الموضوع من ثلاث زوايا تطرحها إشكالية البحث، هذه الزوايا تشمل الدور التنموي لهذه الجمعيات، وتفاعل الأفراد مع هذه الجمعيات، ثم عراقيل التي تواجهها هذه الجمعيات. هذه النقاط هي ما حاولنا التركيز عليه في الدراسة الميدانية لنموذج من مؤسسات المجتمع المدني و من بعض جمعياتها أو مؤسساتها من جمعيات الأحياء في مدينة جامعة و من بين هذه الجمعيات جمعية المجتمع المدني للرقي و التنمية ، جمعية ن و القلم للثقافة و جمعية العلوم بجامعة ،والنادي الرياضي لقدماء اللاعبين جامعة و جمعية حي المجاهدين ،و جمعية المجتمع المدني ريغ جامعة ، و من خلال ما سبق جاء طرح الموضوع ضمن مجموعة فصول كما يلي :

- الفصل الأول: ويتعلق بالمجتمع المدني و الذي تم من خلاله استعراض جملة من النظريات المفسرة لمفهوم المجتمع المدني،ثم تناول بعض خصائصه و بعد ذلك تطرقنا إلى واقعه في الجزائر كيف كان و كيف أصبح أي المجتمع المدني أثناء الاستعمار و بعد الاستقلال.

- الفصل الثاني: و قد تناولنا في هذا الفصل مدخل في التنمية المحلية و تطرقنا إلى كيفية ظهورها و كيف نشأة و أيضا عن مدى أهميتها و أيضا تكلمنا عن مؤشرات و الأسس التي تقوم عليها التنمية بالإضافة إلى أبعادها.

- الفصل الثالث: وجاء في هذا الفصل دور المجتمع المدني في التنمية المحلية و تطرقنا فيه عن دور العمل الجمعوي و مساهمتها في التنمية المحلية و عن الوظيفة التي يقوم بها ثم بعد ذلك تطرقنا إلى الصعوبات التي يواجهها المجتمع المدني في الجزائر و عن الآليات التي يعتمدها في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر و في الأخير تكلمنا عن بعض النماذج في العالم حول برامجها التنموية.

- الفصل الرابع : تناولنا في الجانب المنهجي للدراسة مختلف جوانب الدراسة من الإجراءات المنهجية للدراسة و التي يقوم بها الباحث في تحديد العينة و منهج الدراسة و أدوات المستخدمة في الدراسة لنصل إلى عرض و تحليل النتائج المتحصل عليها و في الأخير تم ختم الدراسة بتوصيات و خاتمة للدراسة .

الإشكالية:

عرف المجتمع المدني في العقود الأخيرة الماضية تطورا ملحوظا في العديد من الدول و قد ارتبطت هذه التطورات بالعديد من التغيرات والتحولات التي عرفها العالم و خاصة بعد نهاية الحرب الباردة سواء في الجانب السياسي أو الاقتصادي أو الثقافي أو الجانب الاجتماعي , و قد اعتبر المجتمع المدني المستفيد الأكبر حيث تجلت استفادته في تنامي الكبير لمنظمات المجتمع المدني إضافة إلى تنوع مجالات نشاطه ,و الجزائر تعد من الدول المصنفة ضمن الديمقراطية والتي يشغل فيها المجتمع المدني حيزا كبير في عملية بناء المجتمع وكما نعلم بالظروف التي مرت بها الجزائر أثناء فترة الاستعمار و بعدها و خاصة العشرية السوداء التي أثرت بشكل كبير على الحياة الاجتماعية مما جعل الأمر صعبا على الدولة الجزائرية أن تتحمل ضغوطات التي تواجهها من المجتمع لوحدها و كما هو معروف أن غاية أي دولة و أي وطن هو الاستقرار و إرضاء أفرادها من خلال توفير الأمن و ضمان الرفاهية و تحقيق التماسك الاجتماعي و مضاعفة الثقة بيت الأفراد، لذلك فتحت الجزائر باب أمام التعددية الحزبية و الجمعيات في المشاركة من أجل تحقيق الهدف و بما أن المجتمع المدني هو أداة من أدوات التواصل بين الأفراد و السلطة بالإضافة إلى الدور الذي يلعبه في تحقيق التنمية المحلية فإنه له دور فعال في التغيير و فيما يخص التنمية و كما هو معروف عن التنمية بحيث أنها لم تعد تقتصر على البعد الاقتصادي فقط بل يتضمن أبعاد أخرى اجتماعية و سياسية و الثقافية ...و بمعنى أخر التغيير في البنية الاجتماعية ككل.

التنمية المحلية ترمي في حقيقة الأمر إلى القضاء على التهميش للأفراد و تحويل أفراد المجتمع المحلي من حالة إلى أخرى أكثر ايجابية و رفع درجة الوعي الاجتماعي و أن التغيير لا يأتي لوحده فكل فرد من أفراد المجتمع يساهم في التغيير و من اجل تحقيق ذلك يستوجب قيادة رشيدة ذات كفاءة علمية و أسلوب علمي واقعي لا مجرد أراء و نظريات فقط أو مجرد حبر على الورق بل يجب التطبيق الفعلي لهذه النظريات و إعادة إحياء و بناء الثقة بين الأفراد و منظمات المجتمع المدني و بين الأفراد و السلطة التي تكاد أن تكون معدومة من خلال زرع روح الوطنية و تحقيق الديمقراطية و غيراها لذلك فأمر التنمية المحلية بالنسبة للمجتمع المدني أمر مهم و ضروري جدا و هذا ما نسعى لتحديده و إبرازه من خلال الكشف عن دور المجتمع المدني في التنمية المحلية بتسليط الضوء على نموذج مدينتي جامعة ولاية الوادي تحت إشكالية مفادها :

هل للمجتمع المدني دور في التنمية المحلية ؟

الأسئلة الفرعية :

- هل يساهم المجتمع المدني في تحقيق التماسك الاجتماعي و خلق تفاعلات إيجابية بين الأفراد؟
- هل للمجتمع المدني دور في بناء الفكر الاجتماعي و مضاعفة الثقة بين الإفراد؟
- كيف يساهم المجتمع المدني في تحسين الظروف المعيشية لدى الأفراد؟

الفرضيات:

فرضية عامة:

- للمجتمع المدني دور في التنمية المحلية

فرضيات فرعية

- يساهم المجتمع المدني في تحقيق التماسك الاجتماعي و خلق تفاعلات إيجابية بين الأفراد
- للمجتمع المدني دور في بناء الفكر الاجتماعي و مضاعفة الثقة بين الأفراد.

أهداف الدراسة :

لهذا البحث مجموعة من الأهداف التي نسعى إلى تحقيقها من خلال جانبيه النظري و الميداني يمكن تحديدها فيما يلي :

- تسليط الضوء عن دور المجتمع المدني في التنمية المحلية .
- جمع معلومات حقيقية و مفصلة عن الجمعيات و نشاطاتها و ظروفها
- الكشف عن الدور الفعلي الذي تقوم به الجمعيات و فعاليتها قصد تدليلها مستقبلا
- توضيح مدى إمكانيتها في النهوض بالمجتمع المحلي و تحقيق تنمية محلية
- التحقق من مدى تمثيلها و تجسيدها للمشاركة الشعبية
- تحديد اتجاهات الأفراد نحو هذه الجمعيات
- إيجاد العلاقة الفعلية بين المجتمع المدني و التنمية المحلية

أهمية الدراسة :

يمكن توضيح أهمية الدراسة من خلال جانبيها العلمية و العملي كما يلي :

الأهمية العلمية :

أهمية الموضوع الذي يكتسي بمتغيرين هامين أصبح الحديث عنهما في ظل هذه التطورات السريعة وهما:

الأول المجتمع المدني من المواضيع الساخنة التي أضحى الجدل الدائر حول أهميتها و دورها و أبعادها خاصة في مجتمعاتنا العربية ، و برزت الضرورة لتفعيل دوره في المجتمع حيث أصبح من الواضح أن المجتمع المدني الكثير من الإمكانيات و الأدوار غير مستغلة والتي يمكن من خلالها المساهمة بشكل كبير في تطوير و تحريك عجلة التنمية بكل أشكالها .

والشق الأخر يرتبط بالتنمية المحلية وهي أيضا من المواضيع التي أصبحت لها اهتمام كبير و الذي من خلالها تنتقل الدولة من حالة إلى حالة أكثر نمو و استقرار و هي أمر ضروري للحاق بركب الحضاري أو على الأقل تقليص الهوة العميقة بين الدول المتقدمة و الدول السائرة في طريق النمو.

الأهمية العملية :

- محاولة تجاوز النظرة السطحية إلى نظرة أكثر عمق من خلال إشكالية الدراسة و تجاوز الأحكام الاعتباطية و النظرة البسيطة.
- البحث في حقيقة هذه الجمعيات و دورها في تحقيق التنمية و خاصة على المستوى المحلي.

أسباب اختيار الموضوع :

لقد ساهمت في اختيار موضوع هذه الدراسة عدة عوامل و أسباب منها موضوعية و ومنها ذاتية و نلخصها كما يلي:

أ) الأسباب الموضوعية :

من خلال معرفة سيرورة المجتمع المدني في الجزائر بشكل عام , و حصر تموقعه و الدور المنوط به في التنمية المحلية إضافة إلى قياس درجة القوة التي يتحكم بها و السير بالمجتمع إلى تحقيق الكفاءة و الفاعلية .

ب) الأسباب الذاتية :

رغبة الباحث في الاطلاع عن مدى دور المجتمع المدني و مساهمته في تحقيق التنمية المحلية بالإضافة إلى كثرة زيادة انشغالات المواطنين الذي لفت انتباهنا لدراسة هذا الموضوع و تسليط الضوء على النشاطات و المساهمات التي يقوم بها جمعيات المجتمع المدني و دورها الحقيقي.

تحديد مفاهيم الدراسة :

دور : يعتبر الدور من المفاهيم المركزية في علم الاجتماع وكذا في العلوم الإنسانية و مفهوم الدور مرتبط بالدرجة الأولى بالبناء الاجتماعي، وبموقع الأفراد وتفاعلاتهم في مواقف اجتماعية معينة.

في التعريف الذي يورده "قاموس علم الاجتماع الفرنسي لمفهوم الدور "بأنه نموذج يرتكز حول بعض الحقوق و الواجبات و يرتبط بوضع محدد للمكانة داخل جماعة أو موقف اجتماعي معين و يتحدد دور الشخص في أي موقف عن طريق مجموعة توقعات يعتنقها الآخرون كما يعتنقها الفرد نفسه.[1]

[1] محمد عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع ، مطابع الهيئة المصرية العامة للكاتب ،الإسكندرية، 1979،ص390

إجرائيا:

يشير هذا المصطلح أن هناك وجود علاقة بين الفرد و ما يلعبه في تغيير نمط الحياة و المساهمة في التنمية و بمعنى آخر انه مجموعة من الأفعال التي يقوم بها فرد أو مجموعة من الأفراد اتجاه ظاهرة معينة قصد التأثير فيها و العمل على نقلها إيجابيا إلى ما هو أحسن.

المجتمع المدني:

تعريف قاموس أكسفورد السياسي: حيث عرفه على أساس وظيفته و علاقته بالمؤسسة الاجتماعية و السياسية الأخرى. أي انه مجموعة من المؤسسات التطوعية و الهيئات التعاونية التي لا ترتبط بالدولة ولا تتبع حزب أو أي تنظيم من التنظيمات السياسية.

تعريف والزر: هو ذلك الفضاء الذي ينطوي على ضمان الظروف الكاملة التي تكفل الحياة الاجتماعية الجيدة ، فهو ذلك المجال الذي يكون فيه البشر في إطاره شكلا اجتماعيا يتواصلون فيه و يرتبطون ببعضهم البعض1.

كارل ماركس: عرفه بأنه خلية التنافس الواسعة للمصالح الاقتصادية البرجوازية ،فالمجتمع المدني عنده هو المجتمع البرجوازي، وفضاء للصراع الطبقي ،و هو بالتالي الجذر الذي تمخضت عنه الدولة و مؤسساته المختلفة2.

إجرائيا:

هو عبارة عن مؤسسات أو نشاطات أو جمعيات ينظم إليها الأفراد باستقلالية عن الدولة كعمل طوعي في خدمة أفراد المجتمع بغية في التغيير و عمل قفزة في تنمية المجتمع المحلي وخلق تفاعل و أفكار إيجابية لدى الأفراد تبعا لأهداف **المجتمع** المدني.

التنمية المحلية :

إن التنمية المحلية هي صميم البحث عن كيفية تطوير الأجزاء الأكثر تخلفا في أقاليم الدولة، ويعتبر الريف أكثر المناطق تخلفا، من هنا فإن التنمية المحلية تنطبق وتلتقي مع مفهوم التنمية الريفية التي ينظر إليها البنك الدولي في إحدى تقاريره المنشورة على أنها: "عملية متكاملة أو إستراتيجية شاملة تستهدف تطوير الحياة الاقتصادية والاجتماعية لفقراء الريف، وذلك بزيادة الإنتاج الزراعي وإنشاء صناعات ريفية توفر فرص عمل جديدة وتحسين الخدمات الصحية والتعليمية ووسائل الاتصال والإسكان"[3] وفي نفس المقال يورد الكاتب تعريفا آخر ينسبه إلى كتاب آخرون في التنمية الريفية على أنها ": عملية تغير جذري لكل جوانب الحياة الريفية بما يؤدي إلى تطوير الفرد والمجتمع، أي إحداث تحول جذري في واقع المجتمع الريفي، بحيث تتغير نظرة المرء نحو ذاته ووطنه" ، ولهذه الغاية يجري التركيز على الإنسان على أنه الغاية النهائية للتنمية وعلى الروح الجماعية والاعتماد على النفس، بمعنى الإبداع الذاتي في فنون الإنتاج الريفي والابتعاد عن التقليد، مع التركيز على ديمقراطية المشاركة بمعنى حكم الأفراد أنفسهم بأنفسهم ولأنفسهم ،فالتنمية بهذا ليست جهدا مبعثرا غير واعي، أو جزئي غير متكامل يقتصر على البعد الاقتصادي فقط، بل يتضمن أبعادا أخرى اجتماعية وسياسية، فهي ذلك الجهد المنظم الواعي الهادف

[1] صالح السنوسي ،إشكالية المجتمع المدني العربي العصبة و السلطة و الغرب ، القاهر ،الهيئة المصري العامة للكتاب 2012 ص35

[2] فؤاد ابركان ن المجتمع المدني في الجزائر ..بين الخطاب و الممارسة ، ورقة بحث قدمت في ملتقى الوطني الأول حول المجتمع المدني و المسار الديمقراطي في الجزائر ، جامعة مولود معمري

[3] عبد الكريم دكروب ، التنمية الريفية مشاكلها و أهدافها في البلدان النامية و العربي، مجلة دراسات عربي العدد43 كانون الثاني ، فبراير،1991،ص32-33

إلى رفع المستوى المعيشي والاجتماعي والسياسي لغالبية سكان الريف وتمكينهم من المشاركة في هذا الجهد؛ بما يسمح لهم تحقيق مستمر في رفع مستويات حياتهم بمجهداتهم الذاتية، إن التنمية المحلية هو بحث في الأنشطة التي تستهدف رفع المستوى الاجتماعي والاقتصادي للأقاليم المحلية، والتي تشكل في آن واحد أحد أهم مجالات عمل مؤسسات السياسة العامة المعاصرة وأحد أهم وسائل التنمية الوطنية، التي لا يمكن أن تتحقق إلا من خلال التركيز على الأجزاء الأكثر تخلفا في الدولة والتي تشكل الأقاليم المحلية الجزء الأكبر منها، وبهذا يمكن تعريف التنمية المحلية بأنها السياسات والبرامج التي تتم وفق توجيهات عامة، لإحداث تغيير مقصود مرغوب فيه في المجتمعات المحلية، بهدف رفع مستوى المعيشة في تلك المجتمعات في كافة الجوانب.

إجرائيا :

هي تلك البرامج و السياسات التي تتم وفق توجهات عامة لإحداث تغيرات في المجتمعات المحلية من تنمية الوعي و القضاء على البطالة و الفقر و دعم المنتج المحلي أو بمعنى آخر بأنه إحداث تغيير في البنية الاجتماعية المحلية و إشراك المجتمع المحلي في برامج مؤسسات المجتمع المدني الفاعلة .

الفصل الأول

الفصل الثاني :مدخل في المجتمع المدني

أولا:التيارات النظرية المؤسسة للمجتمع المدني :

تبلور مفهوم المجتمع المدني في أوربا خلال نهاية النصف الأول من القرن السابع عشر، لينتقل بعد ذلك إلى أمريكا الشمالية . وبعد احتلاله مركز الصدارة في نظريات التغير الاجتماعي لما يقرب قرنا من الزمن سجل المفهوم تراجعا وانسحابا لما يقرب من نصف القرن، ليشهد عودة متدرجة خلال العقود الأخيرة من القرن العشرين ،في بداية التسعينيات إثر تحولات دول أوربا الشرقية وكما كان بروزه لأول مرة مصاحبا لحركة اجتماعية واسعة شملت الثقافة والسياسة والاقتصاد ومختلف أنماط العلاقات الاجتماعية، فإن فترات المد والجزر التي عرفها هذا المفهوم على امتداد تاريخه تمكن أن تنبئ عن طبيعة واتجاه التحولات التي تعرفها المجتمعات التي يتموقع فيها هذا المفهوم.

1) نظريات العقد الاجتماعي:(تجاوز المنظور الديني للدولة)

تبلور مفهوم المجتمع المدني في سياق نظريات العقد الاجتماعي؛ حيث كان مرادفا لمفهوم المجتمع السياسي أو المجتمع المؤسس بناءا على العقد الاجتماعي . ومن أبرز مفكري هذه النظريات: توماس هوبز، جون لوك، وجان جاك روسو.

- **توماس هوبز Thomas Hobbes (1588–1679):**

قد افترض هوبز أن حالة الطبيعة التي كان يعيشها الإنسان هي حالة حرب مطلقة حيث يعد الإنسان ذئبا لأخيه الإنسان، ولهذا فقد تم تخلي الناس عن بعض حقوقهم لصالح حاكم يتمتع بالسلطة المطلقة وذلك بدافع الحاجة إلى الأمن والطمأنينة، والمحافظة على حقوقهم و حرياتهم. يقول هوبز في تعريفه للمجتمع المدني: "الطبيعة لم تغرس في الإنسان غريزة الاجتماع، والإنسان لا يبحث عن أصحاب إلا بدافع المنفعة والحاجة .

إن المجتمع المدني هو ثمرة مصطنعة لميثاق اختياري لحساب قائم على المنفعة ...فنقل الحق الطبيعي المطلق الذي يملكه كل واحد في كل شيء إلى شخص ثالث بعقد يتم بين "كل واحد وكل واحد " هو الاصطناع الذي يكون من الناس الطبيعيين مجتمعا مدنيا (سياسيا)" فالمجتمع المدني عند هوبز هو المجتمع السياسي (المنظم في دولة)[1]

[1] أحمد توفيق المديني . المجتمع المدني و الدولة الأساسية في الوطن العربي . منشورات اتحاد كتاب العرب .دمشق 1997 ص53

- **جون لوك John Locke(1630–1704):**

أما جون لوك فينطلق في فلسفته من اعتبار حالة الطبيعة حالة سلم وحسن نية، ومعرفة متبادلة ومحافظة؛ فهي حالة تقوم على الحرية الكاملة والمساواة، ولكن تنقصها الضمانات اللازمة لعدم حدوث استثناءات (حالة الحرب، مخالفة القانون الطبيعي، الجريمة ...الخ). والمجتمع المدني هو الرد على هذه الحاجات؛ وذلك بإيجاد سلطة تسن القوانين وتفسرها وتنفذها بشكل محايد ومعترف به اجتماعيا، وبانسجام مع قانون الطبيعة . إن الدولة إذن قد ولدت محدودة نتيجة لاستنباطها من حالة طبيعية تتدبر ذاتها دون دولة، وهذه الأخيرة إنما تتدخل لمنع الاستثناءات (الجريمة، ا لحرب...الخ) وليس لتنظيم القاعدة (السلم الاجتماعي). إنها تعكس الحاجة إلى صلاحية الإكراه حتى يقوم حكم القانون.1

- **جان جاك روسو (1712–1778) :**

إن حالة الطبيعة عند روسو ليست حالة انفصام مع قوانين العقل السليم، وإنما هي حالة محايدة أخلاقيا؛ تتميز بالانسجام مع الذات والاكتفاء الذاتي . ويتم الابتعاد عنها نتيجة لنشوء مؤسسة الملكية أو مع نشوء الحيازة التي تحتاج إلى مؤسسة الملكية الاجتماعية لحمايتها ومشروعية اللامساواة التي تصاحبها2 .

يقول **روسو**: "إن أول من سيج أرضا وقال "هذا ملك لي "، ووجد أناسا سذجا بما فيه الكفاية ليصدقوا قوله هو المؤسس الحقيقي للمجتمع المدني ...لم تتكون فكرة الملكية هذه دفع ة واحدة في العقل البشري، فقد احتاج الإنسان إلى الكثير من التقدم وإلى اكتساب قدر لا بأس به من المهارات العلمية والمعارف ...حتى يصل إلى هذه النهاية الأخيرة للحالة الطبيعية3.

والدولة عند روسو تكون عقدا يتخلى فيه كل فرد عن حريته للجميع؛ فالعقد عنده يؤسس شعبا قائما سواء برؤسائه أو من دونهم، وإرادة عامة لا تتجزأ ولا تنتقل، ولا يمكن التنازل عنها إلا إذا تنازل الشعب عن كونه شعبا . وبهذا فإن الصلاحية المطلقة للحاكم تنقلب عند روسو لتصبح سيادة مطلقة للشعب4 .

إن التعاقد هو عملية تحول الإنسان الطبيعي إلى إنسان مدني أ(و مواطن). يتضح من خلال هذا الطرح أن مفهوم المجتمع المدني ظهر في القرن السابع عشر في إطار منظومة فلسفية سياسية معادية لنظرية الحق الإلهي للملوك، ومن هنا كان اقترانه بالمجال الدنيوي؛ حيث فصل بين الدين (السلطة الكنسية) والدولة، لتصبح الدولة والقوانين والمؤسسات نتاج العقل والتجربة التاريخية المستقلة من هيمنة المقدس.

---

[1] أحمد توفيق المديني المرجع نفسه ص 83–84

[2] احمد توفيق المديني المرجع سبق ذكره ص 114

[3] احمد توفيق المديني المرجع نفسه ص 57

[4] شكر الصبيحي مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي مركز دراسات الوحدة العربية بيروت 2000ص 20

2) هيجل: (المجتمع المدني كمجال للتنافس بين المصالح المتعارضة)

انطلق الفيلسوف الألماني جورج وليام هيجل 183-1770 من فكرة العام والخاص؛ إذ يرى أن العام يجب أن يتطور من الخاص لا أن يفرض عليه من الخارج، وهذه الحاجة إلى تطوير العام من الخاص هي التي تضمن عدم الانتقال التعاقدي ا لمفاجئ من الفرد إلى الدولة، بل تجعله انتقالا متوسطا من العائلة إلى الدولة، وهذا التوسط هو الذي أوجد مؤسسات المجتمع المدني. فالعقد عند هيجل إذن لا ينشئ دولة وإنما مجتمعا مدنيا1 .

وقد أعطى هيجل صورة مخالفة للمجتمع المدني؛ إذ أنه مجتمع تسوده الفرقة والصراع والتمزق في غياب الدولة، فهو متكون من أفراد لا يرون غير مصالحهم الخاصة، ويتعاملون فيما بينهم لتحقيق مصالحهم المادية . فالمجتمع المدني هو مجتمع الحاجة والأنانية، ولهذا فهو في حاجة إلى المراقبة المستمرة من طرف الدولة ، فالاستقرار والوحدة لا يتحققان لهذا المجتمع إلا في وجود الدولة التي تضفي عليه طابعا أخلاقيا وتوجهه نحو غاية محددة2 .

إن مفهوم المجتمع المدني عند هيجل لا يتطابق مع مفهوم الدولة أو المجتمع السياسي كما هو الحال عند فلاسفة العقد الاجتماعي، بل يستخدمه ليشير إلى المجال المتوسط بين الأسرة والدولة، مجال إ نتاج وتبادل الخبرات المادية، مجال المبادرة الخاصة والمصلحة الخاصة، مجال تنافس المصالح الخاصة والمتعارضة. وينكر هيجل الانسجام الذي تفرضه نظريات العقد الاجتماعي بين الدولة والمجتمع المدني، مؤكدا عجز هذا الأخير عن تحقيق العقل والحرية من تلقاء ذاته، ويرى أن الدولة هي الإطار القوي القادر على تحقيق ذلك فالدولة من الناحية الأخلاقية أسمى من المجتمع المدني، بل هي في نظره "الإرادة المقدسة"، بمعنى أنها عقل كائن على الأرض، وهي بذلك تمتلك السلطة المطلقة التي تجعل من تسلط الدولة السياسي وحتى دكتاتوريتها على المجتمع المدني أمرا محتوما ويتضمن المجتمع المدني حسب هيجل اللحظات الثلاثة التالية:

– منظومة الحاجات . – تنظيم العدالة (القضاء والشرطة). – التعاونيات الأهلية والهيئات الحرفية 3.

إن المتأمل لفلسفة هيجل يلاحظ أن رؤيته الخاصة للمجتمع المدني عكست تقييمه لأحوال المجتمع الألماني في بداية القرن التاسع عشر قبل أن تتحقق وحدته، وقد اعتبر هيجل أن خروج المجتمع الألماني من أزمته يرتبط بظهور الدولة الواحدة التي ترشد تطوره وتقوده على سلم التطور.4

3) المجتمع المدني عند ماركس(1818–1883) :

يجزم كارل ماركس بوجود المجتمع المدني عبر التاريخ والحضارات القديمة والوسيطة، بدعوى أن الظاهرة يمكن أن تكون من قبل وجود تسمية مطابقة لها، ويرى ماركس عند الحديث عن مكونات المجتمع المدني أنه ظاهرة تاريخية تشكلت في سياق تطور البرجوازية،

---

[1] عزمي بشارة المجتمع المدني دراسة نقدية مع اشارة المجتمع المدني العربي مركز دراسة الوحدة العربية بيروت 1998 ص130

[2] عزمي بشارة المجتمع المدني دراسة نقدية مع اشارة المجتمع المدني العربي مركز دراسة الوحدة العربية بيروت 1998 ص130

[3] أحمد توفيق المديني مرجع سابق ذكره ص 62-63

[4] كريم ابو حلاوة اشكالية مفهوم المجتمع المدني نشأة تطور تجليات ص65

وما رافق هذا التطور من نزعات عقلانية وعلمانية و إنسانية على المستوى الفكري، ومن علاقات اجتماعية جديدة نوعيا على المستوى السوسيولوجي. حيث يمكن ملاحظة أن مفهوم المجتمع المدني عند ماركس ينطوي على كيان معنى مزدوج: مجتمع مدني اقتصادي يشتمل على "جماع علاقات الأفراد المادية" وكيان مدني سياسي "والذي يشكل في جميع العصور أساس الدولة وكل البقية الباقية من البنية الفوقية". فالمجتمع المدني عنده هو مجال للصراع الطبقي، وتصارع المصالح الاقتصادية، فقد نظر إلى المجتمع المدني باعتباره الأساس الواقعي للدولة، ويتطابق المفهوم عنده مع مفهوم البنية التحتية. تتوافق نظرة ماركس مع نظرة هيجل حول المجتمع المدني من حيث النشأة و التطور كما ومن حيث المكونات الأساسية، والفارق الوحيد بينهما يكمن في رؤية ماركس للعلاقة بين الدولة والمجتمع المدني، والتي تختلف عن رؤية هيجل للدولة . ويبدو ذلك جليا في رفضه فكرة الفصل بين المجتمع المدني والدولة، ولأجل هذا يقترح ماركس طرحا جديدا قابلا للتحليل بدل مفهوم المجتمع المدني وهو مفهوم الطبقة. لقد كان ماركس أكثر عمومية بتوظيفه لبعض المفاهيم مقارنة بالمجتمع المدني والدولة حين تحدث عن البنية التحتية والبنية الفوقية في إطار ما سماه بالمادية التاريخية. إذ في سياق بسط العلاقة بين البناء الفوقي والبناء التحتي، وقوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج يتناول طرح المجتمع المدني باعتباره مفهوما يصور مجمل الحياة المادية. وتؤكد هذه الرؤية للمجتمع المدني أن كارل ماركس نظر إلى المجتمع المدني ككل مزدوج، فتارة هو نقيض الدولة كمجال للحياة الاقتصادية والتاريخية يتجاوز الدولة، وتارة أخرى ينظر إليه على أنه أداة في يد الدولة باعتباره تعبيرا عن مصالح طبقية تجسدها الدولة. هذه الرؤية المختلفة أتت في سياق نقد الهيغلية حيث نظر ماركس إلى المجتمع المدني باعتباره الأساس الواقعي للدولة وفضاء للتنافس والصراع، ليس الاقتصادي فقط، كما يرى هيجل، بل السياسي والطبقي أيضا. غير أن الخلاف السابق هو نتاج لمجموعة من التناقضات التي ميزت رؤية ماركس للقضايا والإشكاليات التي طرحها هيغل والتي تتعلق بالحرية والدولة والمجتمع المدني وغايات التطور التاريخي..الخ.يتضح ذلك من خلال العودة للانتقادات التي وجهها ماركس إلى هيجل والتي تتمحور حول النقاط التالية:

– بعكس هيجل يرى ماركس أن الدولة الحرة قد فشلت في حل تناقض جوهري هو صراع الطبقات.

– أن الدولة الحرة لا تمثل عالمية الحرية، بل هي مجرد تجسيد لانتصار الحرية بالنسبة للطبقة البرجوازية. في اعتقاد هيجل أن الاغتراب قد تم حله من خلال الاعتراف الفلسفي بالحرية الممكنة في الدولة الدستورية الحديثة، في حين لاحظ ماركس أن الإنسان في المجتمعات الحرة يظل مغتربا عن نفسه لأن رأس المال . وهو من خلق الإنسان . يتحول إلى سيد الإنسان و يتحكم به[1].

4) المجتمع المدني عند أنطونيو غرامشي(1891–1937):

لقد كان غرامشي ماركسيا غير تقليدي، ودون أن ينخرط في جدل مع ماركس في مفهوم البنية التحتية والبنية الفوقية، غير جذريا المعنى الماركسي لمفهوم المجتمع المدني، إن الفكرة المركزية لغرامشي هي أن المجتمع المدني ليس فضاء للتنافس الاقتصادي —مثلما يعتقد هيجل وماركس– بل فضاء للتنافس الإيديولوجي . ويعني غرامشي بالمجتمع المدني "الهيمنة الثقافية والسياسية، حيث تمارس الطبقة الاجتماعية هيمنتها على كامل المجتمع كاحتواء أخلاقي للدولة "، وبهذا المعنى قال غرامشي:"الدولة هي المجتمع السياسي زائد المجتمع المدني" وبهذا تكون العلاقة بين المجتمع المدني والمجتمع السياسي علاقة جدلية، تستمد الدولة عبرها المشروعية من المجتمع المدني من خلال عمل آليات السيطرة والتحكم والتوجيه من جهة، وعبر الإقناع والقبول والرضا من جهة ثانية، يتم ذلك عبر أجهزة و تنظيمات الدولة

[1] كلثوم زعطوط مفهوم المجتمع المدني بين التأصيل النظري و مشكلة المرجعية مجلة الباحث في العلوم الإنسانية و الاجتماعي العدد مارس 2018 ص 47 جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي

التي تحاول أن تستمر فعاليتها وشرعيتها بهدف الوصول والتأثير على منظمات وهيئات المجتمع المدني المستقلة نسبيا عن الدولة، هذه المنظمات و المؤسسات التي تشكل قوام المجتمع المدني تغطي فضاء اجتماعيا واسعا يمتد من الأسرة إلى التنظيم الإنتاجي الخاص، والنقابات والمؤسسات الدينية والمنشئات التعليمية و.... وصولا إلى الأحزاب السياسية والبرلمان، وعبر هذه الهيئات يمارس المجتمع المدني فعالياته ونشاطه على مختلف الأصعدة، ويحافظ في الوقت نفسه على سمته الخاصة . أي مدنيته . التي تبقى خارج متناول الدولة. لقد أدخل غرامشي قطيعة جديدة في المضمون الدلالي لمفهوم المجتمع المدني،باعتباره فضاء للتنافس الإيديولوجي، فإذا كان المجتمع السياسي فضاء للسيطرة السياسية بواسطة القوة/السلطة، فإن المجتمع المدني فضاء للهيمنة الثقافية و الإيديولوجية، و وظيفة الهيمنة هي وظيفة توجيهية للسلطة الرمزية التي تمارس بواسطة التنظيمات، التي تدعي أنها خاصة، مثل دور العبادة والنقابات...الخ وأضاف غرامشي موضحا أن سيادة أي طبقة اجتماعية أو تحالف طبقي تستوجب هيمنتها، هذه الهيمنة الثقافية لا تعرف مركزا أو تأتي عن آلية موحدة، بل هي نتاج نشاط متعدد المراكز، يقيم تنظيماته وأجهزته خارج الدولة، في فضاء المجتمع المدني تحديدا، في محاولة منها (الهيمنة) لإقامة سياسة للإيديولوجية يكون الهدف منها استعادة المجتمع المدني لحقه في ممارسة شرعيته والوصول إلى سيادته على مكونات وجوده الخاصة. لقد ركز غرامشي تحليلاته على البنية الفوقية للمجتمع، إذ ميز فيها بين مستويين كبيرين: مستوى أول، هو ذلك الذي يعبر عنه بالمجتمع المدني، يعني مجموع المؤسسات التي نقول عنها في اللغة المعتادة أنها "داخلية وخاصة"، ومستوى آخر هو المجتمع السياسي أو الدولة، ووظيفتها السيطرة والقيادة.

لقد بلور غرامشي مفهوم المجتمع المدني في ضوء وعيه بخطورة مؤسسات الدولة الأيديولوجية، فدرسها في فاعليتها الخاصة في الدول المتقدمة حيث تلعب دورا أساسيا في إحباط حركات المقاومة والتمرد وخلق "أساطير" حديثة تغذي أحلام الجماهير وتستبدل الأهداف والرغبات في العالم بديلا زائفا ومستلبا، بينما تبقى الدولة القمعية أساسية في العالم المتخلف. بالإضافة إلى تركيز غرامشي على دور المثقفين كعنصر أساسي للوعي، فالمثقف نتاج ثقافة ومنتج لثقافة ينبغي أن تدرس هذه وتلك من أجل تحرير قوى الفكر والإنسان من التبعية للمؤسسات الإيديولوجي.

5) المجتمع المدني في الفكر العربي :

التأصيل النظري ومشكلة المرجعية: شهدت البدايات الأولى لظهور مفهوم المجتمع المدني في العالم العربي انقساما وتباينا تجاه هذا المصطلح، حيث دعا البعض لضرورة تبني وتطبيق مفهوم المجتمع المدني كونه يشكل المخرج من سلطة الأنظمة الشمولية للحالة العربية، وعلى الجانب الآخر عارض عدد من المثقفين العرب المجتمع المدني باعتباره مفهوما أوروبيا نشأ في ظل ظروف مختلفة كليا عن تلك في العالم العربي، وبالتالي فإن فرص نجاح تطبيق الفكرة هي شبه معدومة. إن انتشار مصطلح المجتمع المدني في بلداننا العربية خلال السنوات العشرين الأخيرة يبدو كأنه ظاهرة جديدة وإرادة مفروضة من البلدان الغربية، والواقع أن هذه الظاهرة كانت موجودة في جميع البلدان العربية بنسب متنوعة ولكن الصفة الغالبة عليها كانت الركود والرضوخ للواقع السياسي والاقتصادي، ويمكن القول أن المجتمع المدني كان جنينيا في رحم المجتمع الأهلي. ويشير البعض من المفكرين إلى أن المفهوم غير جديد على الفكر العربي رغم أنه لم يرد باسم المجتمع المدني، حيث ظهر مسميات مختلفة، ومقياس ذلك – كما يؤكد بوعلي ياسين– أن يوضع بتسمية 1.

[1] بو علي ياسين المثقفون العرب من سلطة الدولة الى المجتمع المدني مجلة عالم الفكر مجلد 27 عدد 3 يناير مارس 1999 ص 45

أي كيان أو مجموعة كيانات في مقابل أو مواجهة الدولة وسلطتها ، وهو ما يتجل ى مثلا في فكر "ابن خلدون" في سياق حديثه عن الفصل بين العمران البشري والسياسة المدنية والسياسة الشرعية، وكذلك في أطروحات وقضايا فكر النهضة العربية الحديثة عند رفاعة الطهطاوي، وخير الدين التونسي، وبدرجة أقل في كتابات جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده وعبد الرحمن الكواكبي،... وغيرهم ممن اهتم بقضايا التحديث والتقدم والنهضة والحكم، إضافة إلى الاهتمام ببنى المؤسسات والهيئات الاجتماعية التي تتمتع باستقلالية نسبية عن الدولة، من دون1،ذكر صريح لمصطلح المجتمع المدني ، مما يعني أن المفهوم كان ماثلا في الذهن، أما المصطلح فهو جديد لم يتم استخدامه قبل السبعينات من القرن الماضي . وفي مقابل هذا الرأي يجزم البعض الآخر أن الفكر العربي لم يتوصل بنفسه إلى التعرف على مفهوم المجتمع المدني، بل جاء هذا التعرف نتيجة الاهتمام الكبير بمؤلفات المفكر الإيطالي أنطونيو غرامشي خصوصا، والفكر اللبيرالي عموما، مما يعني أن الفكر العربي لم يتعامل مع المفهوم- قبل تلك الفترة باعتباره ظاهرة مستقلة بحد ذاتها، لا على المستوى الفلسفي النظري ولا على مستوى الاستخدام الأداتي الإيديولوجي2.

الأكيد بين هذه الآراء أن "المجتمع المدني" أصبح منذ السبعينيات وبدرجة أكبر منذ الثمانينيات صرعة من صراعات الخطاب العربي، متأثرا بعودته في المجتمعات الأوربية، وقد عرف تداولا كبيرا خاصة في البلدان التي تبنت مشروع التحول الديمقراطي (مثل الجزائر، تونس، مصر،...الخ)،غير أن الاستخدام الواسع لهذا المفهوم من قبل تيارات مختلفة كرس الغموض والتشتت وصعوبة التأصيل النظري لهذا المفهوم وذلك بسبب الانتقائية والتحيز في استخدامه كلّ حسب حاجته، يقول الدكتور بن عيسى الدمني:" تنافست كل التيارات تقريبا في ادعاء الوصل بهذا المفهوم وإدراجه ضمن تصورها للمجتمع والدولة، مما جعله يبدو في الظاهر موضوع إجماع بين الفرقاء —على الصعيد النظري على أقل تقدير-لكن سياق السجال الذي اندرج فيه تداول هذا المفهوم جعله يفقد كثيرا من الدقة نظرا لتعدد منطلقات مستعمليه، وتباين مقاصدهم وأهدافهم3.

ثانيا: خصائص و وظائف المتجتمع المدني

1- خصائص المجتمع المدني:

من خلال تعريفنا للمجتمع المدني، ورغم الاختلافات بين الأساتذة في إيجاد تعريف محدد لهذا المصطلح، إلا أن أغلب هذه التعريفات تتفق في تحديد أهم الخصائص التي يقوم عليها المجتمع المدني والتي بدون تحققها لا يمكننا الحديث عن وجود المجتمع المدني بمفهومه الحقيقي، ومن خلال مختلف التعريفات التي تعرضنا لها يمكننا إجمال هذه الخصائص في صنفين أساسيين: - الخصائص المادية. - الخصائص المعنوية4.

أ- الخصائص المادية :

---

[1] كريم ابو حلاوة اشكالية مفهوم المجتمع المدني مرجع سابق ص 108

[2] كريم ابو حلاوة اشكالية مفهوم المجتمع المدني مرجع سابق ذكره ص 90

[3] بن عيسى الدمني ماذا نقتبس من التراث الفكرية حول مجتمع المدني مجلة اقلام العدد 5 2002جويلية

[4] ناهد عز الدين ، المجتمع المدني، موسوعة الشباب السياسية ، مرآز الأهرامات لدراسات الإستراتيجية ، القاهرة، 2000 ،ص 75

1 –المؤسسية: تعتبر المؤسسية من أهم الخصائص المادية ، لقيام المجتمع المدني بمفهومه المعاصر، فقيام المجتمع يستلزم وجود مجموعة من المنظمات والمؤسسات التي تعمل في ميادين مختلفة وباستقلال عن الدولة، الأحزاب السياسية التي تسعى للوصول لسلطة والمشاركة في صنع السياسات ، والنقابات التي تدافع عن مصالح العمال وقضاياهم والجمعيات العلمية والثقافية التي تسعى لنشر الوعي بأفكار وآراء معينة التي تهتم بالدفاع عن قضايا معينة الديمقراطية، حقوق الإنسان

2 –الموارد: إن قيام مؤسسات المجتمع المدني بأدوارها المنوطة بها وخاصة ما تعلق بالدفاع عن حقوق الأفراد وحرياتهم ، يتطلب أن تتمتع هذه التنظيمات بالموارد المادية اللازمة للقيام بذلك ويشترط أن تكون هذه الموارد خاصة بالنسبة لهذه المنظمات ، بمعنى أن يتم تحصيلها من طرف هذه التنظيمات نفسها، اشتراكات ومساهمات الأعضاء والمتبرعين. وبالرغم من أن بعض تنظيمات المجتمع المدني ، تتلقى إعانات مالية من الدولة فإن ذلك لا يجب أن يمس باستقلالية هذه التنظيمات، آمالا يجب أن تكون هذه الإعانات الحكومية وسيلة للدولة لتدخل في عمل هذه التنظيمات والتأثير عليها. ومن الناحية العملية نجد أن العديد من هذه المنظمات وخاصة المنظمات غير الحكومية ذات البعد الدولي، تتلقى الدعم المالي من الدول التي تنشط بها أو المنظمات الدولية التي تربطها بها علاقة تعاون وعمل في مجال نشاطها، ومن أمثلة هذه الإعانات الحكومية، الإعانات التي تقدمها سويسرا للمنظمات غير الحكومية والتي قدرت سنة 1995 . (1 (بمبلغ97.5 مليون فرنك سويسري1.

ب– الخصائص المعنوية:

إضافة للخصائص المادية، فإن قيام المجتمع المدني وأدائه للوظائف المنوط بها يتطلب توافر جملة من الخصائص المعنوية والأخلاقية التي تضمن فعاليته وأدائه لدوره في حماية حقوق الإنسان والدفاع عنها، على أهمية هذه الخصائص في بناء المجتمع المدني، فالأهم من وجود المؤسسات ، وجود المبادئ والقيم2.

التي تحكمها بما يضمن تحقيق الهدف المرجو منها وتتمثل أهم هذه الخصائص المعنوية والأخلاقية التي يقوم عليها المجتمع المدني أساسا في:

1 –الاستقلالية:

إن استقلالية تنظيمات المجتمع المدني عن سلطة الدولة في إدارة شؤونها وعملها، يجعلها أثر فعالية في أداء مهامها وتحقيق أهدافها وخاصة ما تعلق بالدفاع عن الحقوق والحريات ، فالمجتمع المدني يجب أن يكون مستقلا إلى حد كبير عن إشراف الدولة ، وان لا تتدخل الهيئات الحكومية في أنشطته إلا بمبررات قانونية محددة مسبقا، بحيث يقبلها المحكومون بها3.

2 –الطواعية :

إن مؤسسات وتنظيمات المجتمع المدني تنشأ أساسا، بصفة طواعية وحرة بين الأفراد المشكلين لها، فالأفراد إذا انظموا إلى هذه التنظيمات

---

[1] وسيلة شابو، دور المنظمات غير الحكومية في حماة حقوق الإنسان ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون الدولي والعلاقات الدولية ، جامعة الجزائر، آلية الحقوق بن عكنون ، 2002 ،ص: 47

[2] ناهد عز الدين ، مرجع سابق، ص:79

[3] الحبيب الجنحاني، المجتمع المني بين النظرية والممارسة ، مجلة عالم الفكر، العدد الثالث، المجلد السابع والعشرون، مارس 1999 ص36

فإن ذلك يتم بصفة طواعية وبإرادتهم الحرة ودون إجبارهم على ذلك1.

إذ تعبر هذه التنظيمات عن نوع من التضامن وتضافر الجهود بين الأفراد من أجل تحقيق أهدافهم ومصالحهم المشتركة وتكفل عديد من التشريعات الدولية والداخلية، حرية الأفراد في تشكيل هذه التنظيمات و الانضمام إليها بكل حرية ودون أي ضغوط.

3 –التراضي العام:

إن تأسيس المجتمع المدني – تنظيمات المجتمع المدني – يكون بالالتزام بالقواعد الدستورية والقانونية وما تكفله من حماية لحقوق الأفراد في التعبير والتصويت وتبادل الآراء، ويجب أن يراعى في وضع هذه الشروط التراضي العام والاتفاق بين مختلف التنظيمات في المجتمع المدني، أما إذا تم فرضها من طرف الدولة

أو فئة معينة من المجتمع فإن ذلك يعني عدم وجود مجتمع مدني حقيقي ويعتبر التراضي العام خاصية أساسية للمجتمع المدني، أهم ما يميزه عن الكيانات الاجتماعية الأخرى، فالمؤسسات التقليدية الأسرة والقبيلة والعشيرة مثلا، ليست تجمعات منظمة بفعل الإرادة البشرية وإنما هي نتيجة لتطور طبيعي تلقائي ليس للإنسان دخل كبير فيه، وذلك بعكس تنظيمات المجتمع المدني التي دخول يكون الأفراد فيها متوقفا أساسا2 .

2 –مقومات المجتمع المدني :

من الممكن أن نجد تعاريف وتصورات مختلفة للمجتمع المدني إلا أنها لا تخرج عن توافر أربعة عناصر أساسية يقوم عليها المجتمع المدني هي:

أ– الحرية أو الطوعية :

إن المجتمع المدني يتكون من خلال الإرادة الحرة للأفراد، والمبادرة الطوعية لهم، في تشكيل البنى الاجتماعية المختلفة، وبهذه الطريقة تتميز تكوينات وبنى المجتمع المدني عن باقي التكوينات الاجتماعية المفروضة أو المتوارثة تحت أي اعتبار؛ كالجماعات القرابية مثلا (الأسرة، العشيرة والقبيلة) والتي لا يتحكم الفرد ولا يختار الانتماء إليها، فهي مفروضة عليه بحكم المولد والإرث، أو كالدولة التي تفرض قوانينها وسيادتها وجنسيتها على من يولدون أو يعيشون ضمن إقليمها الجغرافي دون قبول مسبق منهم. إن الأفراد يشكلون أو ينتمون إلى تنظيمات المجتمع المدني بمطلق حريتهم واختيارهم، وذلك بغية تحقيق مصالحهم الخاصة أو المصلحة العامة، مادية كانت أو معنوية .

ب– المؤسسية أو التنظيم الجماعي :

يختلف المجتمع المدني بهذا العنصر عن المجتمع التقليدي، حيث يشير إلى فكرة المؤسسية التي تطال مجمل الحياة الحضرية تقريبا، والتي تشمل الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية؛ إذ يتشكل المجتمع المدني من مجموعة من المنظمات أو التنظيمات، يضم كل

---

[1] د/ برهان غليون ، نشأة وتطور مفهوم المجتمع المدني وتطوره من المجرد إلى المنظومة الاجتماعية الدولية ،حاضر ألقيت في ندوة المجتمع المدني والديمقراطية ، جامعة قطر ، المحاضرة منشورة على موقع الندوة على شبكة 5 ص، http//:www.Monwaten.org/ pivot/civil-society/6-04/ civil-socirty-42 htm.

[2] على إرادتهم الحرة هويدا عدلي، المقومات الثقافية للمجتمع المدني في مصر ، دراسة في التسامح السياسي لدى النخبة السياسية، رسالة دكتوراه ، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان ، القاهرة ، 2001 ،ص: 65

تنظيم أفرادا أو أعضاء اختاروا عضويته بمحض إرادتهم الحرة، ولكن وفق شروط يتم الاتفاق حولها من طرف المؤسسين للتنظيم أو مجمل أعضائه، هذه الشروط قابلة للتغير و كذا مختلف قوانين المنظمة حسب الظروف والمستجدات غير أن الثابت هو التنظيم (الرسمي أو شبه الرسمي)، وهو ما يميز المجتمع المدني عن المجتمع عموما؛ فالمجتمع المدني —كما يقول الدكتور سعد الدين إبراهيم – هو الأجزاء المنظمة من المجتمع العام1. إنه مجتمع "عضويات"، فبقدر ما يحمل المواطن من بطاقات عضوية بقدر ما يكون عنصرا نشطا في مجتمعه المدني، والذين لا بطاقات عضوية لهم (في أحزاب أو أندية أو نقابات، أو اتحادات، أو غرف تجارية أو صناعية، أو تعاونيات أو جمعيات أو روابط فإنه يصدق عليهم وصف المهمشين أو المستضعفين في أي مجتمع معاصر2.

ت– الغاية والدور :

إن هذه التكوينات ينبغي أن تتسم بالاستقلال عن السلطة السياسية وهيمنة الدولة، إلى جانب الجمعية، فالعمل الجماعي يعد أقوى تأثيرا وأكثر فاعلية من العمل الفردي، فهذه التنظيمات تعمل في مجالاتها المختلفة وبطرق متنوعة لأهداف معنوية أو مادية خدمة لمصالح الفرد أو الجماعة أو المجتمع ككل، غير أنها لا تسعى إلى الربح المادي، وهو ما يميزها عن المؤسسات ذات الطابع التجاري الاقتصادي مثلا

ث– المنظومة الأخلاقية :

يعتبر المجتمع المدني جزءا من منظومة المفاهيمية أوسع تشتمل على مفاهيم مثل: الفردية، المواطنة، حقوق الإنسان، المشاركة السياسية، الشرعية 2 الدستورية...الخ

ويقوم المجتمع المدني على ركن أخلاقي وسلوكي ينطوي على قبول الاختلاف والتنوع بين الذات والآخرين، وعلى حق الآخرين في تكوين منظمات تحقق وتحمي وتدافع عن مصالحهم المادية والمعنوية، والالتزام بالإدارة السلمية للخلاف وذلك بالوسائل السلمية المتحضرة، المتمثلة في قيم المجتمع المدني وضوابطه المعيارية، وهي قيم التسامح والاحترام والتعاون والتنافس والصراع السلمي3.

3– مكونات المجتمع المدني:

يتكون من الهيئات والمؤسسات غير الرسمية institution informal وهذه التشكيلات من الهيئات والمؤسسات تكرس عملها لمصلحة الطبقة المهيمنة من خلال نشر الإيديولوجية السائدة في المجتمع المدني ،وهي بذلك تدعم جبهة عريضة ومتينة للطبقة المهنية بواسطة نشر وتعميم إيديولوجية للطبقة المهيمنة. يمكن الإشارة إلى رموز أو معالم موجودة في كل المجتمعات المدنية.

[1] سعد الدين إبراهيم تقديم لسلسلة دراسات المجتمع المدني و التحول الديمقراطي في الوطن العربي مركز ابن خلدون بالاشتراك مع دار الأمين للتوزيع و النشر القاهرة 1995 ص 05

[2] سعد دين إبراهيم مرجع سبق ذكره ص 06

[3] سعد دين إبراهيم مرجع سبق ذكره ص 06

أولا: ١ –ظاهرة الشارع : ففي كل مجتمع مدني مرتبط بنشوء المدنية هناك شارع، فالشارع ليس المقصود به هنا المعنى السياسي إذ يمكن أن يحمل الشارع معنى سياسيا ، بل المقصود به الرمز الموضوعي للعام وللتواصل، للمرور والعبور، للآخذ والعطاء، للحركة القائمة بين أفراد المدينة، انه رمز المجال المفتوح لسكان المدينة ومن يأتي إليهم.

2 –السوق كل مجتمع مدني يشتمل على سوق ، ولسوق هنا المقصود بها ليس فقط الوجود المادي الضيق وإنما الوجود الرمزي الاجتماعي السوق هو هنا رمز للإنتاج وللتبادل والاستهلاك ، وللتبادل التجاري على اختلاف أنواعه بالجملة والمفرد. العرف هنا يلعب دورا كبيرا في تعزيز المجتمع المدن فيضع الأفراد مباشرة أمام نشاطهم ونتائج نشاطهم، أمام ما يسمى في الاقتصاد الرأسمالي عملية العرض والطلب مع الإشارة إلى أن هذه العملية تتخذ أشكالا مختلفة، حسب المجتمعات وظروفها التاريخية.

3 –المؤسسة Institution لا يهم هنا الاسم المهم ما تقصد به الجمعية هي رمز للتعاون والاستمرار أي لتجاوز النشاط الفردي في اتجاه التعاطي المنظم والمستمر المسؤول مع الآخرين لبلوغ أهداف معينة. هذه الرموز يمكننا أن ندرك ظاهرة المجتمع المدني من منبع وجوده. ويمكن القول إن إعادة تنظيم الدولة على أساس فصل السلطات (التنفيذية والتشريعية والقضائية) وتشريع حرية الرأي والتنظيم

والتظاهر على أساس دستور constitution يضمن الحريات المدني أمور ضرورية لترسيخ المواطنة بما هي حقوق و واجبات. يمكننا القول أن هناك علاقة جدلية مبنية أساسا على الحوار والاعتراف بالأخر القائمة بين السلطة السياسية الممثلة بالدولة وبين التنظيمات والأحزاب الممثلة للمجتمع ،هي ضمان عدم تصلب الحاكمة وتفردها بالسلطة. حيث يشكل المجتمع المدني مع الدولة ما يعرف بالمنظومة السياسية في المجتمع وبهذا المعنى قال غرامشي " الدولة هي المجتمع السياسي زائد المجتمع المدني"فبينما يحتوي المجتمع المدني society civilian على التنظيم السياسي للمجتمع بأحزابه ونقاباته وتياراته السياسية. تحتكر الدولة السلطة authority السياسية عبر أجهزتها ومؤسساتها المختلفة. بهذا المعنى تكون العلاقة بين المجتمع المدني والمجتمع السياسي علاقة جدلية، تستمد الدولة عبرها المشروعية من المجتمع المدني من خلال عمل آليات السيطرة والتحكم والتوجيه من جهة، وعبر الرضا من جهة أخرى. ففي الوقت الذي يشتمل المجتمع المدني على الأحزاب والتنظيمات السياسية يختص المجتمع السياسي بالسلطة وبوجه قطاعات المجتمع المدني المختلفة عبر آليات القانونية والقضائية للدولة بما يكتل حق أفراده وحريتهم في المبادرة والعمل وفقا لأحكام الدستور في الوقت الذي يمنح المجتمع المدني المشروعية للسلطة السياسية وهي أحدى أهم أسباب بقائها . بصيغة أخرى لا بد من رصد التفاعل المتزايد بين المدني والسياسي وبين جميع الأضداد، والتهميش والإقصاء لأي منهما على حساب الآخر، ويتوقع الآخرون

إن المجتمع المدني هو الحل الناجح لكل القضايا والمشكلات التي تعيشها المجتمعات المعاصرة، وهو ليس مفهوما أو وصفة يمكن تعاطيها وتداولها من يتجاوز الوضع الراهن المتأزم إلى مستقبل مأمول. لكنه يحق حقل للتنافس وفضاء للصراع وميدان للعمل للقوى الاجتماعية ذات المصالح المواقف المختلفة ،ميدان متفتح على ممكنات عديدة واحتمالات متعارضة يتوقف بتحقيق بعضها على إمكانيات وبرامج وتحالفات تلك القوى أي انه نتاج تسابك علاقات القوة والسلطة والمعرفة بتغير عواملها الاجتماعية واستراتيجيات إدارة الصراع التي يتنبأها[1].

4– وظائف المجتمع المدني :

[1] ماجدة شاكر مهدي مجلة كلية الأدب العدد 96 ص 574-575

للمجتمع المدني العديد من الوظائف من بينها:

– تجميع المصالح: عن طريق بلورة مواقف جماعية من القضايا التي تواجه أعضاءه وتمكنهم من التحرك جماعيا لحل مشاكلهم وضمان مصالحهم على أساس هذه المواقف الجماعية1.

– حسم وحل الصراعات بوسائل ودية دون اللجوء إلى الدولة وأجهزتها البيروقراطية، فتساهم بذلك في توطيد وتقوية أسس التضامن الاجتماعي.

– زيادة الثروة وتحسين الأوضاع: بمعنى القدرة على توفير الفرص لممارسة نشاط يؤدي إلى زيادة الدخل من خلال هذه المؤسسات نفسها

–إفراز القيادات الجديدة بالعلاقة مع نشاطاتها الديمقراطية .

–نشر ثقافة مدنية: وهي في مجملها تجعل المجتمع المدني مفتاح الديمقراطية و مدرستها2.

تعد التنشئة السياسية من أهم الوظائف التي يقوم بها المجتمع المدني، إذ يمكن لأي من وحدات المجتمع المدني أن تؤدي وظيفة التنشئة السياسية للبشر الذين ينتمون لها، أو تقوم بخدمة أو إشباع احتياجاتهم من خلال تدريبهم على أسس المشاركة السياسية السلمية.

–السعي لتبني الآليات اللازمة وتوفير الظروف الملائمة من أجل تمكين البشر المهمشين اقتصاديا، سياسيا، وثقافيا حتى يندمجوا في المجرى العالمي الشامل سعيا باتجاه عالم شفاف و عادل ينتفي فيه التسلط و الاستغلال

–ملئ الفراغ في حالة انسحاب الدولة أو غيابها.

–تحقيق النظام و الانضباط في المجتمع.

[1] رابح لعروسي أفاق و مستقبل المجتمع المدني في الجزائر مجلة النهضة مصر العدد 2 السنة 2009 ص 199

[2] ليلى علي المجتمع المدني العربي قضايا المواطنة و حقوق الإنسان ط 1 القاهرة مكتبة الانجلو مصرية ص 67

ثالثا :واقع المجتمع المدني في الجزائر :

1) المجتمع المدني أثناء الاستعمار :

تؤكد معظم الدراسات التي تناولت تاريخ الجزائر المعاصر أن للمؤسسات الأهلية مؤسسات المجتمع المدني فضلا معتبرا في مقاومة المحتل الفرنسي، فلقد لعبت الزوايا والطرق الصوفية والمدارس القرآنية ومؤسسات الأوقاف دور مهما في مقاومة المستعمر وبعد فشل المقاومة الوطنية التقليدية واستشهاد النخبة الوطنية 1، ونفي بعضها، انتقل مركز نمو الوعي الوطني إلى الأوساط الحضرية، وبدأت بوادر الممارسة السياسية تظهر في المقاومة السياسية للاستعمار بوسائل عصرية وتنظيمية سلمية، تمثلت في الجمعيات والنوادي الاجتماعية والثقافية بالإضافة إلى الطرق الصوفية وذلك لحاجة الأفراد للتنظيم والتضامن والحفاظ على هويتهم وتراثهم الإسلامي من الضياع والطمس2خضع المجتمع المدني الجزائري خضوعا كبيرا للمستعمر الفرنسي وخاصة من جانب القوانين إذ كانت الجزائر تعيش تحت تعسف قانون الأهالي الذي كان يحرم الجزائريين من التمتع بالحريات التي تسمح لهم بممارسة حقوق المواطنة، وقد كان القانون الفرنسي يعتبرهم مجرد رعايا ،كما أن الجمعيات والنوادي الثقافية والفنية لم تنجو من ملاحقة هذا القانون التعسفي، غير أن ذلك لم يمنع من ظهور بعض التشكيلات المدنية الحديثة في أواخر القرن 19(نوادي، أحزاب، جمعيات...) وذلك بشكل سري في الغالب3.أول جمعية أروبية في الجزائر تأسست سنة 1840 ،هي "جمعية مزارعي الجزائر" وكانت معظم هذه الجمعيات تملك أسماء جزائرية ولكن بأهداف موجهة لخدمة أغراض استعمارية والتي كانت مخبأة تحت غطاء النشاطات الخيرية وبعد مضي 51 سنة من هذا التاريخ ظهر قانون أول جويلية 1901 في فرنسا، وعلى إثر هذا القانون الذي طبق في الجزائر المستعمرة، نشأت جمعيات جزائرية بعضها موالي للاستعمار والبعض الأخر يعمل لنشر الوعي داخل المجتمع الجزائري، وعلى العموم فإن معظم التنظيمات كانت مدافعة عن مصالح الفرنسيين4

ومن أهم التنظيمات التي عرفتها الجزائر أثناء الاحتلال:

-الجمعية الراشدية: تأسست سنة 1849 من شباب جزائري خريجي المدارس الفرنسية الجزائرية، 5 استطاعت أن تنشئ فروعا لها عبر أنحاء الجزائر، وكان هدفها هو مساعدة الشباب الجزائري على التعليم، وعملت لتنشيطه وحمايته من الانحراف وحثه على العمل، نظمت محاضرات باللغتين، ومن أهم عناوين المحاضرات التي نضمتها الجمعية لعالم 1907 :التضامن والأخوة بين المسلمين"التشريع الإسلامي في الجزائر منذ 61832.

---

[1] رميلاوي سفيان ص 65

[2] ناجي عبد النور النظام السياسي الجزائري من الأحداية إلى التعددية مديرية النشر لجامعة قالمة 2006 ص49

[3] جهيدة شاوش إخوان ص97

[4] عبد السلام عبد اللاوي ص 30

[5] حدة بولافة واقع المجتمع المدني الجزائري الآن الفترة الاستعمارية و بعد الاستقلال رسالة ماجستير قسم العلوم السياسية 2010 ص 74

[6] أبو القاسم سعد الله تاريخ الجزائر ط بيروت دار الغرب الإسلامي 1998 ص 137

-الجمعية التوفيقية: أنشأت عام 1908 ،ثم أعادت النخبة تنظيمها سنة 1911 ،استطاعت هذه الجمعية أن تستقطب عددا كبيرا من الأعضاء، وصل إلى مائتي عضو خلال سنة واحدة، يرأسها الدكتور"ابن التيامي"، هدف هذه الجمعية الثقافية هو جمع الجزائريين الذين يرغبون في تثقيف أنفسهم وتطوير الفكر العلمي والاجتماعي

-النوادي الثقافية : بدأ ظهورها منذ منتصف القرن التاسع عشر واتسع نشاطها العلمي إلى مطمع 5 القرن العشرين، ومن أشهر هذه النوادي1

- نادي صالح باي: تأسس بقسنطينة في عام 1907 ،كان هدفه تربية الشعب تربية فكرية، وتشجيع الهوايات الأدبية والعلمية ونشر التعميم والمساعدة على تحرير الجماهير وكانت مختلف النوادي التي تم تأسيسها تهدف إلى حث المواطنين على التأمل والتفكير في أسباب التخلف، ثم البحث على سبيل الرقي باقتباس العلوم العصرية التي كانت السبب في نهضة أوربا نفسها2.

كما أنشأت جمعيات عديدة أخرى لعبت دورا تاريخيا رائد ومن أبرز هذه الجمعيات:

جمعية العلماء المسلمين: التي أنشأت سنة 1931 ،وذلك ردا على احتفالات فرنسا بمرور قرن عمى احتلال الجزائر. إن جمعية العلماء المسلمين بفضل منهجيتها وطريقتها في العمل استطاعت أن تحقق عدة مكاسب رغم تشديد الخناق على كل أشكال التنظيم الاجتماعي والسياسي التي كانت تعارض مصالحها، حيث عملت هذه الجمعية على إيقاظ الشعب الجزائري من سباته ودعوته للمطالب بحقوقه، وعارض بشدة سياسة الإدماج وشعارها في ذلك "الجزائر بلدنا والإسلام ديننا والعربية لغتنا" 3

- نجم شمال إفريقيا: الذي يعتبر تنظيما نقابيا قبل أن يتحول فيما بعد إلى تنظيم سياسي مدافع عن مطلب الاستقلال وهو امتداد لتطور الكفاح السياسي للأمير خالد لأن وعيه الوطني الذي دعم الجزائر، انتقل إلى العمال الجزائريين في فرنسا، وخلال زيارته لباريس في صيف 1927 بعد نفيه من الجزائر تطورت رسالته النضالية إلى شعور وطني عمالي و نواة تنظيم وطني عرف باسم " نجم شمال إفريقيا، اختير الأمير خالد رئيسا شرفيا له و الحزب الذي رفع شعار الاستقلال4 .

- الكشافة الإسلامية : التي كان لها التأثير الفعال في الحفاظ عمى الإنتماء العربي الإسلامي للشباب الجزائري ، بالرغم من عمليات التخريب التي أنتجها المستعمر آنذاك ، إبان الثورة التحريرية الكبرى

بان الثورة التحريرية الكبرى والتفتت جميع الجمعيات الجزائرية بمختلف توجهاتها و أفكارها حول " حزب جبهة التحرير الوطني " و هو عبارة عن منظمة ثورية تهدف إلى القطيعة مع الوضع السياسي السابق و الذي حاول التحصل على الاستقلال بطرق قانونية سلمية و التحول مباشرة إلى الثورة المسلحة التي تكللت بالاستقلال و استرجاع السيادة الوطنية يوم 6 جويلية 51962 .

---

[1] ناجي عبد النور النظام السياسي الجزائري من الأحداية إلى التعددية مرجع سابق ص 50

[2] جهيدة شاوش إخوان مرجع سابق ص 99

[3] العربي بن عودة إسهام وسائل الإعلام في تربية المجتمع المدني رسالة قسم العلوم السياسية و الإعلام 2006 ص 147

[4] حدة بولافة مرجع سابق ص 56

[5] عبد السلام عبد اللاوي مرجع سابق ص 31-32

2) المجتمع المدني بعد الاستقلال:

لقد عرف المجتمع المدني في هذه المرحلة ، مرحلة تراجع حادة بعد عودته في شكل تنظيمات الحركة الوطنية مباشرة بعد الاستقلال و بداية بناء الدولة الوطنية ، فقد تم بمقتضى نصوص مؤتمر طرابلس 1962 ، تحويل جبهة التحرير الوطني إلى حزب ، ذو اتجاه اشتراكي لقيادة البلاد ، ليكون أول نظام حكم في الجزائر" نظام الحزب الواحد" الذي يهيمن مكتبه السياسي على السلطة و الدولة معا هيمنة مطلقة ، غير أن هذا الوضع لم يدم طويلا، فبعد تجاوز أزمة صيف 1962 حرب الوالية عمل بن بله على تمثل السلطة شخصيا، فقام بتجميد العمل بالدستور في 1962/10/03 و عزل رئيس المكتب السياسي ليجمع كل الصلاحيات في شخصه فكانت الدولة آنذاك ترى أن التنمية الاقتصادية و الإجتماعية التربوية و الثقافية مدمجة في طبيعة النظام السياسي المتبع . إذ تعتبر من مهامه الأساسية، فأقصت بذلك كل مبادرة أو منافسة في الميدان، لأنه برأيها المجتمع لم يصل بعد إلى مرحلة التكفل الذاتي بشؤونه و ذلك عن طريق تأسيس و إنشاء تنظيمات جمعوية تدافع عن حقوقه و آرائه و تقدم مصالحه، و بذلك عمت روح الأبوية و ألبست الصبغة السياسية لكل المنظمات الاجتماعية و الثقافية و التربوية و عليه ظلت مؤسسات المجتمع المدني بمختلف تنظيماتها تسير في نفس القوالب و الأطر التي كانت قائمة في الفترة الاستعمارية و المتمثلة في عملية الهيمنة ، و عمليات الهيمنة هذه على مختلف التنظيمات المدنية التي وجدت منذ الاستعمار و استمرت إلى ما بعد الاستقلال ، كانت كنتيجة لاستمرار نفاذ قانون الجمعيات الفرنسية 1901/07/01 " إلى مرحلة ما بعد الاستقلال و إلى غاية 1971 ، حيث صدر في تلك السنة القانون 79/71 الذي كان أكثر صرامة و تشدد من الأول[1].

[1] عبد السلام عبد اللاوي مرجع سابق ص 32

الفصل الثاني

الفصل الثاني في التنمية المحلية :

أولا: مداخل التنمية المحلية

لقد حظيت التنمية المحلية باهتمام العديد من المفكرين الذين تناولوا هذا الموضوع كل من زاوية معينة أو مدخل معين، ويمكن عموما حصر مداخل التنمية المحلية حسب رؤية أرين ساندرز SANDERS.A في أربعة طرق هي: تنمية المجتمع المحلي كعملية، تنمية المجتمع المحلي كطريقة، التنمية المحلية كبرنامج، والتنمية المحلية كحركة

وذلك كما يلي :1

أ) تنمية المجتمع المحلي كعملية :

يكون التركيز من خلال هذا المدخل على سلسلة الخطوات المتعاقبة التي ينتقل من خلالها النسق من النموذج البسيط إلى الأكثر تعقيدا، كما يعني الانتقال التدريجي من الحالة التي تقرر فيها الأقلية شؤون المجتمع المحلي الذي يعيشون فيه نيابة عن بقية الأشخاص إلى الحالة التي يقرر فيها لأفراد المجتمع ككل مصيره، ويعملون معا على تنظيمه وتوجيهه2 إنها حالة يستنبط منها السكان المحليون طرق الاستخدام القصوى لمواردهم الذاتية، والتركيز هنا يتعلق بما يحدث للناس نفسيا وفي علاقاتهم الاجتماعية حيث أن هذا الانتقال من البساطة إلى التعقيد يمكن قياسه في ضوء معايير متخصصة تدور حول التغييرات السيكو اجتماعية3.

وقد تناول العديد من المفكرين والهيئات التنمية المحلية من هذا المدخل، ومن أمثلة ذلك نرى هيئة التعاون الدولية في واشنطن مثلا أن تنمية المجتمع المحلي هي عملية للعمل الاجتماعي تساعد الناس في المجتمع المحلي على تنظيم أنفسهم للتخطيط والتنفيذ وتحديد حاجاتهم ومشاكلهم العامة والفردية، كما تمكن الفرد والجماعة من التخطيط لمقابلة احتياجاتهم وحل مشكلاتهم، وإنجاز هذه المخططات بأقصى درجة من الاعتماد على موارد المجتمع المحلي، وزيادة على هذه الموارد إذا لزم الأمر من خلال الخدمات والمساعدات المادية التي يحصلون عليها من الهيئات الحكومية والأهلية من خارج المجتمع المحلي4.

ب) تنمية المجتمع المحلي كمنهج أو كطريقة:

وهنا يكون التركيز على التنمية كمدخل موجه للعمل، ويظل الاهتمام في هذا البعد بالعملية قائما، ولكن الخلاف في التركيز على المنجزات أكثر من التركيز على العمليات الاضطرارية المتعاقبة. وبهذا المعنى تصبح حركة التنمية وسيلة لغاية أو طريقة تستهدف منجزات بعينها، وفي هذا الإطار توجه العملية لخدمة الهدف5. ومن هذا المدخل نظر البعض مثلا إلى التنمية المحلية على أنها "طريقة لتعليم الكبار على استخدام التوقيت وتسلسل النشاطات للسير في مراحل متتالية نحو خاتمة مقبولة " 6 ويناقشها الممارسون الاجتماعيون و المسئولون على أنها وسيلة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية معا، ويرى البعض أنها أسلوب يهدف إلى "إحداث تغيير حضاري في طريقة

---

[1] قوت القلوب محمد فريد تنظيم المجتمع في الخدمة الاجتماعية المكتب الجامعي الحديث الاسكندارية 2000 ص 164

[2] بهجت جاد الله كشك تنظيم المجتمع من لمساعدة إلى الدفاع دار المعرفة الجامعية الاسكندارية 1998 ص 246

[3] أحمد مصطفى خاطر تنمية المجتمعات المحلية نموذج المشاركة في إطار ثقافة المجتمع مكتب الجامعي الحديث الإسكندرية 1999 ص 54

[4] كمال تابعي مرجع سابق ص 21

[5] أحمد مصطفى خاطر تنمية المجتمعات المحلية مرجع سابق ص 54

[6] قوت القلوب محمد فريد مرجع سابق ص 165

التفكير والعمل والحياة"[1] وعلى العموم يمكن القول أن تنمية المجتمع المحلي تستخدم كمنهج أو كأسلوب للوصول إلى الرفاهية الاجتماعية عن طريق العمل في مختلف المجالات الاجتماعية التي تنمي المجتمع المحلي المعني مثل: التعليم، الصحة، الترفيه...الخ .

ت) تنمية المجتمع المحلي كبرنامج:

المقصود بصفة البرنامج هو التركي ز على قائمة النشاطات والإجراءات التي تحدث التنمية وفقا لها، وقد يكون البرنامج بسيطا كما قد يكون منظما بشكل عالي المستوى مثل المخططات الخماسية مثلا، وهنا يميل التركيز على البرنامج نفسه وليس على ما يحدث للأشخاص المعنيين به، فيصبح البرنامج في حد ذاته هو الهدف والتأكيد تكون على تحقيق مجموعة من النشاطات التي يمكن تقدير حجمها[2]. ويوضح ساندرز أن المنهج (الطريقة) يصبح مجموعة من الإجراءات، أما المضمون فيحتوي على قائمة الأنشطة (البرامج) وليس على الجماهير .

ومن المفكرين الذين تناولوا التنمية المحلية على أنها برنامج نجد آرثر دانهام الذي اعتبر أن تنمية المجتمع المحلي هي " جهود منظمة لتحسين ظروف حياة المجتمع وتحسين قدرته على تحقيق التكامل الاجتماعي والتوجيه الذاتي[3].

ث) تنمية المجتمع المحلي كحركة:

على خلاف المدخل السابق، فإن هذا المدخل لا يركز على البرنامج وإنما على الارتباط الجماهيري، وعلى الشحنة الوجدانية التي يجب أن يزود بها المواطنون حتى يتحولوا إلى عنصر إيجابي في الموقف الإنمائي، وذلك من خلال الإيمان بقضية التنمية والتقدم ، فتنمية المجتمع المحلي ليست عملية حيادية وإنما قضية ذات طابع عاطفي ينبغي ا لالتزام بها بعمق، ومن خلال ذلك تتشكل الدافعية لدى المواطنين للمساهمة الفعالة في تنمية المجتمع سواء على مستوى التخطيط أو التنفيذ .

لقد نظر العديد من الكتاب إلى تنمية المجتمع المحلي باعتبارها حركة اجتماعية أو فلسف ة اجتماعية، وفي ذلك إشارة إلى أ ن التنمية المحلية تمثل جهود جماعة من السكان تهدف إلى إحداث تغيير إيجابي لأوضاع المجتمع . وتتجه هذه الحركة إلى اكتساب الطابع المؤسساتي وأن تخلق هيكلها التنظيمي الخاص بها، وإجراءاتها المعترف بها، وممارستها المهنية[4].

وهو المدخل الذي اعتمده مؤتمر كمبريدج وكذلك مؤتمر (أشردج) الذين أسسا لمفهوم التنمية المحلية، وهو أيضا باعتبار أن التنمية المحلية من بقية المداخل ترتبط بالسياسة التي تتبناها الحكومة في التنمية ومختلف الآليات التي تعتمدها في ذلك، أما التنمية المحلية كحركة فهي نابعة من القيم الراسخة في الثقافة الشعبية .

---

[1] كمال تابعي مرجع نفسه ص 23

[2] قوت القلوب محمد فريد مرجع سابق ص 166

[3] احمد مصطفى خاطر مرجع سابق ذكره ص 106

[4] قوت القلوب محمد فريد ص 166

ثانيا: ظهور ونشأة فكرة التنمية المحلية وأهميتها :

1) نشأة التنمية المحلية:

لقد بدأ التعرف على التنمية المحلية منذ بداية القرن العشرين، حيث يرى الكثيرون ممن أرخوا مفهوم تنمية المجتمع المحلي أنه من الممكن أن ترتد بأصولها الأولى إلى العقد الثاني من القرن العشرين وما بعده، في إشارة منهم إلى العديد من السياسات والبرامج والجهود التي تبنتها الحكومات والهيئات التطوعية، سواء في الولايات المتحدة الأمريكية أو في المستعمرات البريطانية في الدول التي حصلت على استقلالها في وقت مبكر، والتي استهدفت جميعها تحريك الأوضاع الراكدة في المجتمعات المحلية الريفية ورفع مستويات الحياة الاجتماعية1، غير أن الاستخدام الأول لمفهوم تنمية المجتمع المحلي كما تذكر بعض الكتابات يعود إلى سنة 1944 وذلك عندما رأت اللجنة الاستشارية لتعليم الجماهير في إفريقيا ضرورة الأخذ بتنمية المجتمع المحلي، واعتبارها نقطة البداية في سياسة الحكومة2 .

وفي هذا السياق ألقى المؤتمر الصيفي الذي عقده مكتب المستعمرات البريطانية كمبريدج Cambridge سنة 1947 الضوء على هذا المفهوم و أوصى بضرورة تنمية المجتمع المحلي . وقد استخدم المفهوم أيضا في مؤتمر أشردج Ashridge (في إنجلترا عام 1954 لمناقشة موضوع التنمية، وأوصى المؤتمر بضرورة تنمية المجتمع المحلي3. غير أن الانتشار الكبير لبرامج التنمية المحلية لم تتهيأ ظروفه في الحقيقة إلا في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية حيث تحررت الدول التي كانت خاضعة للاستعمار، وتحصلت على استقلالها حوالي منتصف الخمسينيات، لتكتشف التخلف والركود الذي تعانيه مجتمعاتها نتيجة لحقبة الاستعمار الطويلة، ومن هنا فقد بدأت العديد من الدول النامية تتبنى فكرة التنمية المحلية كسياسة قومية وبرنامج قوي لإصلاح الأوضاع المتردية في تلك الدول، وذلك من خلال الجهود الذاتية للمواطنين4. لقد بدأت تتضح للجميع أهمية وفعالية التنمية المحلية منذ هذه الفترة وقد نالت اهتماما خاصا من هيئة الأمم المتحدة التي بدأت بدراسة أساليب التنمية المحلية، وفي سنة 1955 أصدر المجلس الاقتصادي والاجتماعي بهيئة الأمم أول إعلان شامل عن موضوع "التقدم الاجتماعي من خلال تنمية المجتمع المحلي ". وإذا كانت تنمية المجتمع المحلي قد نشأت من خلال الخبرات في المناطق الريفية، فإنها قد امتدت لتشمل المجتمعات الحضرية، سواء في الدول النامية أو المتقدمة، وفي تقرير الأمم المتحدة لسنة 1957عن الوضع الاجتماعي في العالم ألقي الضوء على مشاكل التحضر، وهكذا بدأ التركيز على تنمية المجتمعات المحلية الحضرية، بعد أن كانت الأمم المتحدة نركز في البداية على تنمية المجتمعات المحلية في المناطق الريفية، وكان اهتمامها ينصب على إستراتيجية التحديث كعملية، وعلى تنسيق الخدمات في الزراعة والصحة والتعليم والرعاية الاجتماعية5. وفي هذا الإطار قدم مارشال كلينارد في سنة 1966 واحدة من أهم التصورات الشاملة بخصوص التنمية المحلية في المناطق الحضرية، حيث اعتبر أن التنمية المحلية مدخل لمواجهة مشكلات المناطق الحضرية الفقيرة، تتفوق نتائجه عن بقية المداخل الأخرى التي تفشل في إثارة الدافعية والمشاركة لدى المواطنين المقيمين في تلك المناطق، كما أنها لا تستطيع الوصول إلى معظم المحتاجين فعلا إلى تلك الخدمات، بالإضافة إلى أنها لا تستطيع تصحيح السلوك الخاطئ الذي يوجد في هذه المناطق الفقيرة، على عكس التنمية المحلية التي تعتمد بشكل مباشر على سكان هذه

---

[1] قوت القلوب مرجع سابق ص 121

[2] **كمال التبعي مرجع سابق ص 26**

[3] كمال التابعي مرجع نفسه ص 21

[4] قوت القلوب محمد فريد مرجع سابق ص 162

[5] محمد بهجت جد الله كشك مرجع سبق ذكره 275

المناطق ذاتهم، فإذا أمكن التغلب على شعورهم باللامبالاة والإتكالية، وتعويضها بالاعتداد بالنفس والإحساس بحقهم في أخذ المبادرة، فإن هؤلاء السكان يصبح في إمكانهم استخدام مواردهم لحل مشاكلهم المتعددة[1].

لقد أصبحت الأمم المتحدة وعلى إثر ما تجمع لديها من خبرات تعي أن القيمة الأساسية لبرامج التنمية المحلية لا تكمن في مجرد إنجاز تحسينات واقعية، وإنما في إحداث تغييرات في اتجاهات الناس، وخاصة التغلب على اتجاهات اللامبالاة والتشكك التي كانت تعتبر المعوق الرئيسي لتحقيق نمو اقتصادي . لذلك فقد أشار تقرير الأمم المتحدة سنة 1959 إلى ثلاث طرق لتغيير الاتجاهات الاجتماعية:

-الطريقة الأولى : وتتمثل في تعليم المجتمع المحلي، ويعتمد ذلك على استعمال الأفلام ووسائل الاتصال الجماهيري الأخرى لتغيير مناخ الرأي ف ي المجتمع من خلال التعليم الجماهيري .

-الطريقة الثانية : وقد ركزت على مدخل "ديناميكيات الجماعة "، ويستخدم هذا المدخل في تدريب القادة، وفي برامج التعليم الاجتماعي أو التعليم غير الرسمي .

-الطريقة الثالثة : وقد ركزت على استخدام البرنامج نفسه كوسيط تعليمي، خاصة وأن ذلك يشكل عنصرا اقتصاديا هاما . ومن ناحية أخرى اقترح مجموعة من الخبراء على مستوى الأمم المتحدة أن يكون الهدف من التنمية ليس زيادة الإنتاج فحسب، بل يجب أن يعنى أيضا بالتوزيع العادل لعائدات التنمية على سكان المجتمع، كما نبهوا إلى ضرورة مراعاة المشاكل والاحتياجات الحقيقية للسكان وإلا فقدت التنمية المحلية أهميتها، وقد برزت إيديولوجية لمشروعات تنمية المجتمع المحلي تتمثل في الالتزام بالمدخل اللاسياسي، على اعتبار أن المنافسة السياسية والحزبية تشكل عائقا في طريق التنمية ذاتها، وعقبة أمام تبني طرق من شأنها أن تحقق فوائد لسكان ذلك المجتمع وفي تقرير الأمم المتحدة لسنة 1961 عن الوضع الاجتماعي في العالم أشار بشكل خاص إلى مشكلة التوازن بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بعد النتائج التي أظهرتها الدراسة التي قامت بها هذه الهيئة حو ل برامج التنمية في الدول، والتي ظهر أنها تركز أهدافها على الجانب الاجتماعي، لذلك فقد ألقت الضوء على ضرورة الاهتمام بالتنمية الاجتماعية على غرار التنمية الاقتصادية للمجتمع[2] و في سنة 1963 ناقش خبراء الأمم المتحدة المتخصصين في التنمية علاقة تنمية المجتمع المحلي بالتخطيط عموما والترتيبات التنظيمية المختلفة لمشروعات التنمية المحلية، واقترحوا أساليب متعددة لدعم التأثير الاقتصادي والاجتماعي لتنمية المجتمع المحلي، وحدد الإسهامات الممكنة لتنمية المجتمع المحلي في التنمية القومية على النحو التالي :

- إحداث نمو اقتصادي واجتماعي على المستوى المحلي .
- إنشاء قنوات اتصال ملائمة مزدوجة بين الحكومة والجماهير.
- بناء مظلة اجتماعية، وتوسيع البناءات الأساسية المحلية التي تساعد على تحرير الموارد من أجل الاستثمارات القومية.
- وضع المتطلبات الأساسية من أجل تطوير السلطات الحكومية المحلية، أو من أجل تقوية المؤسسات المحلية التي أصبحت غير قادرة على التكيف مع الظروف الجديدة .

[1] محمد بهجت جاد الله كشك مرجع سابق ص 26

[2] محمد بهجت جاد الله كشك مرجع سابق ص 257-258

وقد نبه هؤلاء الخبراء إلى ضرورة الالتزام والتقيد بالحاجات المحسوسة التي يدركها الناس كشرط أساسي لنجاح تنمية المجتمع المحلي، مع التركيز على المنظمات التطوعية وتوفير وسائل للتدريب على التنمية المحلية. وقد اهتمت الأمم المتحدة بالعلاقة بين التنمية المحلية والتخطيط المركزي على اعتبار أن هذا الأخير لا يتفق مع مبدأ تقرير المصير الذي تعتمد عليه التنمية المحلية، فقد لا تتفق احتياجات السكان المحليين مع المتطلبات القومية، ولذلك حاول تقريرها لسنة 1967 التأكيد بأن التنمية الحقيقية تتطلب ضرورة تجنب فرض الخطط من أعلى، أو استعمال تنمية المجتمع المحلي كوسيلة لتنفيذ العمل الذي تقرره السلطات العليا [1]. إن اهتمام الأمم المتحدة بالتنمية المحلية، سواء من الجانب الفكري أو من جانب الممارسة، وحتى من جانب التدعيم المادي والفني الذي قدمته للمجتمعات التي تحتاج إلى المساعدة في هذا المجال، أعطى للتنمية المحلية انتشارا واسعا في مختلف أرجاء المعمورة، كما جعل استراتيجيات هذه التنمية تتحسن وتتطور من خلال المتابعة المستمرة للخبراء والباحثين المتخصصين في مجالات التنمية للعملية التنموية على مستوى المجتمعات المحلية ومحاولة الاكتشاف المستمر لعيوب الأساليب الممارسة في التنمية المحلية ومحاولة تداركها وإيجاد الحلول لها، وكذا العراقيل التي تقف في وجه تحقيق التنمية المحلية بنجاح، والوصول إلى التكامل بين التنمية المحلية والقومية

2) أهمية التنمية المحلية في التنمية الوطنية :

على الرغم من النتائج الإيجابية التي قد تنجم عن التنمية الوطنية (القومية) على المستوى العام كارتفاع الدخل القومي أو الفردي مثلا أو ارتفاع نسب تقديم الخدمات في المجتمع إلا أنها في الواقع لا تضمن عدالة التوزيع لهذه النتائج الإيجابية على جميع المستحقين لها، من هنا فإن أهمية التنمية المحلية تتجلى من خلال عدة نقاط أهمها :

- تقوم برامج تنمية المجتمع المحلي بتوفير الوسائل لسد الثغرات أو إقامة المعابر بين التخصصات المختلفة المساهمة في برامج التنمية القومية.
- تحقق تنمية المجتمع المحلي التكامل بين الجوانب الاجتماعية والاقتصادية على المستوى المحلي، والحد من العزلة لبعض المجتمعات للاستفادة من نتائج برامج التنمية القومية .
- في معظم الدول النامية يمكن أن تسهم التنمية المحلية في دعم التنمية القومية عن طريق التمهيد لبرامج التنمية القومية والحد من المعوقات التي قد تقف أمام هذه البرامج .
- توفر برامج التنمية المحلية وسائل الاتصال بين المحليات والتخطيط القومي، مما يسمح بالتأثير المتبادل، وهذا من شأنه أن يسمح بتعبئة الرأي المساند لبرامج التنمية القومية.
- تساهم برامج التنمية المحلية في مواجهة بعض المشكلات المحلية، مما يجعل الموارد القومية أكثر قدرة على مواجهة مشكلات جديدة، أو بمعنى آخر أن التنمية المحلية ترفع جزءا من العبء عن كاهل الدولة .
- توفر برامج المناخ الملائم لتنفيذ برامج التنمية القومية بما يسمح بالتوافق الإيجابي للتغير الاجتماعي المقصود الذي تهدف إليه برامج التنمية بصفة عامة، وتعتبر هذه الأمور من التسهيلات الأساسية لمتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع .

[1] محمد جاد الله كشك ص259- 260

- تجارب المحليات في التنمية تزيد من وضوح الرؤية الواقعية لما يتناسب مع احتياجات ومعطيات المجتمع، وهذا يمهد للتخطيط الواقعي للتنمية عل ى المستوى القومي 1.

إن هذه الأهمية البالغة للتنمية المحلية التي بدأت الدول النامية على الخصوص تدركها جعلت العديد منها تعيد النظر في سياساتها التنموية التي طالما همشت المجتمعات المحلية وعرضتها للإهمال الشديد، مكتفية بالتركيز على العائد التنموي القومي، بغض النظر عن عدالة توزيعه ومدى بلوغ الخدمات والمشاريع الحيوية إلى مستحقيها . ولقد أوت الأمم المتحدة بدورها قضية التنمية المحلية اهتماما بالغا منذ بداية النصف الثاني من القرن العشرين، وكانت بذلك مساهمتها كبيرة في انتشار فكرة تنمية المجتمع المحلي على المستوى الدولي، وكذا في تطويرها وتقنينها من خلال مجهودات منظماتها المختلفة.

3) مؤشرات التنمية:

المؤشر الاقتصادي: والذي يتعلق بـ :

- المعدل السنوي لنمو السكان
- نصيب الفرد من الناتج المحلي الذي هو حصيلة قسمة مجموع الدخل الوطني لبلد ما على عدد سكانه والعاطلون عن العمل والبطالة والعمالة حسب النشاط الاقتصادي .
- الصادرات والواردات من السلع والخدمات .

المؤشر الاجتماعي:

والذي يركز على أن الإنسان جوهر التنمية، وهدفها النهائي من خلال الاهتمام بالعدالة الاجتماعية، وتوفير الخدمات الاجتماعية ومشاركة أصحاب الشأن في اتخاذ القرارات التي تخصهم .

الثالث: أسس و أبعاد التنمية المحلية :

1) أسس التنمية المحلية:

1. الأسس المالية :

يعد العنصر المالي عاملا أساسيا في التنمية المحلية ،حيث أن نجاح الهيئات المحلية في أداء واجباتها و النهوض بالأعباء الملقاة على عاتقها من ناحية توفير الخدمات للمواطنين يتوقف لحد كبير على حجم مواردها المالية ومن الطبيعي أنه كلما زادت الموارد المالية التي تخص الهيئات المحلية كلما أمكن لهذه الهيئات أن تمارس اختصاصاتها على الوجه الأكمل معتمدة في ذلك على نفسها دون اللجوء إلى الحكومة المركزية للحصول على الإعانات المالية . كما أن تسيير هذه الموارد يتطلب وجود إدارة مالية على المستوى المحلي تتولى تنظيم حركة الأموال وهذا بالتخطيط المالي الجيد وكذا الرقابة المالية المستمرة .

ومن الأسس المالية التي تساعد على تحقيق التنمية المحلية ما يلي :

[1] أحمد مصطفى خاطر تنمية المجتمع المحلية الاتجاهات المعاصرة استراتجيات نماذج الممارسة المكتبة الجامعية الإسكندرية 2000 ص 234

- توفر نظام محاسبي كفئ.

- تنظيم رشيد للمعلومات .

- تحليل مالي سليم وموازنة محلية أو قيم مالية دقيقة .

إن توافر هذه العناصر مجتمعة يساعد في تحقيق أهداف الجماعات المحلية ويجعلها تعمل بكفاءة عالية و استقلالية تامة .

1. الأسس البشرية :

يعتبر العنصر البشري أهم عنصر في نجاح التنمية المحلية، فالعنصر البشري هو الذي يفكر في كيفية استخدام الموارد المتاحة أفضل استخدام الموارد وهو الذي يدير التمويل اللازم لإقامة المشروعات، كما أنه هو الذي ينفذ هذه المشروعات ويتابعها ويعيد النظر فيما يقابله من مشكلات ويضع الحلول المناسبة لها في الوقت المناسب .

لذلك وجب أن يكون هدف التنمية المحلية هو تنمية الموارد البشرية من مختلف الجوانب الاجتماعية، الاقتصادية، وحتى السياسية باعتبار أن الإنسان لديه طاقات وقدرات ذهنية وجسدية تفوق كثيرا ما تم استغلاله أو الاستفادة به فعلا في مواقع العمل المختلفة .

2. الأسس التنظيمية :

تتمثل الأسس التنظيمية في وجود نظام للإدارة المحلية إلى جوار إدارة مركزية مهتمة بإدارة المرافق المحلية وتنظيم الشؤون المحلية.

2) أبعاد التنمية المحلية :

أ) البعد الاقتصادي:

يعتبر البعد الاقتصادي من أهم أبعاد التنمية المحلية ، لأنه ينعكس ايجابيا على الأبعاد الأخرى ، من خلال تحسين الظروف الاقتصادية و الاجتماعية للمواطن و السعي لتخفيف الفقر و البطالة ومنه معالجة المشاكل الاجتماعية التي يكون سببها البعد الاقتصادي 1.إن غاية التنمية المحلية هي رفاهية الإنسان ماديا عن طريق تحسين أداء الفرد وتحسين مستواه المعيشي ، كما أن هذا النوع من التنمية يهدف أساسا إلى وضع مخططات يكون الغرض منها تطوير الوضعية الاقتصادية للمجموعة المحلية سواء كانت في الجانب الصناعي أو الزراعي وحتى المنشآت القاعدية بما يسمح لاحقا بتوازن يمكنها من توفير منتجات اقتصادية تلبي حاجات أفرادها ، ومن ثم جاءت التنمية الاقتصادية بأطروحات مختلفة مبنية على الأسس المنهجية العلمية من أجل إسعاد الإنسان وتحقيق الرخاء المادي .

للتنمية المحلية بعد اقتصادي من أجل تنمية الإقليم اقتصاديا وذلك عن طريق البحث عن القطاع أو القطاعات الاقتصادية التي يمكن أن تتميز بها المنطقة، سواء عن طريق النشاط الزراعي، أو الصناعي أو الحرفي .

ب) البعد الاجتماعي :

[1] محمد خثير تحديات التنمية المحلية في ظل تراجع إعاناة الحكومة المالية المخصصة للولايات و البلديات الجزائر مجلة نماء الاقتصاد و التجارة العدد رقم 2 أفريل 2008 ص220

إن البعد الاجتماعي له أهمية كبيرة، فلا فائدة من زيادة الدخل الفردي، دون أن يتحسن الوضع الاجتماعي من تحسن مستويات المعيشة، و تحسن مستوي تعليم، و شغل ...الخ . ومن هذا المنطلق فإن التنمية المحلية تشمل جميع مجلات الحياة، و تحاول الارتقاء بها و تحسينها بشكل جماعي في مستوي إقليمي معين، و هذا ما يعطي التنمية المحلية الأهمية الكبيرة إلى جانب السياسات العمومية التي تسعى لتحقيق الصالح العام، و تحقيق التوازن الجهوي بين الأقاليم مع ترك حرية المبادرة للجماعات الإقليمية للقيام بدورها بأكمل وجه . يعتبر النموذج الجزائري من بين النماذج الإدارية الذي سمح للجماعات المحلية في إدارة التنمية على المستوى المحلي .

ت) البعد السياسي :

يهدف إلى تنمية النظام السياسي القائم في دولة ما على اعتبار أن البعد التنموي السياسي يمثل استجابة النظام لتحديات بناء الدولة و الأمة و المشاركة وتوزيع الأدوار ، ولا تكون التنمية ذات الطابع و البعد السياسي إلا من خلال تحقيق استقرار النظام السياسي ،وهذا الأخير لا يتم إلا إذا توافر فيه الشكل أو الأخذ بأشكال المشاركة الشعبية الجماهيرية و المتمثلة في حق المواطنين في اختيار من يمثلوهم لتولي السلطة باختيار النخب الحاكمة أو اختيار أعضاء البرلمان و الأسس التشريعية و المحلية ،ومن خلال المشاركة السياسية يلعب المواطن دورا كبيرا في دعم المسيرة التنموية المحلية الشاملة للدولة التي ينتمي إليها .

ث) البعد الإداري :

يرتبط البعد الإداري للتنمية المحلية بتواجد قيادة إدارية فعالة لها القدرة على بث روح النشاط الحيوي في جوانب التنظيم ومستوياته كما يغرس في الأفراد العاملين بالمنظمة روح التكامل و الإحساس بأنهم جماعة واحدة ومترابطة تسعى إلى تحقيق الأهداف والتطلع إلى مزيد من العطاء و الانجازات كما أن مفهوم التنمية الإدارية يرتبط أكثر بتنمية وتطوير القدرات البشرية في الإدارة لتحقيق عنصر الكفاءة و الفعالية في المؤسسات الإدارية العلمية وزيادة مهاراتها وقدراتها على استخدام هذه الطرق في حل ما يواجهها من مشاكل ورفع مستوى أدائها وتطوير سلوكها بما يحقق أقصى ما في التنمية المحلية وبجوانبها المختلفة الاقتصادية و الاجتماعية ... ، إن البعد الإداري للتنمية المحلية يشمل بعض الجوانب المشتركة بين الإدارة المحلية وجموع المواطنين المحليين وبين الإدارة المحلية و المركزية نظرا لأن التنمية المحلية تستهدف البعد الإداري وعملية التكامل الاجتماعي وذلك من خلال الجهود الآتية للمجتمع المحلي .

ويشير هذا البعد إلى أربعة جوانب مختلفة في عملية التنمية المحلية :

- البرامج المخططة التي تركز على الاهتمامات المشتركة لسكان المجتمع
- دعم وتطوير الجهود الذاتية .
- المساعدات الحكومية سواء كانت مادية أو بشرية .
- تحقيق التكامل ما بين التخصصات المختلفة التي تعمل في مجال التنمية المحلية .

ج) البعد الثقافي :

لهذا البعد أهمية بالغة لأنه يستغل خصوصية الإقليم الثقافية لتحقيق التنمية المحلية ، فالثقافة المحلية يمكن أن تساهم في تحسين السياحة ، من خلال إبراز ما يتميز به الإقليم من خصوصية و محاولة تسويقها إلى الأخر فتزدهر السياحة و معها قطاع الخدمات و الصناعة

التقليدية التي من شأنها أن تحقق مناصب شغل جديدة ، و مصدر تمويل جديد للإقليم المحلي إذا ما تم استغلال البعد الثقافي أحسن استغلال .

ح) البعد البيئي :

يعد البعد البيئي احد الأبعاد الهامة في معادلة تحقيق التنمية المحلية ومنه فإن التنمية المحلية تتضمن ذلك التطوير النوعي في الجانب الاقتصادي دون إهمال البعد البيئي في التنمية المحلية، فمن بين أهم الأبعاد التي تم تضمينها للتنمية المحلية البعد البيئي . فالتنمية المستدامة تعني الاستجابة لحاجيات الحاضر بدون الإضرار بقدرات الأجيال القادمة في تلبية حاجياتهم، ومن وجهة نظر الجمعية العالمية، تعرف التنمية المستدامة من زاوية محلية ، على أنها" التنمية التي تحقق خدمة اقتصادية و اجتماعية و بيئية أساسية لجميع سكان البلدية المحلية بدون الإخلال بتوازن النظام الطبيعي، و الاجتماعي مع تقديم الخدمات[1].

[1] محمد خثير تحديات التنمية المحلية في ظل تراجع اعاناة الحكومة المالية المخصصة للولايات و البلديات الجزائر مجلة نماء الاقتصاد و التجارة العدد رقم 2 أفريل 2008 ص221

الفصل الثالث

الفصل الثالث: دور المجتمع المدني في التنمية المحلية في الجزائر

أولا : دور العمل الجمعوي في التنمية المحلية .

1- واقع العمل الجمعوي ومكانته في التنمية المحلية :

إن تحليل الظاهرة الجمعوية في الجزائر يقودنا إلى الكثير من التفسيرات المرتبطة بالواقع المعاش ففتح الأبواب في الجزائر لهذه الفعاليات حملت جانب إيجابي تعلق بدور بعضها في رفع الغبن عن الكثير من الشرائح الإجتماعية من جهة ، ومن جهة أخرى كان لها أثر سلبي نتيجة تزايد أعدادها دون فعالية وأصبحت تشكل عبئ على الخزينة من خلال تلقي الدعم المالي ، و قد عرفت الجمعيات تطور ملحوظ في فترة الثمانينيات إلى غاية 2007 كما هو موضح في الجدول التالي :

الجدول رقم 01 : (يوضح وتيرة تطور الجمعيات الجزائرية

السنوات	1992	2001	2005	2007
عدد الجمعيات	30000	56000	75000	81000

المصدر : يمين رحايل، نسبة المشاركة والوضعية التشريعية للعمل الجمعوي بالجزائر.

قام الباحث عمر دراس بدراسة " حول 446 جمعية وطنية خص بها 24 ولاية جزائرية ونشرت في المؤسسة الألمانية فريديش إيبر بعنوان " الظاهرة الجمعوية في الجزائر " أكد فيها أن الجمعيات في الجزائر تنعدم فيها المعايير المعمول بها دوليا باعتبار أن نشاطاتها هامشية لا ترقى لخدمة المجتمع وليس لها تأثير على السلطة وصناع القرار، زيادة على ضعف التخطيط وعدم وضوح رؤيتها في نشاطاتها مما جعلها غير مستقرة ودون فعالية بالرغم من أن جل أعضائها لهم مستوى جامعي[1] بالإضافة إلى أن 1500 جمعية ناشطة مقارنة بعددها الذي بلغ 75 ألف جمعية " ولو أردنا الوقوف على طبيعة هذه الفعاليات من حيث النوع و دراستها دراسة موضوعية بناءا على الواقع المعاش لوجدنا أن هذه الجمعيات تنقسم إلى أقسام عديدة :

1 –المنظمات المنفعية الخاصة :

هي ظاهرة موجودة في كل فعاليات المجتمع المدني في الجزائر حيث توجد الكثير من الجمعيات تعمل لمنفعة أصحابها على حساب المنفعة العامة ، وفي كثير من الأحيان تكون شريك في الحوارات التشاورية المنعقدة في الجزائر حيث يكون دورها محدود وموجه لجهة معينة.

2 –الجمعيات الموسمية (ذات النشاط الموسمي) :

هي ظاهرة جديدة ظهرت في ممارسات الكثير من الجمعيات وغير من الفعاليات في الجزائر ، فأصبح نشاطها مرتبط بعامل زمني كالأعياد الوطنية والعالمية لتسليط الضوء عليها من قبل وسائل الإعلام للحصول على الدعم المالي .

3 –الجمعيات المنتجة : هناك بعض الجمعيات في الجزائر تمارس نشاطات على المستوى المحلي والوطني ذات طابع تطوعي خيري تشكر عليه لما له من آثار إيجابية خصوصا على المستوى المحلي ، إلا أنه يبقى محدود لأسباب سنتطرق إليها لاحقا ، وتنشط هذه الفعاليات خصوصا في الجانب التربوي وتقديم المساعدات المادية وفي كل المجالات .

[1] عمر دراس ،الجمعيات الجزائرية لا تستجيب للمعايير الدولية forums/com.algeria.www

4 –الجمعيات الاستهلاكية الدعائية : وهي منتشرة بدرجة كبيرة وتمتاز بضعفها المؤسسي وغيابها عن الساحة ولا تظهر إلا في مناسبات محددة تختارها لنفسها لغرض خاص ، وقد يكون بعضها مسيس مستغل من طرف الأحزاب السياسية وهي كثيرة جدا خصوصا على المستوى المحلي وذلك من أجل الحشد والتأييد وكثيرا ما رجحت هذه الفعاليات الانتخابات لصالح فئة دون فئة أخرى ، ويدخل في هذا النوع من فعاليات المجتمع المدني المنظمات والجمعيات التي لها نشاطات ترفيهية يكون فيها إهدار المال أكثر من جلب النفع لتبقى نشاطاتها مقصورة على الرحلات دون برنامج يكفل لها استغلال الرحلات في شأن منفعي محلي متعلق بالتربية وأعمال أخرى تسمح بترقية الفكر والوعي الإنساني، فالمجتمع المدني والعمل الجمعوي على وجه الخصوص يعتبر أحد أهم الوسائل في تحقيق الرخاء الاجتماعي إن أستغل بطريقة عقلانية ، فواقع العمل الجمعوي في الجزائر قد يكون أفضل إن كان فيه حسن نية من طرف داخل الجمعية نفسها فغالبية المنظمات المعتمدة في الجزائر تتلقى دعم من طرف الدولة الجزائرية وكذلك من طرف برامج أوروبية باتفاقيات مع الجزائر إلا أنها تستغل هذه الظروف من أجل بناء رصيد مالي دون مبادرات تقوم بها ، فكثير من الدارسين لهذا الشأن ينتقد الإطار القانوني الذي تعمل فيه هذه الجمعيات و يهمل المشاريع المسطرة من طرفها ، في ظل تزايد عدد منظمات المجتمع المدني في الجزائر خصوصا الجمعيات الوطنية والمحلية ، راحت تطرح عدة تساؤلات حول حجم التمويل الذي تتلقاه ، فالأوضاع المحلية لمعظم البلديات في الجزائر غير مشجعة لتقديم تلك الإعانات والكثير من شرائح المجتمع الجزائري تعيش البطالة خصوصا الجامعيين الذي يعدون بالآلاف ناهيك عن الفئات البسيطة ، ومن أمثلة ذلك الجمعيات الرياضية التي ترهق كاهل الخزينة الجزائرية كونها تتلقى دعم دون إنتاجية على مدار السنة وبالتالي ذهاب الأموال في أشياء ترفيهية لا تخلق ثروة محلية يستفاد منها، إن ظاهرة تزايد منظمات المجتمع المدني في البلد الواحد يعتبرها الكثير من الباحثين أنها ظاهرة صحية تعكس الحريات والتفاعل الإيجابي بين المجتمع والسلطة وهذا تحليل قد يؤخذ به إذا كانت هذه الجمعيات تتميز بفاعلية ومهنية و مصداقية داخل مجتمعها والخطأ الذي وقع فيه الكثير من الدارسين لهذا الحقل هو النظر للجانب الكمي والحكم ، فالجزائر لازالت في مرحلة بناء لعدة أسباب ، فكثرة منظمات المجتمع المدني قد يشكل جانب إيجابي كما قد يشكل جانب سلبي فالدعم المال كبير نتيجة كثرة الجمعيات دون نشاط حقيقي على رأي كلز : " فإن المجتمع المدني لا يمكن أن يعرف بمجرد وجود الجمعيات والمنظمات غير الحكومية التي توازن سيطرة الدولة ، وعلى العموم فإنه بمجرد أن يكون هناك احتكار للوسائل السوسيواقتصادية و احتكار للحقيقة فإنه لا وجود له لا وجود للمجتمع المدني[1] "

لقد رسمت منظمات المجتمع المدني في الجزائر لنفسها صورة نوعا ما سوداوية حدت من نشاطها نتيجة غياب الثقة الجماهيرية فيها ، فأصبحت الكثير من المساعدات التي كانت تقدم لبعض الجمعيات من طرف المجتمع الجزائري محل انتقاد كون أن بعض الجمعيات تستغل بعض المناسبات من أجل الحصول على تعاطف وبالتالي كسب أموال طائلة بجل مآلها ، وهنا نتحدث عن الثقة بين هذه الفعاليات والمواطن من جهة وبينها وبين الدولة من جهة أخرى ، فطغيان المصلحة الخاصة على العامة حد من مشاركة الكثير من فعاليات المجتمع المدني الجزائري في البرامج التنموية المحلية ، إلا أن الملاحظ في الجزائر أن المجتمع المدني يعتمد بدرجة كبيرة على الدعم المالي للدولة وهذا يحد من نشاطها من جهة وهو حجة الجمعيات والكثير من الملاحظين إلا أن السؤال الذي يفرض نفسه بواقعية : أين تذهب أموال الدعم التي تأخذها الجمعيات في الجزائر ؟ ، فلا بد من وجود إجابة واقعية لهذا التساؤل المنطقي ، إذا وجهنا الانتقاد للدولة لابد كذلك من توجيه النقد البناء لهذه الفعاليات خصوصا الجمعيات المحلية التي تحصى بالآلاف مع غياب مشاريعها التنموية .

[1] عبد الله حمودي المجتمع المدني و منهج المقارنة المتشائمة ،وعي المجتمع بذاته ط1 المغرب دار بوتقال للنشر 1998 ص 70

2- التركيب السوسيولوجي لمسئولي الجمعيات : تعتبر الجمعيات مجالات مميزة للتنشئة الإجتماعية ويأخذ الانضمام إليها معاني وخلفيات مختلفة حسب أهداف ومصالح وقناعات أعضاء الجمعيات مابين المصالح الشخصية الضيقة كالحصول على امتيازات سمعة أو ترقية اجتماعية أو الاندماج المهني الاجتماعي والتطوع لمساعدة الآخرين أو القيام بأعمال مجانية ذات المنفعة العامة. وقد أوضحت نتائج دراسة قام بها الباحث " عمر دراس " أن 80% من مسئولي الجمعيات يصرحون بأن الدوافع الرئيسية لتواجدهم في الجمعيات ترمي إلى الاندماج والقيام بالأعمال التطوعية ، وحسب الدراسة التي أجراها فالخصائص السوسيولوجية لهؤلاء تمثلت في أن جل أعضاء مكاتب الجمعيات يتوفرون على مستوى أكاديمي عال وهم من أصول اجتماعية متوسطة على العموم ،ذكر عمر دراس أن 83 % من أعضاء مكاتب الجمعيات يتوفرون على مستوى دراسي معتبر (ثانوي ، جامعي) ، ولكن المستوى ونوعية التأطير تختلفان من جمعية إلى أخرى، إذ تحظى مثلا الجمعيات الثقافية والصحية بتأطير جيد ومستوى عالي بينما يتدنى كثيرا هذا في الجمعيات الرياضية والاجتماعية ولجان الأحياء[1].

3-الدور الوظيفي للعمل التطوعي في التنمية المحلية :

تتعدد مظاهر ممارسة المجتمع المدني في الجزائر للعمل التطوعي وفي كثير من الحالات يأخذ الطابع التخصصي كل جمعية أو منظمة تقوم ببعض الأعمال التطوعية على الإمكانيات المتاحة والظروف الملائمة لذلك ، فمعظم تتللك النشاطات إما عن برامج تشاركيه أو تساهمية بينها وبين مؤسسات اقتصادية أو جهات ممولة لبرنامجها أو هي عبارة عن تقديم مساعدات للعائلات المحتاجة على شكل أضرفة مالية أو مساعدة معنوية رمزية ، لعل أهمها :

1 -المشاريع التنموية الجماعية بالمشاركة أو التساهمية : هو عبارة عن مشروع تنموي جماعي يتم بمشاركات مختلفة ويهدف إلى التخفيف من الفقر في منطقة محددة ومعينة بمشاركة المجتمع المدني وفريق متعدد الأبعاد هذا المشروع يعتمد على برنامج متكون من محاور هي : الصحة ، النظافة ، الحقوق الإجتماعية ، التربية والتعليم ، الرياضة والنشاطات الثقافية وتتمثل الميزة التي يمتاز بها هذا المشروع في انخفاض التكلفة إلى أدنى تكلفة ممكنة ، يبدأ بواسطة تشخيص عن طريق دراسة اقتصادية و اجتماعية للمنطقة المحددة وهذا لأجل تكوين وحدة تقوم بمهامها من خلال المراحل الأربعة الآتية :

1-الدراسة الأولى لتحديد المنطقة ، السكان والتي تمت في الجزائر سنة 1991 (حجم الأسر ، الشغل ، الدخل والادخار).

2 -يقوم الوالي بتنصيب لجنة إدارية متكونة من ممثلي المجتمع المدني المحلي وممثلين من الوزارات المعنية كوزارة العمل والشؤون الإجتماعية ، الصحة والسكان والشباب والرياضة .

3 -مرحلة إنجاز تقرير حول المشروع وتوفير شروط قبوله .

4 -تزويد الوحدة بالموارد البشرية والضرورية و اللوجيستيكية وتحديد المواعيد المختلفة ، تكون هذه الوحدة تحت إدارة متخصصين متطوعين في الميادين الأربعة (الصحة ، التعليم ، الحقوق الإجتماعية والرياضية)

[1] عمر دراس الظاهرة الجمعوية في ضل الإصلاحات الجارية في الجزائر الواقع و الأفاق المجلة الجزائرية في الأنثروبولوجيا و العلوم الاجتماعية العدد 28 ،2005

أما المشاركين في الوحدة فلابد من وجود المؤهلات الكافية والسوابق النقية في العمل و ممارستهم لهذا النوع من النشاط سابقا و اهتمامهم بالمشاريع الإجتماعية و إ رادة قوية في العمل الجماعي و الصرامة والنزاهة في العمل[1].

2-**المؤسسات الطوعية وتنمية المجتمع** : وهنا سنكتفي بطرح مثال من شأنه توضيح العلاقة بين المجتمع المدني بمؤسساته الطوعية والتنمية المحلية التي تسعى لها الجماعات المحلية ويتعلق الأمر بتجربة مؤسسة سبل الخيرات التي لها من الخصوصية ما يجعل الحديث عنها كتجربة مستقرة ومتواصلة ، فهي حديثة التجربة وهي في طريق التأسيس لثقافة العمل التطوعي والطوعي بعيدا عن التسيس والحزبية و الولاءات المريبة،ونود في هذا المقام أن نقدم بطاقة فنية مختصرة عن هذه المؤسسة وأهم إنجازاتها في مدة قصيرة ، فمؤسسة سبل الخيرات فرع من مؤسسة المسجد التي تأسست عام 1991 وهي تمثل المجالس التالية : مجلس اقرأ والتعليم القرآني ، مجلس البناء والتسيير ، المجلس العلمي ، مجلس سبل الخيرات ، فمجلس سبل الخيرات يتشكل من رؤساء الجمعيات الدينية وأئمة المساجد بالإضافة إلى بعض المحسنين ، ولم ينشط مجلس سبل الخيرات إلا بعد شهر أفريل 2005 .

4- الدور الوظيفي للمجتمع المدني الجزائري :

المجتمع المدني ظاهرة اجتماعية ولدت في دول أوروبا الرأسمالية نتيجة تقلص دور الدولة من جهة والتطورات الاقتصادية والتكنولوجية من جهة أخرى ، وبالرغم من الاختلافات الأيديولوجية التي شرحناها سابقا في نشوء المفهوم من الناحية العلمية إلا أنه من الجانب الإجرائي العملي يمكن النظر إليه نظرة مغايرة من حيث طبيعة العمل المسند إليه والوظيفة الحقيقية التي يقوم بها. إلا أن الانطلاقة الحقيقية لتنظيمات المجتمع المدني في الجزائر كانت مع بداية سنة 1990 نتيجة التغيرات التي حدثت في المنظومة السياسية والاقتصادية الجزائرية ، هذه التغيرات كان لها آثار إيجابية وسلبية على الواقع المعاش ، باختصار فالمجتمع المدني في الجزائر لم يكن له دور كبير في العمل التنموي لكثير من الأسباب لعل أهمها الضعف الاقتصادي وتمركز الثروة في يد فئة قلية والعجز الذي أصاب مؤسسات الدولة سنوات التسعينيات نتيجة الأزمة الأمنية أضف إلى ذلك استغلال الكثير من فعاليات المجتمع المدني سياسيا . يعد الجانب الاجتماعي في العمل التنموي المحلي من أصعب الجوانب على الإطلاق حيث يعتبر الهدف الأساسي الذي يسعى إليه المسؤول من خلال إشباع حاجيات ورغبات المجتمع ، وهذا الهدف لا يمكن تحقيقه بصفة منفردة دون الرجوع إلى المواطن هذا الأخير الذي بدوره يحتاج إلى سند يوصل إنشغلاته وكذلك آذان صاغية لمشاكله ومن هنا كان المجتمع المدني وسيلة لتحقيق ذلك خصوصا الجمعيات الناشطة في هذا المجال:

1-المجتمع المدني الجزائري بين الوظيفة الإجتماعية والتوظيف السياسي : إن واقع المجتمع المدني الجزائري عمليا يتأرجح بين الفتور والفعالية في بعض الأحيان ، فبترصدنا من خلال الملاحظة اليومية لنشاطاته الميدانية لاحظنا أنها لا ترقى في كثير من الحالات لإشباع حاجيات المواطن البسيط الذي يتطلع لمستوى معيشي يضمن له الكرامة الإنسانية أو الحد الأدنى من المعيشة في ظل اقتصاد متدهور زاد في تعقد الحياة ، فكثير من منظمات المجتمع المدني الجزائري سعت لخلق دور وظيفي لها على مستوى البلديات ونسبيا على المستوى الوطني فحاولت الجماعات المحلية خاصة البلدية التعاون مع هذه الفعاليات ، هذه الأخيرة التي أصبحت تلعب دور الرقابة والمتابعة لبعض المشاريع على المستوى المحلي . ويمكن القول أن المجتمع المدني الجزائري ممثلا بجمعياته خاصة أصبح يقوم بوظيفة متابعة المشاريع زيادة على التعاون مع وزارة التضامن الوطني كون هذه الأخيرة أصبحت تقدم الدعم المالي لبعض المنظمات التي تراها هي أنها تعمل على خلق مصلحة عامة فأصبحت تقوم بمساعدة بعض الفئات المحرومة من الشعب كالمتسولين والمشردين في فترات الشتاء وبناء دور رعاية

[1] بن لحسن الهواري دور المجتمع المدني في ترشيد عمل الجماعات المحلية و من ثمة في بعث التنمية الجزائر المدرسة العليا لأساتذة التكنولوجيا بوهران ص 9

الأيتام ، وتقديم المساعدات للمعوزين في رمضان وأثناء الدخول الاجتماعي ، كذلك تقديم بعض الوجبات في رمضان على سبيل المثال لا الحصر جمعية ناس الخير وجمعية كافل اليتيم بكل فروعها عبر التراب الوطني وغير ها من الجمعيات ذات النشاط المنفعي العام ، والملاحظ أن كثير من الجمعيات في سبات طويل طول السنة ولا تقوم بأي وظيفة منفعية سوى للتوظيف السياسي فبعض المناسبات وأصبحت سياسية أكثر منها اجتماعية ، وبدأت تلعب دور الرقيب على المستوى المحلي لصالح الأحزاب ، فدور المتابعة للمساعدات والبرامج يبقى ضعيف بالنسبة لمنظمات المجتمع المدني في الجزائر إن لم نقل منعدم في معظم بلديات الوطن ، وأن أرى أن الفعاليات التي يصطلح عليها ما يسمى بالمجتمع المدني في الجزائر هي الجمعيات الناشطة فقط والتي تكون بعيدة عن النشاط السياسي والمصلحة الخاصة، فعلى سبيل المثال النقابات في الجزائر بكل أشكالها تعمل في إطار مصلحي ضيق لخدمة العمال المنضمين لها مع عدم مراعاة المواطن البسيط الذي ليس له عمل قار وهذا سبب ضعف هذه المنظمات . و يمكن القول أن العمل التوعوي من بين أهم الأعمال التي تقوم بها الكثير من منظمات المجتمع المدني في الجزائر على سبيل التطوع ، و إن كان عمل مهم داخل الحياة الإجتماعية إلا أنه يظهر محدودية الكثير من المنظمات المدنية من حيث نوعية النشاط ، فبتتبعنا لنشاط المجتمع المدني في الجزائر ظهر لنا جليا ضعف المشاريع الجوارية التي يقوم بها على مستوى الجماعات المحلية وحتى وطنيا باستثناء بعض الجمعيات التي تقوم بأعمال تستحق التشجيع خصوصا فيما تعلق برفع الغبن عن شريحة واسعة من المجتمع الجزائري ولو نسبيا أما الباقي فيبقى عمله مناسباتي إما في عيد من الأعياد أو في مناسبة سياسية ليظهر عليها النشاط الترفيهي أكثر من التنموي ، ولا يمكن إغفال العمل التحسيسي لما له من دور في تحسين الصورة النمطية لكثير من المواضيع التي قد لا تجلب اهتمام المواطن في ظل الظروف المعيشية الصعبة .

2 –التأهيل النفسي الإرشادي والقانوني : ويرتبط هذا الجانب على وجه الخصوص ببعض الجمعيات ذات الطابع الديني التي تعمل على التطوعية حيث تقوم بفتح مراكز لحفظ القرآن زيادة على الهبات التضامنية لمساعدة الفقراء والمحتاجين، كذلك يلعب المسجد دور معم في تأطير الأفراد فكريا من خلال تبني أفكار البناء والإحساس بالمسؤولية ، إضافة إلى مراكز علاج الطب النفسي التي تملكها بعض الجمعيات ، كما تقوم بعض منظمات المجتمع المدني في الجزائر برفع تقارير حول بعض القضايا القانونية سواء على المستوى المحلي أو الوطني ، وتعمل على إلغاء بعض القوانين التي قد لا تخدم مصلحة المواطن كما حصل مؤخرا حول قضية التصريح ببيع الخمور وما لقيه من معارضة شعبية واسعة ، زيادة على ذلك تقديم النصيحة لأفراد المجتمع فيما يتعلق ببعض الجوانب القانونية كجمعيات حقوق الإنسان.

3 –تقديم المساعدة في الجانب الصحي والنظافة الجوارية: تحرص بعض الجمعيات سواء المحلية أو الوطنية على أن تلعب دور الوسيط بين الدولة والمواطن ، وعلى سبيل المثال لا الحصر هناك جمعيات تقوم بمد يد المساعدة لحالات مرضية بصورة مباشرة ، وقد تكون غير مباشرة من خلال رفع ملفاتهم لوزارة الصحة زيادة على ذلك الحملات التوعوية المتعلقة بالسلامة الصحية التي تقوم بها جمعيات حماية المستهلك بالإضافة إلى تقديم الدواء لأصحاب الأمراض المزمنة وغيهم ...الخ... كما يلاحظ في السنوات الأخيرة هبات تطوعية من طرف نشطاء فاعلين على شبكات التواصل الاجتماعي على سبيل المثال مجموعة ناس الخير وغيرها التي تعمل في الجانب التوعوي مع بعض منظمات المجتمع المدني جنبا إلى جنب مع الجماعات المحلية في بعض المناسبات في مجال النظافة العمومية بمساعدة لجان الأحياء والجمعيات الناشطة في هذا المجال زيادة على المواطنين ولعل أبرز ما تقوم به هو المشاركة في عملية تنظيف الأحياء و تبليغ مصالح البلدية في حالة المشاكل الحاصلة على مستوى المفرغات العمومية والفوضوية بالإضافة إلى تحسيس المواطنين لحملات التنظيف على سبيل المثال كتنظيف الشواطئ وهذا ما لاحظناه عبر وسائل الإعلام من خلال تطوع فئات من مختلف الأعمار في هذه الأعمال التي بدأت في تزايد

في الثلاث سنوات الأخيرة -2013-2014-2015 زيادة على ذلك قيام بعض الجمعيات الفاعلة إلى جانب لجان الأحياء بإخطار المصالح المختصة على مستوى الجماعات المحلية بخطورة بعض البنايات الآيلة للسقوط ، وبعض الأعمال التقنية كتسرب الغار والمياه في الطرقات والبنايات خصوصا بالمدن الكبرى التي توجد بها هذه الفعاليات بقوة – المحلية- التي لا تعد إنشغلاته وكذلك آذان صاغية لمشاكله ومن هنا كان المجتمع المدني وسيلة لتحقيق ذلك خصوصا الجمعيات الناشطة في هذا المجال: -المجتمع المدني الجزائري بين الوظيفة الإجتماعية والتوظيف السياسي : إن واقع المجتمع المدني الجزائري عمليا يتأرجح بين الفتور والفعالية في بعض الأحيان ، فبترصدنا من خلال الملاحظة اليومية لنشاطاته الميدانية لاحظنا أنها لا ترقى في كثير من الحالات لإشباع حاجيات المواطن البسيط الذي يتطلع لمستوى معيشي يضمن له الكرامة الإنسانية أو الحد الأدنى من المعيشة في ظل اقتصاد متدهور زاد في تعقد الحياة ، فكثير من منظمات المجتمع المدني الجزائري سعت لخلق دور وظيفي لها على مستوى البلديات ونسبيا على المستوى الوطني فحاولت الجماعات المحلية خاصة البلدية التعاون مع هذه الفعاليات ، هذه الأخيرة التي أصبحت تلعب دور الرقابة والمتابعة لبعض المشاريع على المستوى المحلي . ويمكن القول أن المجتمع المدني الجزائري ممثلا بجمعياته خاصة أصبح يقوم بوظيفة متابعة المشاريع زيادة على التعاون مع وزارة التضامن الوطني كون هذه الأخيرة أصبحت تقدم الدعم المالي لبعض المنظمات التي تراها هي أنها تعمل على خلق مصلحة عامة فأصبحت تقوم بمساعدة بعض الفئات المحرومة من الشعب كالمتسولين والمشردين في فترات الشتاء وبناء دور رعاية الأيتام ، وتقديم المساعدات للمعوزين في رمضان وأثناء الدخول الاجتماعي ، كذلك تقديم بعض الوجبات في رمضان على سبيل المثال لا الحصر جمعية ناس الخير وجمعية كافل اليتيم بكل فروعها عبر التراب الوطني وغير ها من الجمعيات ذات النشاط المنفعي العام ، والملاحظ أن كثير من الجمعيات في سبات طويل طول السنة ولا تقوم بأي وظيفة منفعية سوى للتوظيف السياسي فبعض المناسبات وأصبحت سياسية أكثر منها اجتماعية ، وبدأت تلعب دور الرقيب على المستوى المحلي لصالح الأحزاب ، فدور المتابعة للمساعدات والبرامج يبقى ضعيف بالنسبة لمنظمات المجتمع المدني في الجزائر إن لم نقل منعدم في معظم بلديات الوطن ، وأن أرى أن الفعاليات التي يصطلح عليها ما يسمى بالمجتمع المدني في الجزائر هي الجمعيات الناشطة فقط والتي تكون بعيدة عن النشاط السياسي والمصلحة الخاصة، فعلى سبيل المثال النقابات في الجزائر بكل أشكالها تعمل في إطار مصلحي ضيق لخدمة العمال المنضمين لها مع عدم مراعاة المواطن البسيط الذي ليس له عمل قار وهذا سبب ضعف هذه المنظمات . و يمكن القول أن العمل التوعوي من بين أهم الأعمال التي تقوم بها الكثير من منظمات المجتمع المدني في الجزائر على سبيل التطوع ، وإ ن كان عمل مهم داخل الحياة الإجتماعية إلا أنه يظهر محدودية الكثير من المنظمات المدنية من حيث نوعية النشاط ، فبتتبعنا لنشاط المجتمع المدني في الجزائر ظهر لنا جليا ضعف المشاريع الجوارية التي يقوم بها على مستوى الجماعات المحلية وحتى وطنيا باستثناء بعض الجمعيات التي تقوم بأعمال تستحق التشجيع خصوصا فيما تعلق برفع الغبن عن شريحة واسعة من المجتمع الجزائري ولو نسبيا أما الباقي فيبقى عمله مناسباتيا إما في عيد من الأعياد أو في مناسبة سياسية ليظهر عليها النشاط الترفيهي أكثر من التنموي ، ولا يمكن إغفال العمل التحسيسي لما له من دور في تحسين الصورة النمطية لكثير من المواضيع التي قد لا تجلب اهتمام المواطن في ظل الظروف المعيشية الصعبة .

2 -التأهيل النفسي الإرشادي والقانوني : ويرتبط هذا الجانب على وجه الخصوص ببعض الجمعيات ذات الطابع الديني التي تعمل على التطوعية حيث تقوم بفتح مراكز لحفظ القرآن زيادة على الهبات التضامنية لمساعدة الفقراء والمحتاجين، كذلك يلعب المسجد دور معم في تأطير الأفراد فكريا من خلال تبني أفكار البناء والإحساس بالمسؤولية ، إضافة إلى مراكز علاج الطب النفسي التي تملكها بعض الجمعيات ، كما تقوم بعض منظمات المجتمع المدني في الجزائر برفع تقارير حول بعض القضايا القانونية سواء على المستوى المحلي أو

الوطني ، وتعمل على إلغاء بعض القوانين التي قد لا تخدم مصلحة المواطن كما حصل مؤخرا حول قضية التصريح ببيع الخمور وما لقيه من معارضة شعبية واسعة ، زيادة على ذلك تقديم النصيحة لأفراد المجتمع فيما يتعلق ببعض الجوانب القانونية كجمعيات حقوق الإنسان.

3 –تقديم المساعدة في الجانب الصحي والنظافة الجوارية: تحرص بعض الجمعيات سواء المحلية أو الوطنية على أن تلعب دور الوسيط بين الدولة والمواطن ، وعلى سبيل المثال لا الحصر هناك جمعيات تقوم بمد يد المساعدة لحالات مرضية بصورة مباشرة ، وقد تكون غير مباشرة من خلال رفع ملفاتهم لوزارة الصحة زيادة على ذلك الحملات التوعوية المتعلقة بالسلامة الصحية التي تقوم بها جمعيات حماية المستهلك بالإضافة إلى تقديم الدواء لأصحاب الأمراض المزمنة وغيهم ...الخ كما يلاحظ في السنوات الأخيرة هبات تطوعية من طرف نشطاء فاعلين على شبكات التواصل الاجتماعي على سبيل المثال مجموعة ناس الخير وغيرها التي تعمل في الجانب التوعوي مع بعض منظمات المجتمع المدني جنبا إلى جنب مع الجماعات المحلية في بعض المناسبات في مجال النظافة العمومية بمساعدة لجان الأحياء والجمعيات الناشطة في هذا المجال زيادة على المواطنين ولعل أبرز ما تقوم به هو المشاركة في عملية تنظيف الأحياء و تبليغ مصالح البلدية في حالة المشاكل الحاصلة على مستوى المفرغات العمومية والفوضوية بالإضافة إلى تحسيس المواطنين لحملات التنظيف على سبيل المثال كتنظيف الشواطئ وهذا ما لاحظناه عبر وسائل الإعلام من خلال تطوع فئات من مختلف الأعمار في هذه الأعمال التي بدأت في تزايد في الثلاث سنوات الأخيرة –2013–2014–2015 زيادة على ذلك قيام بعض الجمعيات الفاعلة إلى جانب لجان الأحياء بإخطار المصالح المختصة على مستوى الجماعات المحلية بخطورة بعض البنايات الآيلة للسقوط ، وبعض الأعمال التقنية كتسرب الغار والمياه في الطرقات والبنايات خصوصا بالمدن الكبرى التي توجد بها هذه الفعاليات بقوة – المحلية– التي لا تعد ولا تحصى

4 –الحفاظ على البيئة ومراقبة المشاريع المحلية : هناك الكثير من المنظمات المدنية في الجزائر التي تهتم بالجانب البيئي كالجمعية الوطنية لحماية البيئة بفروعها على المستوى الوطني التي تعمل مع منظمات أخرى حول حماية المساحات الخضراء

وعدم التوسع العمراني على حسابها زيادة على محاولة توفير مساحات خضراء مع الطابع العمراني الجديد . كما ترى بعض الجمعيات في الجزائر بضرورة إشراكها في جلسات المشاريع على المستوى المحلي وهو الملاحظ في بعض المشاريع الحضرية كتعبيد الطرق وإ عادة تهيئة الأرصفة ، حيث تقوم بعض المنظمات بمراقبة العمل تجنبا للغش الموجود في هذا النوع من المشاريع . فمنظمات المجتمع المدني في الجزائر بكل مكوناتها تعمل في إطار أعمال رمزية لا ترقي إلى مشاركة تنموية على المستوى المحلي

ثانيا: الصعوبات التي يواجهها المجتمع المدني في الجزائر :

1–الصعوبات التي يواجهها المجتمع المدني في الجزائر

1 –مشكل الاستقلالية عن السلطة المحلية والعليا : إن فعالية أي منظمة مترتبط كليا بدرجة استقلاليتها ومدى تحكمها في مواردها الذاتية لتقوم بأداء دورها داخل المجتمع بصورة صحيحة بعيدة عن التأثيرات الخارجية والداخلية ، فالملاحظ في منظمات المجتمع المدني الجزائري هو عدم استقلاليتها في الجانب المالي التمويلي وهذا يعتبر حاجز قوي في وجهها كون أن استمرارها مرتبط بالإعانات التي تتلقاها من طرف الدولة ، فالمشروع الذي تقدمه هذه المنظمات مرتبط بالقوة المالية التي تتمتع بها ، فالتمويل ليس عيب ولكن يعتبر ورقة ضغط وله إيجابيات كذلك ، باختصار منظمات المجتمع المدني في الجزائر تعتمد بشكل كبير على الدولة من حيث التمويل قانونا

زيادة على والإتكالية و انعدام المبادرة. و في هذا الإطار يتضح جليا أن الجمعيات في الجزائر تعمل بروح والإتكالية باستثناء البعض منها، فأنا أرى أن التخبط الذي تعاني منه الجمعيات في الجزائر وغيرها من المنظمات خلقته هي لنفسها نتيجة سوء استغلال مواردها دون وجود برامج جادة في العمل التنموي المحلي فالعمل الجمعوي إذا كان في الطريق الصحيح يستلزم جهود كبيرة خصوصا على المستوى المحلي نظرا لأهمية القاعدة في العمل التنموي ، لكن الملاحظ أن هناك مشكل كبير يقف في طريق بعض منظمات المجتمع المدني الفاعلة على أرض الواقع (تبقى قليلة جدا) ألا وهو جانب تمويل هذه المنظمات لتحسين الأداء ، فمن غير المعقول حصول الكثير من المنظمات على تمويل دون عمل يمس أرض الواقع زيادة على توفرهم على مقرات مقفلة على طول العام ولا تعمل إلا في المناسبات للحصول على الدعم لأغراض ضيقة ، بينما توجد حقيقة بعض الجمعيات الناشطة لا تتوفر على أدنى الإمكانيات لكن ذات فعالية على المستوى الميداني ، فالصعوبات المادية تبقى مشكل حقيقي بالنسبة للمنظمات الفاعلة في العمل الجمعوي.

2-التوظيف السياسي لمنظمات المجتمع المدني : فسح المجال لتأسيس الأحزاب خلف الكثير من الآثار في الحياة السياسية الجزائرية نتيجة الانقسامات الحزبية ، فأصبحت الكثير من فعاليات المجتمع المدني مسيسة و إبتعدت عن العمل الميداني الخيري والتطوعي لخدمة المواطن البسيط ، وهذا ملاحظ في بعض المنظمات الطلابية التي تنتمي للأحزاب والكثير من الجمعيات التي تظهر في المواسم الانتخابية فقط مع غياب طويل طول العام .

3-البيروقراطية وسوء تسيير العمل الجمعوي : تعد البيروقراطية في الجزائر من أهم المشاكل التي تعطل عمل المجتمع المدني نظرا للعديد من الاعتبارات خصوصا الرقابية منها ، ويمكن القول في هذا الصدد أن التنظيم الإداري في الجزائر متصلب إلى حد بعيد ولا يتماشى مع فكرة فسح المجال لبعض الجمعيات الناشطة ذات الهدف التطوعي التنموي في بعض الحالات ، فالإدارة على المستوى المحلي تخضع لوصايا في كل ما يتعلق بالعمل التنموي المحلي. فالانفتاح السياسي الذي عرفته الجزائر أواخر الثمانينيات إلى بداية التسعينيات فتح المجال لكثير من المنظمات للبروز على المستوى السياسي، الاقتصادي والاجتماعي كان له آثار سلبية و إيجابية ، لكن الإشكال الذي يبقى مطروح هو التسرع في اتخاذ القرارات دون ضبط إستراتيجية واضحة المعالم لتأطير الكم الهائل من المنظمات على المستوى الوطني وخصوصا المحلي ، فأصبح من هب ودب يؤسس جمعية دون أدني فكرة لدية عن طبيعة الهيكل الذي قام بإنشائه وبالتالي إهمال الدور الحقيقي المنوط به داخل المجتمع الجزائري ، فأصبحت المنظمات تؤسس في شهر وتحل في الشهر الآخر ، أضف إلى ذلك الجهل لكثير من المؤسسين للقوانين المعمول بها أدخلهم في مشكل مع الإدارة وبالتالي فقدان العمل الجمعوي طبيعته نتيجة سوء التعامل معه.

4 -أسباب تراجع العمل التطوعي في الجزائر : إن العمل التطوعي والخيري هو فعل إرادي يندمج فيه الفرد بحريته الشخصية ودوافعه الذاتية من وراء العمل في هذا المجال ، وقد عايش المواطن الجزائري الكثير من المشكلات سنوات طويلة ، فتحليلنا للعوائق والإشكالات التي حدت من فعالية المجتمع في المبادرة يرجع لتراكم مجموعة من المشاكل مست الجانب السياسي والاقتصادي ، الثقافي والاجتماعي في الجزائر ويمكن حصر هذه الإشكالات فيما يلي :

1 -4 -تدني المستوى المعيشي للفرد الجزائري : من أهم العوامل التي تساهم بدرجة كبيرة في الأعمال التطوعية هو ارتفاع المستوى المعيشي للأفراد وهذا مرتبط بدرجة كبيرة بالتطور الاقتصادي الذي يسمح بخلق حركية داخل أي مجتمع ويسمح بالمبادرة التلقائية من أجل ترقية المجتمع ، ففي الجزائر يلاحظ غياب كبير لرجال الأعمال في المجال التطوعي على غرار بعض الدول التي نرى فيها مراكز مخصصة للمجتمع المدني مدعومة من طرف أثرياء البلد هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فالمواطن البسيط في الجزائر لا تسمح له ظروفه

أن يندمج في هذا العمل على طول السنة نتيجة سعيه لتوفير لقمة العيش لعائلته ، فالاكتفاء من ناحية المعيشة يعد عنصر أساسي في تحريك البرامج التطوعية وهذا لا يمنع من مشاركة الأفراد في مثل هذه الأعمال، لكن يبقى ذلك محدود في ظل المشاكل التي يعيشها المواطن.

4 -2 -فقدان الثقة بين المواطن ومنظمات المجتمع المدني : لا يمكن لأي مشروع النجاح في أي مجال من المجالات دون وجود ثقة بين أعضائه ، فالبناء التنموي يتطلب ثقة متبادلة بين المسؤول والمشرف على المشروع وبين أفراد المجتمع المحلي المقصود بالعملية التنموية ، فالكثير من منظمات المجتمع المدني في الجزائر سواء كانت الجمعيات أو غيرها الفاعلة على المستوى المحلى والوطني أصبحت مؤسسات تعمل في بيئة خاصة بها بعيدة عن أعين المواطن الجزائري هذا الأخير الذي تزعزعت ثقته في هذه الفعاليات وأصبح لا يقتنع بالدور الذي تقوم بت مقارنة بالعدد الكبير لمنظمات المجتمع المدني ، وكذلك ظهور مظاهر الرفاهة على بعض مسئولي هذه التنظيمات بعد فترات قصيرة من توليهم رئاستها طرحت الكثير من التساؤلات بين أوساط المجتمع ليصرف هذا الأخير النظر عن هذه الفعاليات ويوجه مساعداته للأفراد بصفة مباشرة دون وسيط يشرف على أمواله أو إعاناته.

4 -3 -ضعف ثقافة التطوع ومشكلة القبلية في الجزائر : العمل الاتصالي مهم جدا في بناء المجتمعات خصوصا في ظل تطور وسائل الاتصالات والتكنولوجيا الرقمية حيث أصبحت المعلومة ثروة قد تبني أو تهدم دول ، غير أن الملاحظ في الجزائر غياب للعمل التوجيهي الإعلامي حيث أصبح الإعلام مرتبط في كثير من الحالات بأيديولوجيات مختلفة وهذا شيء معروف فلا وجود لمؤسسة إعلامية دون أجندة تقوم عليها ، وهذا ما انعكس على الكثير من المنظمات المدنية الموجودة في الجزائر من خلال سيرها في خط بعض الأيديولوجيات حد من نشاطها في مجال نشر ثقافة التطوع وأصبحت تعتمد على تمويل نشاطها الخاص بعيدة عن المجتمع الذي يعتبر أساس العمل التطوعي. والملاحظ في كثير من المناطق في الجزائر ما يسمى بالقبلية أو العرش بمعنى الإنتماء لقبيلة معينة، فالتطوعية لابد أن تكون للأفراد بصفة عامة باختلاف المناطق التي يعيشون فيها إلا أنه في بعض المناطق لا تخرج التبرعات أو المساعدات من الحيز الجغرافي الذي جمعت فيه وهذا ما قلص حجم المساعدات المقدمة من طرف أفراد المجتمع لكثير من المنظمات التي تقوم بالانتقائية في عملية توزيع المساعدات مع حرصها لحضور وسائل الإعلام لتظهر بمظهر المنظمة النشطة في مجالها لأغراض خاصة وضيقة ، فكثير من المساعدات لا تصل إلى المناطق النائية التي تعاني من العزلة إلا في بعض الأحيان تكون بمبادرة شبانية كما ظهر في الآونة الأخيرة في شبكات التواصل الاجتماعي وقيام الكثير من الشباب بجمع مساعدات وتوزيعها على الفقراء والمساكين والأرامل فالمشاكل عديدة ومتنوعة على حسب خصوصيات المناطق في الجزائر ، وهذا لا يمنع من وجود جمعيات تعمل في المجال التطوعي الخيري بعيدة عن السياسة وتسعى لمساعدة الفقراء والمحتاجين والأرامل إلا أنها تبقى مبادرات محدودة بالنظر لإمكانيات بعض المنظمات الموجودة في الجزائر التي لها رؤوس أموال ضخمة تستطيع من خلالها بناء مشاريع خيرية ضخمة على غرار بعض الدول ، فعلى سبيل المثال هناك دول عربية سبقتنا في هذا المجال كمصر والأردن ، الكويت وغيرها ...وذلك من بناء مشاريع صحية للفقراء بأحدث الأجهزة للعلاج المجاني تسيرها هيئات خيرية كمستشفيات أمراض السرطان للأطفال ... وهذا مثال بسيط فهناك الكثير من المشاريع التي في كثير من الدول العربية عن طريق التبرعات وساهمة الجمعيات والفعاليات الأخرى للمجتمع.

2- آليات تفعيل دور المجتمع المدني الجزائري في العمل التنموي

تمهيد : إن الإشكالات السابقة الذكر فرضت واقعيا سلبي إلى حد كبير أثر على عمل منظمات المجتمع المدني وحدت من فعاليته وكفاءته في وضع نفسه كشريك في العمل التنموي المحلي ، ولا شك أن المجتمع الجزائري يتطلع إلى عملية تنموية محلية ووطنية حقيقية لتحسين مستواه المعيشي والقضاء على الكثير من المشاكل التي تعترضه في الحياة اليومية وهو في الحقيقية مطلب كل الشعوب . فالواضح من خلال تحليلنا السابق للدور الوظيفي للمجتمع المدني الجزائري زيادة على العراقيل التي تعترضه أن المشكل عميق ومتعدد الجوانب والأطراف المسببة له، وبنظرة التحليل الموضوعي والملاحظة العلمية لطبيعة العمل التشاركي يظهر لنا واقع البعد الكبير لكثير من المنظمات التي تسمي نفسها مجتمعا مدنيا – مع تحفظنا على المصطلح – عن الواقع الجزائري حيث أصبحت جل نشاطاتها عبارة عن ترفيه في كثير من الأحيان و ابتعدت عن الدور المنوط بها لذا كان لابد من إصلاحات تمس الميادين التالية :

أول : الإصلاح السياسي والقانوني .

أ- الإصلاح السياسي : يعد الجانب السياسي أهم عنصر في نشوء أي دولة كونه الضابط الذي يتولى تسيير شؤون البلاد في كل الميادين وبالتالي يمكن القول انه العنصر المتحكم في القرارات المصيرية والمحدد للأطر القواعد الهيكلية التي تسير عليها الدولة . فالجزائر دولة حديثة الاستقلال والنشأة من حيث المفهوم الجديد للدولة ، ولها مشاكل كثيرة وبالتالي حان الوقت لبناء سياسات محلية تشاركية يساهم فيها المجتمع المدني بدرجة كبيرة ، فإعادة الاعتبار للمجتمع في بناء السياسات التنموية يعد عنصر قوة لأي دولة حيث يمكنها من ملامسة الواقع ، وهذا لا يتأتى إلا بإعادة النظر في العلاقة التي تربط المدني بالسياسي في الجزائر ، فالاهتمام بالشأن المحلي يعد مقدمة أولية لتنمية وطنية شاملة ذات قاعدة متينة فالطابع الرسمي للعلاقة بين المواطن والدولة حد في كثير من الحالات من المبادرات في كافة المستويات ، فالجزائر لابد لها من خلق لجان مدنية محلية في البلديات تساهم في البناء جنبا إلى جنب مع المجلس الشعبي البلدي الذي هو في الحقيقة يحمل صفة التمثيلية للدولة أكثر من تمثيله المواطن .

ب- تفعيل الإطار القانوني : تعرف الحاجات البشرية حركية مستمرة نتيجة تزايد الطلبات الخدماتية في كافة الميادين ، فلقد عرفت الجزائر تغيرات كثيرة خصوصا في الجانب القانوني منذ سنة 1989 وبروز فواعل مؤثرة في عملية صنع السياسات العامة ، فتنظيم الحياة الإجتماعية و السياسية و الاقتصادية يتطلب مرونة في التعامل مع الحرص في الرقابة حفاظا على الاستقرار الاجتماعي وهذا لا يتأتى إلا بقواعد تضبط العلاقة بين الفواعل الرسمية وغير الرسمية ، خصوصا ما تعلق بالجانب التطوعي والخيري داخل المجتمع ، فمنظمات المجتمع المدني الفاعلة وليس الكل في الجزائر تحتاج لإطار تنظيمي عملي يساعدها في تنظيم نفسها ويعمل على إعطائها روح المبادرة أكثر من القوانين الملزمة بحدود معينة قد تساهم في تعطيل مجهودها وحركتها فعلى سبيل المثال العمل الخيري والتطوعي في الجزائر لا يكون إلا بترخيص مسبق من الوصايا ، فهذا إجراء منطقي لابد منه في ظل التغيرات الراهنة والتهديدات الأمنية لكن وجب حصر الجمعيات الفاعلة في العمل التنموي على المستوى المحلي ذات الجدية ومنحها امتيازات قانونية عن غيرها من الفعاليات التي تهتم بالمصلحة الخاصة ، وهنا لابد من حل منظمات المجتمع المدني التي لا تقوم بأي نشاط منفعي محليا و وطنيا و هي كثيرة في الجزائر خصوصا المنظمات التي تنشط على المستوى المحلي ، فالحصول على التمويل لابد أن يخضع لمعايير واقعية.

الثاني : الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي ومكافحة الفساد .

أ- الإصلاح الاقتصادي : المقياس الحقيقي لقياس قوة الدول في وقتنا الحالي يتمحور حول القوة الاقتصادية والتقدم العلمي والتكنولوجي ، فمنظمات المجتمع المدني قد تبقى عاجزة في ظل اقتصاد ضعيف لا ينتج ثروة داخل المجتمع ويأخذ الطابع الاستهلاكي

فقط ، وبرجوعنا إلى ماهية الاقتصاد في الجزائر نجده يعتمد كليا على قطاع المحروقات ويبقى السوق الدولي متحكم فيه في حالة إرتفاع أو هبوط سعر البرميل ، وهذه معضلة حقيقية تعيق دور المنظمات الخيرية والتطوعية في الجزائر – الناشطة طبعا- في ظل غياب مصدر تمويلي كافي لتحقيق مشاريع إنتاجية لهذه المنظمات ، لذا وجب إصلاح الاقتصاد وتغيير نمطه من استهلاكي إلى منتج فالجزائر تتوفر على إمكانيات كبيرة تسمح لها بأن تكون قوة اقتصادية في منطقة شمال إفريقيا

ب- التوعية الإجتماعية : تعتبر الجزائر أكبر الدول الدولة إفريقية من حيث المساحة بكثافة سكانية تقارب الأربعين مليون نسمة، هذه الأخيرة سمحت للجزائر بتنوع عاداتها وتقاليدها وتشكيلاتها الإجتماعية ، فهي في الحقيقة تعد عنصر قوة قد تساهم في بناء الدولة باعتبارها ثروة بشرية . إلا أن الملاحظ في كثير من الحالات ظهور مفهوم القبلية والتعصب في العمل الخيري وحتى التطوعي وهذا المشكل قد يعيق بدرجة كبيرة عمل المجتمع المدني والجماعات المحلية على حد سواء، فعدم قبول الأفراد الانخراط في العمل الخيري والتطوعي يعد مشكل كبير في الجزائر نتيجة عدم الثقة في الكثير من الجمعيات والنظرة المسبقة لسلبيتها ، لذا وجب من الفعاليات والسلطات المسئولة القيام بحملات تحسيسية لإعادة الثقة والحث على المساهمة في العمل الخير ي كون هذا الأخير يمس الفئات الفقيرة والمهشمة وقد يساعد بدرجة كبيرة في بناء مشاريع محلية تنموية لصالح العائلات الفقيرة و المحتاجة ، وهذا لا يتحقق إلا بمساعدة أفراد الشعب الجزائري بعضهم لبعض ، فالجماعات المحلية كذلك لابد لها من جس نبض الشارع بالتعاون مع الجمعيات الفاعلة معها لشرح المشاريع التنموية المحلية للمواطنين وتقريب الصورة لهم حتى لا تلقى الرفض ، وخير دليل على ذلك مشكلة الغاز الصخري في الجزائر حيث لفي الجزائر حيث لم تلعب لا الجمعيات ولا السلطات المحلية في إيضاح الفكرة للمواطنين وتركت المجال مفتوح للتأويلات وفتحت باب للفوضى.

ج- تفعيل دور المجتمع المدني الجزائري في مكافحة الفساد : إن الفساد كالفطر ينمو في الظلام لكن مكافحته والحد من انتشاره هو واجب ومسؤولية الجميع بدءا من مؤسسات الدولة التي عليها أن تضع الآليات اللازمة لمكافحته ، ظف إلى تفعيل الدور في الرقابة والمحاسبة على المستوى المحلي والوطني كما أن ترك مهمة مكافحة الفساد بيد الدولة أمر غير فعال لذا وجب تدخل ومساعدة من المجتمع المدني الذي يؤكد عليه الباحثون بأنه أهم آليات مكافحة الظاهرة ، وقبل الحديث عن طرق تدخل المجتمع المدني في مكافحة الفساد يجب الإشارة لقدرات تدخل وتأثير منظمات المجتمع المدني في الجزائر ، فدراسة قدرات المجتمع يستلزم اللجوء لمقاربات منهجية أكثر قدرة على تحليل وتفسير الأدوار المختلفة التي يمكن أن يقوم بها المجتمع المدني وتعتمد هذه المقاربات على منظورين هما:

1 -منظور وظيفي : يأخذ في الاعتبار وظائف المجتمع المدني الرعائية و الخدماتية وهنا تتحمل بعض من الأعباء التي انسجمت منها الدولة و لذلك يؤدي نشاطها إلى تقليل حدة التوترات الناتجة عن التفاوتات الإجتماعية الحادة وعن التهميش السياسي والاقتصادي.

2 -منظور بنيوي : ويرتبط بدور منظمات المجتمع المدني في المساهمة في عملية التحول الاجتماعي والسياسي للمجتمع باعتبارها حد الفواعل السياسية في البناء الاجتماعي ويتسم دور المجتمع المدني هنا في علاقته بمؤسسات المجتمع الأخرى مثل الدولة والسوق بكونه عنصر يؤدي للتوازن الاجتماعي للقوى الفاعلة وليس تابعا أو ملحقا بتلك العناصر الأخرى وهذا ما يعطي منظمات المجتمع المدني القوة والفاعلية .[1] ويمكن تحديد الدور الذي يلعبه المجتمع المدني والذي من شأنه الإسهام في مكافحة الفساد من خلال الإشارة للإجراءات التالية :

[1] شهيدة الباز دور المجتمع المدني في مكافحة الفساد كتاب الفساد و الحكم الصالح في الوطن العربي بيروت 2006 ص 504

أ) التوعية الإجتماعية :

تفشت في أوساط المجتمع مفاهيم خاطئة ناتجة عن تغلغل الفساد في البنية الثقافية للمجتمع حتى أصبح ينظر بأنه شخص قوي يفهم الأوضاع جيدا وقادر على استغلال سلطته في تحقيق مكاسب شخصية له ولأقربائه لذا فإنه يجب على المجتمع المدني الجزائري أن يلعب دورا أساسيا في خلق ثقافة مناهضة للفساد ومعززة لقيم النزاهة بين كافة شرائح المجتمع باستغلال كافة الوسائل والفعاليات الممكنة و باستخدام لغة سهلة قادرة على الوصول إلى وعي وعقلية المواطن البسيط وقادرة على تحفيزه من أجل القيام بدوره في مكافحة الفساد وأن لا يتم التركيز فقط على الطبقة المثقفة وذلك من أجل المحافظة على المال العام وتحقيقي تنمية محلية ووطنية .

ب) تعرية وفضح الفساد :

وذلك من خلال الرقابة والتقييم لكافة أعمال القطاع الخاص والعام في الدولة و إعداد التقارير الخاصة بمراقبة تنفيذ الخطط و الإستراتيجيات ومستوى تنفيذ القوانين و الاتفاقيات التي تصادق عليها البلاد ومن ضمنها مستوى تنفيذ الاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد والكشف عن مواطن الفساد وعن المفسدين ونشر كل تلك التقارير التي تعدها في ذلك للرأي العام والجهات المحلية والدولية المعنية بمكافحة الفساد والمطالبة والضغط المستمرين من أجل تفعيل مبدأي المساءلة والمحاسبة .

ت) تعزيز العمل الميداني :

فالمجتمع المدني يلعب دورا أساسيا في تعزيز العمل الميداني نتيجة لقربه من أرض الواقع لأن أعضاءه ذوي توجهات إيثارية وهذا ما يعطيهم القدرة على الإحساس باحتياجات الآخرين وله القدرة كذلك على متابعة عمل المسؤولين على المستوى المحلي و الوطني ، فالمكون الأساسي لعملية التنمية المحلية والوطنية هو الشفافية والفرص الواسعة و الموثوقة لمشاركة المجتمع المدني وتقريب الصورة لكي يزيد الاهتمام بالعمل الميداني لصالح المجتمع.

ث) إعداد الدراسة والبحوث :

والتي من خلالها تسلط الضوء على مسببات ودوافع الفساد داخل القطاع العام والخاص مثل البيروقراطية و ازدواجية الاختصاصات ومستوى الأجور والمكافئات ...الخ... ودراسة التشريعات واللوائح بهدف تطويرها وتحديثها من أجل أن تصبح أكثر فعالية في الحد من الفساد وظواهره وأساليبه[1].

ج) المساءلة القانونية واللجوء إلى القضاء :

وذلك لتقديم نوع من الحماية للمواطنين سواء أولئك الذين يقعون ضحايا للفساد أو الذين يقومون بفضح الفساد والمفسدين والذين يتعرضون للأذى وذلك إما بتقديم المنشورات القانونية لهم أو رفع الدعاوى لهم أو الترافع عنهم أمام المحاكم كما يجب أن ترفع منظمات المجتمع المدني الدعاوى للقضاء ضد الجهات التي تتأكد من فسادها باعتبارها معنية بالحفاظ على حقوق المجتمع ومصالحه .

ح) المشاركة في صنع السياسات المحلية :

[1] رداوي عبد المالك دور المجتمع المدني في مكافحة الفساد ص 6-7

من خلال وضع الآليات العامة المنظمة لحياة الأفراد في المجتمع وتبادل المعلومات مع الجهات المحلية والوطنية الرسمية لإقرار سياسة عادلة تنسجم مع حاجات وأولويات ومصالح مجتمعاتها المحلية ، توفر أداة في أيدي نشطاء المجتمع المدني لإثارة الوعي حول ظاهرة الفساد إضافة إلى المطالبة بإعداد وثيقة شرف المهنة لتحمل صفة توعوية تحدد مسؤوليات موظفي الدولة والقطاع الخاص كما أن على المجتمع المدني مطالبة الجهات الوصية المسؤولة عن العمل المحلي بمساءلة ومحاسبة من لا يلتزم بتلك الأخلاقيات وتسهيل العمل المدني التطوعي بحيث توفر مجال يسمح بالعمل في إطار العمل الخيري والتنموي .

خ) تأمين مساءلة الحكومة :

يلعب المجتمع المدني أهمية كبيرة في مطالبته بالمساءلة الحكومية لأن إحدى الأولويات الأساسية في مكافحة الظاهرة تكمن في مطالبة الحكومات لكي تصبح أكثر شفافية عن طريق الإشراف الواسع النطاق من جانب المنظمات المدنية ووسائل الإعلام ، فالمواطنون ووسائل الإعلام المتاح لها الوصول الواسع للمعلومات حول عمليات مؤسسات الدولة يشكلان عنصران أساسيان لمساءلة الدولة عن حالات الفساد .

د) تقديم النموذج :

حيث لا يمكن لمنظمات المجتمع المدني أن تكافح الفساد وهي تعاني منه بل يجب أن تقدم نموذجا في تطبيق مفاهيم الحكم الجيد والإدارة الرشيدة وذلك بالتعامل بشفافية في نشر تقاريرها الفنية والمالية وتحرير المعلومات الخاصة بها ، فالتنمية المحلية لا يمكن أن تتحقق في ظل الفساد من الجانبين[1].

ذ) المقاربة التشاركية النوعية وتفعيل التنمية المحلية في الجزائر :

تغيرت مفاهيم التنمية المحلية في الوقت الراهن فبعد أن كانت البرامج تملى من الأعلى وفق مخططات في ظل النظام الاشتراكي قصيرة المدى وطويلة المدى دون إستراتجية واضحة المعالم يمكن أن تضع سياسة مبنية على الواقع المعاش محصورة جغرافيا ذات قيمة كما ونوعا ، فقد أصبحت التنمية المحلية في وقتنا الحاضر تعتمد على مسلمات ومنطلقات واقعية تنطلق من المجتمع المحلي المقصود في هذه العملية . فالملاحظ في الجزائر في الكثير من البرامج التنموية المحلية التركيز على الكم و إهمال النوع وهذا مؤشر ضعف من الناحية الاقتصادية قد يسمح بإهدار المال نتيجة سوء الاستغلال للإمكانيات المتاحة وتجسيد لمشاريع قد تتأثر بعد فترة الاستغلال بمدة قصيرة فتظهر مشاكل أخرى تحتم إعادة الصيانة من جديدة للعمل المنجز ، وهذا متغير خطير تشهده الجزائر في الكثير من المشاريع البسيطة وحتى الكبرى ، فمحدودية مكاتب الدراسات الموكلة لها مهمة إنجاز المخططات التنموية وطنيا ومحليا ساهمت بدرجة كبيرة في عدم تحقيق الأهداف المسطرة من وراء تلك المشاريع. وهنا تطرح المشاركة النوعية نفسها على أرض الواقع كمقاربة حقيقية في العمل البنائي ، فكثير من المنظمات المدنية على مستوى البلديات في الجزائر تفتقد للكفاءة كل في مجالها ولا ننكر وجود كفاءات في بعض الجمعيات التي تطرح نفسها كشريك على مستوى الجماعات المحلية فالإشكالية هنا تمس الجانبين ، فالمجتمع المدني يعاني من محدودية الإبداع و الابتكار والجماعات المحلية تعاني ضعف التأطير، ولا يمكن للجزائر الخروج من بوتقة التخبط في إنجاز المشاريع إلا بمشاركة المجتمع المحلي مشاركة نوعية تصغى له الآذان باعتباره آلية من آليات حصر المشكلة في وضع السياسات العامة ، فالمشروع الذي لا يناسب منطقة في الشرق

[1] رداوي عبد المالك مرجع سابق ص 7-8

الجزائري قد يتوافق في الغرب وهنا لابد الأخذ بالطابع المحلي لحياة المواطنين خصوصا في الجنوب الجزائري الذي يحتاج إلى مشاريع نوعية ذات قيمة مادية ومعنوية تساهم في رفع الغبن في ظل الظروف القاسية التي يعانون منها ، فلا بد للمجتمع المدني في الجزائر من إعادة تكييف نفسه وفق مقاربة نوعية وكذلك الطرف الآخر عليه التركيز على القيمة من المشروع أكثر من الكم وفق مقاربة تشاركيه حقيقية .

3- تفعيل المشاركة في الجزائر في إطار القيم الإسلامية :

برجوعنا إلى واقع المواطن الجزائري وما يعيشه من معانات في كثير من المجالات كان لزاما عليه تفعيل قيمه والعودة إلى أصالته فتاريخنا الأمازيغي والعربي الإسلامي حافل بالأمثلة التضامنية ، " **فعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " من رأى منكم منكرا فليغيره بيده فإن لم يستطع فبلسانه ، فإن لم يستطع فبقلبه وذلك أضعف الإيمان " رواه مسلم**[1]، فالمنكر متعدد الجوانب وكثيرة هي المشاكل التي يعاني منها الفرد الجزائري كالفقر والبطالة التي عطلت كثير من الناس عن أداء وظائفهم ، فغياب الوازع الديني إلى حد كبير في تعاملاتنا اليومية سواء على المستوى المحلي أو الوطني ساهمت في تردي الأوضاع فأصبح الكثير من الأفراد ينخرطون في الأعمال الهدامة كالرشوة وغيرها من المحرمات دون النظر إلى المصلحة العامة ، فعن ابن عمر رضي **الله** عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " **كالكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته** ..." متفق عليه[2] ، فالمسؤولية هي مسؤولية الجميع كل فرد في موقعه يساهم في عملية البناء التنموي بما يشغله من منصب ، فأي خلل في هذه الوظائف قد يؤثر على النسق العام ككل ويؤدي إلى حلقة مفرغة الخاسر فيها الجميع وليس الفرد وحده ، فديننا الحنيف أوضح لنا الكثير من المسائل والطرق التي تؤدي إلى عملية البناء ولعلها أهمها الشورى وعدم الإنفراد بالرأي وهذا مكمن المشاركة ، يقول **الله** في محكم تنزيله : " **والذين استجابوا لربهم وأقاموا الصلاة وأمرهم شورى بينهم ومما رزقناهم ينفقون** " الآية : (37 من سورة الشورى).لقد حث الإسلام على الإنفاق ونهى على اكتناز الأموال لما فيه ضرر على الحياة وحرمان الفقراء والمساكين من المساعدة ، ففي حقيقة الأمر لاحظنا وجود جمعيات في الجزائر نشطة في المجال الخيري وتلعب دور مهم في بعض مناطق الوطن ، لكن هذا يبقى غير كافي في ضل وجود عدد هام من رجال الأعمال يمكنهم خلق مؤسسات تطوعية خيرية إسلامية قد تكفل العديد من العائلات وتساهم في مشاريع محلية إلى جانب البلدية ، فالصدقات وأموال الزكاة والوقف الإسلامي مهمة في هذا الجانب لخلق ديناميكية لقوله تعالى : " **وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان**" (الآية : 02 من سورة المائدة) ، فالعمل هو إخلاص النية الله سبحانه عز وجل ولابد على الفرد الجزائري أن ينفع غيره إذا كان قادرا على ذلك وأن لا ينتظر الهيئات الرسمية ويرقب منها تقديم يد المساعدة للفقراء وهو لديه القدرة على ذلك ، فالدولة هي محور العمل التنموي بصفة عامة والمحلي الذي هو القاعدة بصفة خاصة و مسؤوليتها كبيرة في هذا المجال لذا وجب عليها استغلال الطابع التضامني والتكافلي الذي حث عليه ديننا الحنيف و إيجاد إطار يحتوي هذه الأفكار من أجل التشجيع على المشاركة ، كون هناك فئات عريضة من الناس تفضل الطابع التطوعي على الرسميات لعد ثقتها في بعض الأجهزة التي تسهر على جمع أموال الزكاة لكثير من الأسباب يطول شرحها . ولابد هنا من تكييف كل الأفكار التي استوردناها من الغرب بما يوافق الواقع الجزائري وأن لا نعتمد على برامج وخطط طبقت في دول أوروبية سبقتنا بمراحل ولديها خصوصية بيئية خاصة بها ، فالأفكار البناءة التي تخدمنا كمجتمع جزائري له قيم و مبادئ خاصة به وأن لا نفتح المجال بالمطلق فتصبح المشاركة فوضى والمنظمة حجر عثرة ، بل لابد من تأسيس لمجتمع غير مسير بأيديولوجية قد

[1] أبو زكريا يحي بن شرف النوي الدمشقي رياض الصالحين من كلام سيد المرسلين الجزائر مطبوعة ميموني للنشر و التوزيع ص 293

[2] أبو زكريا يحي بن شرف النووي الدمشقي مرجع سابق ص 110

تكون سببا في دفنه ، وخير دليل على ذلك الكثير من المنظمات على المستوى العربي أصبحت تدين بولائها خارج حدود بلدانها بل وأصبحت في كثير من الأحيان عدوة لدولها والواقع يشهد بذلك ، فالتغير لابد أن يكون في السياسات ومحاولة إيجاد طريق يسير فيه الجميع دون إقصاء بما يخدم هويتنا بعيدا عن الصراعات الهدامة وقد نضرب مثال تاريخي في المشاركة الشعبية التي يعرفها المجتمع الجزائري " التويزة مثلا ..." التي تمثل شكل من أشكال التعاون والتكافل بين أفراد المجتمع المحلي ، حيث يشارك كل فرد قادر في المجتمع سواء بالعطاء المادي أو بالمجهود البدني أو حتى بالدعم المعنوي وذلك لإنجاز هدف معين خدمة للمجتمع ككل أو لبعض أفراده أو جماعاته وذلك في شكل تلقائي طوعي بسيط وعميق للتكافل والتشارك في التنمية المحلية والمتتبع لتاريخ المجتمعات الإسلامية يجده ساخرا بنماذج المشاركة كان الإسلام محركا قويا لتجسيدها

ثالثا:نماذج من العالم :

1-برامج تنمية المجتمع المحلي في زامبيا :

بدأ اهتمام حكومة زامبيا بالتنمية المحلية منذ عام 1953 في محاولة هادفة إلى تحسين شغل أوقات الفراغ للأهالي والتركيز على الأنشطة الترويحية، ثم امتدت لتشمل الخدمات المهنية كالصناعة المنزلية، التجارة، صناعة الفخار ...الخ، ومهن أخرى كمدارس التمريض، وكان ذلك بسبب كثرة التنقل وعدم الاستقرار الذي يتميز بهم هذا الشعب، وبعد 1959 وانتشار الاهتمام بالتنمية المحلية أصبحت وزارة العمل والخدمات الاجتماعية تزود السلطات المحلية بالكتب والبرامج التي تهدف إلى التحضر وتنمية المجتمعات الحضرية، ولذلك زادت الأنشطة التنموية التي تمثلت في إنشاء أندية العمل لكل الأعمار من الجنسين، زيادة النشاط النسائي، إنشاء المكتبات العامة، زيادة الأنشطة الترويحية وشغل أوقات الفراغ، بناء الأندية الاجتماعية والثقافية، وضع برامج للتدريب المهني والتربوي، عقد المناقشات والندوات التي تحفز من مبادرات الأهالي، وازدياد مؤسسات الخدمات التي يعمل بها مهنيون متخصصون . وباعتبار لأن عنصر المشاركة الشعبية جزء ضروري من أي برنامج لتنمية المجتمع فقد بذلت السلطات المحلية كل ما في وسعها من أجل زيادة مشاركة الأفراد والجماعات في التخطيط والتنظيم والتنفيذ لبرامج وخدمات تنمية المجتمع، وبالرغم من الصعوبات التي واجهتها السلطات المحلية في سبيل ذلك –حيث ينظر الناس للسلطة المحلية باعتبارها هيئة قانونية أو تنظيما ذا سلطة مسؤول عن تقديم هذه الخدمات، بالإضافة إلى أن البناء الإداري للحكومة المحلية كان من التعقيد الذي لا يسمح بمشاركة الأهالي – إلا أنه مع ازدياد التربية الاجتماعية والسياسية، وخلق الفرص لتعلم تنظيم وتنمية المجتمع، وخلق الوعي لدى الأهالي لمواجهة المشكلات التي يعاني منها مجتمعهم المحلي، قد زاد من اشتراك الناس في التعبير عن آرائهم واحتياجاتهم، والمشاركة في وضع وتنفيذ الخطط لبرامج تنمية المجتمع المحلي . وكان أخصائيو التنمية يجتمعون بقيادات المجتمع والأعضاء المنتخبين منهم لمناقشة مشكلات المجتمع المحلي ووضع الحلول لها، وذلك لجعلهم أكثر ارتباطا باتخاذ القرارات وأكثر فاعلية في المشاركة والحرص على تنفيذها . ونظرا للنتائج الإيجابية لهذه التجربة التنموية فقد أنشئت في عام 1966 إدارة لتنمية المجتمع المحلي تحت إشراف وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، تتكفل بوضع سياسية تنمية المجتمع المحلي، وكانت تتضمن تزويد السلطات المحلية بالاستشارات الفنية من خلال مركز كيتوى، إعداد الدورات التدريبية للعاملين بمراكز تنمية المجتمع، منح المساعدات للهيئات العاملة ومشروعات الجهود الذاتية الصغيرة في مناطق السلطة المحلية،تزويد السلطات المحلية في البلاد بالخدمات الضرورية والتدريب على ممارستها . وقد هذه السياسة أن المشكلات الاجتماعية يمكن أن تعالج بطريقة أفضل من خلال المجتمعات المحلية ذاتها، ومن منظور احتياجاتها التي تراها أفضل مما يقترحه المخططون الاجتماعيون العاملون بهيئات الخدمة الاجتماعية، ولقد شجع هذا الناس

على تنظيم أنفسهم على مستوى الجيرة المحلية لمقابلة احتياجاتهم المستمرة بفضل تنمية الشعور بالمسؤولية الاجتماعية والثقة بالنفس، وهو الهدف الأول لأي برنامج لتنمية المجتمع، هذا بالإضافة إلى الخدمات التي تقدمها السلطة المحلية والتي لا 1 تستطيع الجهود الأهلية التطوعية القيام بها[1].

2- تنمية المجتمع المحلي في بنغلاديش :

لقد كان ربع سكان مدينة دكا يقطنون الأحياء الفقيرة، وكل سكان هذه الأحياء هم من عمال اليومية والمتاجر البسيطة الصغيرة، والباعة المتجولين، وسائقي عربات الثيران ...، أما الخدمات العامة كمياه الشرب، الكهرباء، الصرف الصحي، الغاز، الرعاية الصحية، المدارس ...الخ، فتكاد تكون منعدمة . كما أن قاطني الأحياء الفقيرة ليس لهم أرض أو مأوى، وأغلبهم يعيشون فقرا مدقعا . من هنا كانت الحاجة إلى برامج لتنمية المجتمع، وهو ما لا تستطيع الحكومة بمفردها أن تواجهه، ولذلك بدأ تكثيف جهود الأهالي من أجل تنفيذ هذه البرامج، وكانت الأهداف الأساسية للبرامج هي : خلق الشعور المتحضر، الحث على المساعدة الذاتية والاعتماد على النفس، تعزيز التماسك الاجتماعي، تشكيل اللجان المحلية لتنظيم الخدمات المجتمعية الضرورية، التنسيق بين الأنشطة الأهلية والحكومية، وأخيرا إعداد وتدريب القيادات المحلية . وكانت أنشطة الرعاية الاجتماعية تدور حول دراسة احتياجات أهالي المجتمع، تحديد الأولويات، تحديد موارد المجتمع المتاحة، إعداد القادة المحليين، تشجيع الأهالي على المشاركة في برامج خدمة المجتمع، مساعدة وتوجيه الهيئات للرعاية الاجتماعية التطوعية . أما برامج مشروع تنمية المجتمع المحلي الحضري فقد كانت تشتمل على التدريب على الخياطة والتطريز، صنع الأثواب التربية الدينية والاجتماعية الاختزال والآلة الكاتبة، إصلاح الراديو والكهرباء، التخطيط السكاني والأسري، البرامج الرياضية،والترويحية...الخ . وقد كانت هذه البرامج التنموية تنفذ أحيانا بالاشتراك مع الهيئات التطوعية، وأحيانا بدونها، حيث كانت هيئة مشروع تنمية المجتمع توفر التجهيزات والآلات وأجور المدرسين، بينما توفر الهيئات التطوعية المواد الخام بالنسبة لبرامج

الإعداد المهني، وقد ساعدت هذه البرامج على تحسين المستوى المعيشي للسكان من خلال تعلم السيدات والعاطلين مهارات جديدة مكنتهم من كسب دخل إضافي .

3- مشاركة المجتمع المحلي بمدينة سينسيناتي الأمريكية :

لقد قاما تجربة المشاركة الشعبية في تنمية المجتمع المحلي في مدينة سينسيناتي سنة 1980 بالاعتماد على المقابلات مع قيادات المدينة من الحكومة والمجتمع المحلي، وقد شمل ذلك إداريين من خمسة عشر إدارة من الإدارات البلدية، وأربعة عشر قائدا من قيادات مجلس المدينة، وذلك لمناقشة مجموعة متنوعة من الحلول الممكنة لمشاكل المدينة، وقد أصبح الإداريون بالبلدية في سينسيناتي مهتمين اهتماما كبيرا بمجالس المجتمع المحلي (على نحو ما تعرف به منظمات الأهالي في سينسيناتي)، حيث كانت إدارة البلدية ومنظمات الأهالي بالمدينة تعمل سويا عن كثب في مجال واسع من برامج المدينة، وقد اكتشف الإداريون عدة مزايا لتلك المشاركة :

- قنوات أفضل للإيصالات : حيث تبين أن منظمات الأهالي تمثل مصادر مفيدة للمعلومات، وقد كانت بمثابة همزة وصل بين السكان والإدارة، كما ساعدت هذه المنظمات إدارات المدينة في الوفاء بالشروط الرسمية لمشاركة المجتمع المحلي .

[1] محمد سيد فهمي تقويم برنامج تنمية المجتمعات الجديدة المكتب الجامعي الجديد الإسكندرية 1999 ص 215_217

- تنفيذ البرامج أحسن تنفيذ : حيث أكد عديد من الإداريين أن مشاركة الأهالي في قرارات الإدارة يسر تنفيذ تلك القرارات وزاد من تقبل المجتمع لها .
- مزيد من الخدمات مقابل كل دولار : لقد حسنت مشاركة المجتمع من إنتاجية البلدية بتجنيد الأهالي للمساعدة في تنفيذ البرنامج وتقديم الخدمات، حيث ذهب الأهالي إلى أبعد من قبول التنفيذ بل إلى المشاركة في التنفيذ.
- الحماية من النقد : فقد قللت مشاركة المجتمعات المحلية في اتخاذ القرار من نقدهم للإداريين بالبلدية، حيث أصبحت قيادات المجتمع المحلي الذين شاركوا الإدارات كثيرا غير راغبين في نقل الخلافات خارج الإدارات (إلى سلطات أعلى) وذلك حتى لا تسوء العلاقة بينهم.
- التأثير في عملية وضع الميزانية : حتى عندما حالت مشاركة المجتمع المحلي في مدينة سينسيناتي دون تصعيد الشكاوى إلى السلطات الأعلى، فإنها زادت أيضا من التأثير الذي تتمتع به بعض الإدارات في تلك السلطات، حيث أكد عدد من الإداريين بالمدينة بأن المنظمات الأهلية كانت حليفا مفيدا في إقرار الميزانية، فقد كان مجلس المدينة على استعداد لإعطائها المزيد إذ تمكنت من إقناعه بحاجتها لذلك . وقد حققت المكاسب المختلفة لهذه المشاركة الشعبية اعترافا متزايدا بأهمية وضرورة مساهمة السكان والقيادات الشعبية والمنظمات الأهلية في التنمية المحلية[1].

2 –نماذج من العالم العربي :

–أ تنمية المجتمعات المحلية في الأردن : قامت بهذه التجربة مؤسسة نور الحسين، وهي مؤسسة تنموية غير حكومية أنشئت عام 1985 ،وتركز إستراتيجية هذه المؤسسة على تحقيق التنمية المستدامة، هادفة من وراء ذلك إلى المساهمة الفاعلة في تحسين نوعية الحياة للمجتمعات الأردنية من خلال الاستجابة للاحتياجات الأساسية والتنموية المختلفة في كافة أنحاء الأردن، عبر نماذج تنموية مبتكرة ومتكاملة، ووضع معايير وطنية للتنمية المتكاملة ببعديها الاقتصادي والاجتماعي . بوشر في تنفيذ هذا المشروع الهادف إلى تحسين نوعية الحياة من خلال تلبية الحاجات الأساسية أولا، ثم تلبية ا لحاجات التنموية ثانيا، مع نهاية عام 1989 وقد توسع هذا المشروع ليشمل واحدا وعشرين قرية وبلدة مع نهاية 2002 ،وقد اعتمد المشروع في أساس عمله على تشكيل المنظمات المحلية الممثلة لكافة قطاعات السكان في المجتمع المحلي، وتفعيل دورها بالتدريب والتوجيه بحيث يكون عم ل المشروع في النهاية منصبا على الإشراف والمتابعة . وتشمل هذه التنظيمات مجالس تنمية محلية، لجان المرأة، لجان فنية مساندة على مستوى القرية، لجان قروض، أندية بيئية وغيرها . وقد تم وضع الخطط على ضوء الاحتياجات الأساسية والتنموية لكل قرية من قبل مجالس التنمية الم حلية، والتي تتضمن الجوانب الاجتماعية (كرياض الأطفال، أندية الأمهات، التثقيف الصحي والبيئة)، والجوانب الاقتصادية (كالمشاريع الإنتاجية الجماعية والمشاريع الإنتاجية الفردية وبرامج الإقراض ،) والجوانب التدريبية (تدريب اللجان والتنظيمات المحلية وتأهيلها). لقد ساهم هذا المشروع في تحسين نوعية الحياة بالحد من نسبة البطالة في الريف وخلق فرص العمل وتشغيل الأيدي العاملة، ورفع مستوى المعيشة وزيادة دخل الأسر من خلال استقطاب التمويل لإنشاء المشاريع المدرة للدخل على مستوى الفرد والجماعة، وإنشاء صناديق التنمية مثل (صناديق القرى، صناديق الائتمان، وصناديق الأسرة والطفل)، حيث تقوم هذه الصناديق بتقديم التمويل اللازم –وضمن آلية مريحة تتناسب واحتياجات الأسرة وإمكانياتها لإنشاء مشاريع صغيرة مدرة للدخل، ودعم بعض المشاريع القائمة، بالإضافة إلى برامج لتقديم القروض العينية بمختلف أنواعها ويكمن سر نجاح هذه التجربة في كونها تعتمد بشكل أساسي على تمكين المنظمات المحلية لإدارة العملية التنموية من النواحي

[1] جون كلايتون توماس مشاركة الجمهور في القرارات العامة ترجمة فايزة الحكيم و أحمد منيب الدار الدولية للاستثمارات الثقافية القاهرة 2001 ص 28–30

الإدارية والمالية، وإعداد الخطط والمشاريع وتحديد الاحتياجات التنموية والبحث عن سبل ووسائل تلبيتها، ويشمل ذلك أيضا تفعيل مشاركة المجتمع المحلي من خلال تقوية وبناء قدرات الاعتماد على الذات للسكان المحليين بحيث تصبح مسؤولة فعليا عن حل مشاكلها، ومدربة على إدارة برامج وفعاليات تساهم في تطويرها .

-تفعيل مشاركة المؤسسات الرسمية والأهلية .

-إتباع منهج تنمية التنمية الشاملة المتكاملة انطلاقا من القرية إلى المنطقة التنموية الأكبر . -إدارة التنمية المحلية من القاعدة إلى القمة من خلال تمكين التنظيمات المحلية من إدارة عملية التنمية المحلية .

-تعظيم دور المؤسسة التنموية من خلال دور الميسر والمسهل وليس البديل عن المجتمعات . -استثمار الموارد المحلية والذاتية .

-تمكين المقترضين والعملاء من مهارات مهنية من خلال التدريب والممارسة والتوجيه .

وعلى الرغم من نجاح هذه التجربة إلى حد كبير فقد لاقى المشروع عدة صعوبات أثناء تنفيذه، من أهمها ارتباط المشاريع التمويلية في أذهان الأهالي بمفهوم الهبات والمساعدات، وضعف التوجه لدى المجتمعات المحلية نحو الاستثمار والإنتاج والعمل[1].

ب- مشروع تنمية المبادرات المحلية في الضفة الغربية وقطاع غزة : انطلقت الفكرة الأساسية لهذا المشروع من تنفيذ أربعة عشر مشروعا تنمويا نموذجيا في أربعة عشر موقعا مهمشا تم اختيارها من بين خمس وسبعين موقعا على الضفة الغربية وقطاع غزة، وذلك بناءا على معايير وأسس وضعتها اللجنة الاستشارية الخاصة بالمشروع. وقد تم دعم المواقع الأربعة عشر ضمن فلسفة تقوم على المشاركة لغايات تنموية، فللسكان والمؤسسات في المواقع المختلفة مساهمة أساسية في المشاريع : ماديا وعينيا، وبالعمل التطوعي، وبالبحث عن مصادر ذاتية لتنفيذ مشاريع في مواقعهم، وكان للبرنامج دوره في بناء ورفع قدرات الأفراد والمؤسسات العاملة في المواقع من خلال تدريبات و ورشات عمل هدفت لبناء كادر محلي مستديم يمتلك القدرة والإمكانيات اللازمة لممارسة دور فاعل في المشروع بشكل خاص، وفي التنمية المحلية بشكل عام، وفي نفس الوقت أسهم البرنامج بدعم مالي جزئي للمشاريع والمبادرات المحلية في المواقع المختلفة.

ت/التنمية المحلية والمشاركة الشعبية في الجزائر : لقد تولد الاقتناع بعد الثورة التحريرية بأن الأسلوب الاشتراكي هو الأسلوب الأنفع والأنسب للجزائر، وهو اقتناع يعكس الميول النفسية للشعب الجزائري وطموحاته في الحرية والاستقلال، و تشبعاته بالقيم الدينية ، وفهمه البسيط والعميق للإسلام على أنه الجهاد والعمل والتعاون ، كما يعبر عن تعلق الجزائريين بروح العدالة الاجتماعية وتم سكهم بها؛ فالاشتراكية تعني تقلد الدولة دور قيادة العملية الاقتصادية والاجتماعية العظيمة المتمثلة في التنمية الشاملة والسريعة. فالدولة تمثل المجتمع و تعبر عن إرادة الجماهير العاملة وتعمل من أجل تحقيق الرقي الاقتصادي والاجتماعي . ولعل ما يؤكد منطق هذا الاختيار هو أن الجزائر خرجت من الاستعمار بإمكانيات فردية هزيلة إن لم نقل منعدمة؛ فلم تكن على الصعيد الاجتماعي قد تكونت طبقة رأسمالية وطنية قادرة على تحقيق التنمية. هذا إلى جانب الأمية. وهو ما رجح الدور القيادي للدولة[2].وقد كان التخطيط ركيزة الدولة في تحقيق التنمية الشاملة، باعتبارها أداة الاشتراكية لتحقيق أهدافها، ولذا انتهجت الجزائر سياسة المخططات التي جسدت المركزية في صنع

[1] محمدو الحديد و آخرون تجربة مؤسسة نور الحسين في مجال تنمية مجتمعات المحلية في الأردن ورقة مقدمة إلى مؤتمر الدولي السابع حول إدارة الهيئات و المؤسسات التطوعية في المجتمعات المعاصرة قناة القصباء 17-18 ديسمبر 2002

[2] محمد بالقاسم حسن بهلول سياسة تخطيط التنمية و عادة تنظيم مسارها في الجزائر ج1 ديوان المطبوعات الجزائرية 1999 ص 39 -42

القرار، بغض النظر عن محاولة أخذ الخصوصيات المحلية بعين الاعتبار؛ حيث كانت بؤرة الاهتمام الأساسية لسياسة التنمية آنذاك هي بناء قاعدة صناعية ثقيلة، مع تحقيق التوازن الجهوي بين مختلف الأقاليم، وقد أدت النتائج التي تمخضت عنها هذه السياسة إلى لفت الانتباه إلى ضرورة إشراك الجماعات المحلية في التخطيط بعد أن كان يتم على مستوى الوزارات فقط، وذلك ما بدأ تنفيذه منذ 1980 انطلاقا من المخطط الخماسي الأول، أين بدأت بوادر التوجه الديمقراطي للتخطيط وتخلي الدولة جزئيا عن المركزية في صنع واتخاذ القرارات، وذلك إدراكا منها بأن تنمية البلاد عامة لن تتحقق إلا إذا اكتملت دعائم التنمية الاجتماعية، من خلال إشراك جميع أفراد المجتمع في وضع تخطيط اجتماعي متكامل وناجح، والذي يكون بمثابة التعبير الحقيقي للحرية والديمقراطية في مجتمع يقر بحقوق الفرد الاجتماعية، ومع أن الدولة طبقت عددا من الاستراتيجيات التنموية محاولة تحقيق التوزيع العادل للتنمية على مختلف الأقاليم والمناطق الريفية والحضرية، الساحلية والصحراوية، غير أنها لم تتبن التنمية المحلية كإستراتيجية، مع أنها حاولت القيام بتعبئة الجهود الشعبية من أجل النهوض بالتنمية من خلال المنظمات الشعبية التي كانت جزءا من النظام المركزي للدولة . وقد فسح التحول نحو الديمقراطية وحرية السوق المجال للمواطنين المجال للإسهام في مختلف مجالات التنمية المحلية أو الوطنية، وذلك من خلال فتح المجال للاستثمار الخاص ورعاية مشاريع المؤسسات المصغرة وتقديم الدعم المادي والقانوني للراغبين في المساهمة في إنشاء منضمات غير حكومية، سواء كانت هذه المنظمات اقتصادية ربحية، أو خدماتية، أو منضمات أهلية تطوعية غير ربحية تسعى المساهمة في التنمية بمفهومها الواسع، على المستوى المحلي أو الإقليمي، أو الوطني . ورغم التكاثر الكبير لمختلف أنواع هذه التنظيمات والمؤسسات إلا أن هذا البحث لم يتمكن من إيجاد تجارب نموذجية يمكن عرضها على غرار التجارب التنموية العالمية والعربية.

الفصل الثالث

الفصل الرابع:الإجراءات الميدانية للدراسة

تمهيد:

يعتبر جمع البيانات مرحلة مفصلية من مراحل البحث العلمي والذي يتم من خلالها الربط بين الواقع الفعلي والتأمل الفلسفي أو الفكر العلمي النظري الذي قد يقترب من الواقع أو يبتعد عنه بقدر موضوعية الباحث وبقدر إلمامه بمختلف حيثيات موضوعه. وحتى لا يكون البحث العلمي مجرد تحليق في سماء الفكر ينبغي الربط الجيد والسليم لموضوع البحث بأرض الواقع وذلك من خلال جملة من الإجراءات المنهجية والتقنيات المعتمدة في مجال البحث العلمي و التي يتم اختيارها و استخدامها بعناية بما يتلائم بمعطيات البحث و احتياجاته. وذلك سعيا للوصول إلى الحقيقة أو الاقتراب منها قدر الإمكان،ومن ثم الوصول إلى نتائج أكثر دقة يمكن الاستفادة منها في مختلف مجالات الحياة و من مختلف الأطراف والجهات المعنية بهذا البحث، و كذا إضافة جزء إلى تراكم المعرفة العلمية.

أولا: مجالات الدراسة

1 –المجال المكاني:

يتمثل المجال المكاني للباحث في الإطار الجغرافي الذي تغطيه الدراسة أو الذي يختار الباحث لإجراء دراسته ،وفي هذا البحث فإن مجال الدراسة هو الجزائر باعتبار أن موضوع الدراسة هو "دور المجتمع المدني في التنمية المحلي "،وحيث أنه من الصعوبة تغطية الدراسة الميدانية لكافة التراب الوطني الشاسع فقد تم اختيار جزء منها كنموذج والمتمثل في دائرة جامعة ولاية الوادي اختصارا كمجال مكاني للدراسة على أساس أنها دائرة من دوائر الجزائر التي يختلف عن بقية الدوائر من حيث واقع المجتمع المدني.

–المجال الزمني:

في الواقع لا يمكن التحديد الدقيق لبداية الدراسة الميدانية، فمنذ تحديد موضوع البحث بداء الاهتمام بالملاحظة الميدان المتعلق به و الاتصال ببعض المعنيين بالنشاط الجمعوي، و كذا متابعة وحضور بعض الأنشطة الجمعوية التي يتم إقامتها على مستوى دار الشباب أو دار الثقافة أو مختلف القاعات المخصصة للعرض في مدينة جامعة ، وذلك بغرض الملاحظة والاستطلاع و التعرف على بعض الفاعلين في هذا المجال ومختلف الحيثيات المرتبطة بالنشاط الجمعوي في المنطقة. إما على مستوى تطبيق أدوات جمع البيانات فقد تم تطبيق توزيع الاستمارات و ذلك بعد توقف بسبب فيروس كوفيد 19 من 10 أوت 2020 إلى 25 أوت 2020.

3 –المجال البشري:

يتمثل المجال البشري للدراسة في الأفراد الذين تشملهم الدراسة الميدانية و تمثلهم عينة الدراسة، وهم رؤساء الجمعيات و أعضائها . وقد فضلنا الاتصال وجمع المعلومات من الرؤساء مباشرة دون بقية الأعضاء وذلك انطلاقا من كونهم أكثر دراية بظروف الجمعية و نشاطاتها ومختلف تعاملاتها،كما أن معظم الجمعيات كما لاحظنا تتمحور في نشاطاتها حول رئيس الجمعية فقط أو عدد محدود جدا من الأعضاء.

ثانيا: العينة وكيفية اختيارها

يقصد بالمجتمع المجموعة الكلية من العناصر التي يسعى الباحث إلى أن يعمم عليها النتائج ذات العلاقة بالمشكلة المدروسة، وبالطبع فإن الصعوبة التي يواجهها الباحث في تحديد المجتمع تعتمد على نوع المشكلة والغرض من دراستها، حيث يختلف عدد العناصر ومساحة الرقعة الجغرافية التي تتواجد فيها هذا العناصر...ونظرا لصعوبة حصر أو تسمية عناصر بعض المجتمعات الإحصائية، وصعوبة جمع المعلومات من جميع هذه العناصر، يتجه الباحث إلى اختيار مجموعة جزئية تمثل عناصر المجتمع أفضل تمثيل. بحيث يكون قادرا على تعميم نتائجها على مجتمع الدراسة. ومن أهم المسائل التي تواجه الباحث الاجتماعي عند شروعه في القيام ببحثه تحديد نطاق العمل،وذلك وفقا لظروف كل باحث والإمكانيات المتاحة له ، وهناك ثلاثة أساليب للدراسة الميدانية وهي[1]:

– المسح الشامل: ويتم في حالة التمكن من الدراسة الفعلية لجميع وحدات مجتمع البحث.

– العينة: وهي الأوسع استخداما،وتتم بدراسة بعض الوحدات الممثلة لمجتمع البحث.

– ودراسة الحالة: وتكون بدراسة حالة واحدة أو حالات محدودة من مجتمع البحث.

وفي هذه الدراسة والموسومة "دور المجتمع المدني في التنمية المحلية "كما يتضح من العنوان فإن المجتمع المدني ككل بمختلف بناه ومؤسساته يمثل مجتمع الدراسة،ولأن ذلك من الصعوبة بحيث أنه يؤدي إلى تشتيت جهد الباحث في دراسة العديد من المؤسسات التي تتشكل منها مورفولوجية المجتمع من جهة، ومن جهة أخرى فإن ذلك يجعل البحث سطحيا و أقل عمقا و تركيزا. ولذلك فقد تم اقتصار الدراسة الميدانية على الجمعيات على أساس أنها تشكل مكونا جوهريا لا خالف حوله. وحيث أن المسح الشامل لكل الجمعيات في مدينة جامعة و التي بها الكثير من الجمعيات لذلك استدعت الضرورة أخذ عينة منها تتناسب مع معطيات البحث وظروفه. وتعتبر العينة من أهم العناصر التي تساهم في تحديد مدى دقة البحث ونجاحه وإمكانية تعميم نتائج الدراسة على جميع الوحدات المشابهة والمشكلة للظاهرة محل لدراسة، ولهذا فمن الصعوبة تحديد العينة المناسبة للدراسة و اختيارها خاصة في المجالات المعقدة.

وحيث أن أهداف الدراسة تتمحور حول معرفة دور المجتمع المدني و كيفية في تحقيق التنمية المحلية ... فإن النمط الأقرب إلى تحقيق هذه الأهداف هي الجمعيات الناشطة نسبيا،على أساس أن الجمعيات غير الناشطة عموما تمثل كيانات وهمية الوجود لها على أرض الواقع، وليس لها أي تأثير على مستوى المجتمع والفعل الاجتماعي . وبالتالي فلا يجدي البحث عنها في هذا السياق، بل هو مضيعة للجهد والوقت، خاصة مع انعدام المقرات والعناوين الحقيقية لهذه الجمعيات ما يجعل البحث عنها متاهة.

ولهذا تم اختيار العينة بطريقة قصديه بناءا على توفرها على شرط الأقدمية بمعنى استبعاد الجمعيات الجديدة التي تأسست لتوها (وشرط ممارسة أنشطة) بمعنى استبعاد الجمعيات التي لا تقوم بأية نشاطات بغض النظر عن أقديمتها. ومن هنا كان الاختيار منصبا على الجمعيات النشطة بغض النظر عن مجال تخصصها أو طبيعة نشاطها كعينة للدراسة الميدانية،وذلك انطلقا من مجموعة من الأسباب منها:

– أن الجمعيات النشيطة هي التي تشكل المجتمع المدني الفاعل في الساحة عامة و بالتالي هي التي تعطي الملمح العام للمجتمع المدني.

[1] مصطفى فؤاد عبيد: مهارات البحث العلمي،أكاديمية الدراسات العالمية،غزة، 3002 ،ص32.

– إن نشاط الجمعية يمكنها من التفاعل مع المجتمع ومع السلطات المحلية الممثلة للدولة ومع مختلفا الأطراف الفاعلة في المجتمع وبالتالي يمكنها تزويد البحث بمعلومات حقيقية حول دور المجتمع المدني والظروف التي تحيط به و التي تساهم في تشكيله والتأثير عليه.

– أن الجمعيات غير النشيطة تمثل كيانات وبنى وهمية لا وجود لها على أرض الواقع إلا في الوثائق والإحصائيات الرسمية.

– كما أنه في ظل غياب مقرات ثابتة وحقيقية لمعظم الجمعيات فإنه من الصعب العثور عليها إلا من خلال ترصد نشاطاتها،على أن الجمعيات النشطة أوفر حظا في الحصول على مقر، كم أن نشاطها وشهرتها تسهل العثور عليها نسبيا.

يتضح مما سبق أن العينة الأنسب لطبيعة مجتمع الدراسة واحتياجات البحث هي **العينة القصدية** ،والتي تعرف بأنها العينة التي يتم انتقاء أفرادها بشكل مقصود من قبل الباحث وذلك نظرا لتوفر بعض الخصائص في أولئك الأفراد دون غيرهم،ولكون تلك الخصائص هي من الأمور الهامة بالنسبة للدراسة. كما يتم اللجوء إلى هذا النوع من العينات في حالة توافر البيانات اللازمة للدراسة لدى فئة محددة من مجتمع الدراسة الأصلي. وهي نوع من العينات غير الاحتمالية، و هي تلك العينات التي لا تعطي نفس الفرصة با لظهور في العينة لجميع عناصر مجتمع الدراسة الأصلي، وبناءا على ذلك لا يمكن تحديد نسبة احتمال ظهور كعنصر في العينة بشكل مسبق، وهذا بدوره لا يعني أن العينات غير الاحتمالية لا تمثل مجتمع الدراسة الأصلي أو أنها تتصف بالضعف ولا يمكن الاعتماد عليها لتعميم نتائجها على المجتمع الأصلي،بل على العكس من ذلك و كما يشير Dillon وMaddenوFirtle فقد تكون العينات غير الاحتمالية و في بعض أنواع البحوث ممثلة لمجتمع الدراسة الأصلي و تعطي نتائج جيدة و تخدم أهداف البحث بشكل أفضل من العينة العشوائية وذلك إذا تم اختيارها بشكل دقيق[1].

حجم العينة:

و من أجل إجراء المعاينة و تحديد الوحدات المكونة لعينة الدراسة الميدانية تم الاتصال بمكاتب الجمعيات و التي قامت بتوجيهنا إلى الجمعيات الناشطة غير أن العديد من رؤساء الجمعيات لم يتجاوب بشكل سلس في هذه العملية حيث تهرب البعض من الإجابة على أسئلة الاستمارة و خاصة أن المرحلة التي تم فيها توزيع الاستمارة كانت مرحلة حساسة جدا لتزامنها مع فيروس كوفيد 19 و في النهاية خلص العمل إلى عينة مكونة من 20 وحدة على 6 جمعيات وهي جمعية المجتمع المدني للرقي و التنمية ، جمعية ن و القلم للثقافة و العلوم بجامعة ،والنادي الرياضي لقدماء اللاعبين جامعة ،و جمعية حي المجاهدين ،و جمعية المجتمع المدني ريغ جامعة، جمعية أحفاد تمرنة القديمة بسيدي عمران دائرة جامعة.

ثالثا: منهج الدراسة

يعتبر المنهج الطريقة التي يتبعها الباحث في دراسته للمشكلة لاكتشاف الحقيقة المتعلقة بموضوع بحثه. وكلمة منهج مشتقة من اليونانية Meta(وهي أمن الطريق) أي بمعنى كيفية التصرف للوصول إلى هدف. والمنهج في العلم يعني جملة المبادئ والقواعد والإرشادات التي يجب على الباحث إتباعها من ألف بحثه إلى يائه بغية الكشف عن العلاقات العامة والجوهرية،والضرورية التي تخضع لها الظواهر موضوع الدراسة[2].

[1] محمد عبيدات وآخرون ،منهجية البحث العلمي و القواعد و المراحل و التطبيقات ،دار وائل للنشر ،عمان ،الأردن، ط2، 1999ص96.

[2] سلاطنية بلقاسم وحسان الجيلاني: محاضرات في النهج والبحث العلمي،الكتاب الثاني،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،ص 25 2007

والمناهج كثيرة ومتعددة تختلف باختلاف المجالات والمواضيع،ولكل منهج وظيفته وخصائصه، و طبيعة موضوع الدراسة هي التي تحدد المنهج المناسب لدراسته. وبالنسبة لموضوع هذا البحث والمتعلق بدور المجتمع المدني في التنمية المحلية فإن البحث يسعى للوصف الدقيق لهذه الظاهرة كما هي موجودة في الواقع، و جمع ما أمكن من المعلومات عنها، و تحليلها وتفسيرها بشكل علمي منظم، للوصول من خلال ذلك إلى الإجابة عن تساؤلات الدراسة وتحقيق أهدافها. ومن هنا يتضح أن المنهج الوصفي أنسب المناهج لهذا الموضوع، انطلاقا من كونه "طريقة لوصف الظاهرة المدروسة وتصويرها كميا عن طريق جمع معلومات مقننة عن المشكلة، وتصنيفها و تحليلها وإخضاعها للدراسة الدقيقة [1]". ويرتكز هذا المنهج على وصف دقيق وتفصيلي لظاهرة أو موضوع محدد على صورة نوعية أو كمية رقمية. وقد يقتصر هذا المنهج على وضع قائم في فترة زمنية محددة أو تطوير يشمل فترات زمنية عدة[2].

رابعا: أدوات جمع البيانات

هناك العديد من الوسائل التي تستخدم للحصول على البيانات والمعلومات من الأفراد الذين يشملهم البحث، لكل وسيلة خصائصها وإيجابياتها وسلبياتها، وتختلف الأبحاث في اختيارها الوسائل المستخدمة تبعا لاختلاف مواضيع الدراسة وظروفها، وقد يستخدم الباحث طريقة واحدة كما يمكنه استخدام أكثر من طريقة، ولهذا فقد تضمن هذا البحث في جانبه الميداني تقنية من تقنيات جمع البيانات و هي كما يلي:

الاستمارة : هي قائمة تتضمن مجموعة من الأسئلة معدة بدقة، والتي يرى الباحث أن إجابتها تفي بما يتطلبه موضوع بحثه من بيانات،فالاستبيان لا يمكن أن يمثل الموضوع ولا يمكن أن يمثل المبحوثين و لكنه يمثل توقعات الباحث، و عليه فإن الاستمارة هي مجموعة من الأسئلة التي يطرحها الباحث على المبحوثين وفق توقعات الباحث للموضوع، و الإجابة تكون حسب التوقعات التي صاغها الباحث في استفسارات محددة. وهذا ليس بالضرورة أن يكون صوابا و إنما الصواب ينبع من المصادر التي تلم بالموضوع وتعايشه، لا من توقعات الباحث الذي لم يعرف حقيقة الموضوع[3].

وتعد الاستمارة من أكثر وسائل جمع البيانات استعمالا في البحوث السوسيولوجية ، و قد تم الاعتماد عليها بشكل أساسي في الدراسة الميدانية لهذا البحث،حيث تم استخدام استمارة موجهة لأعضاء جمعيات المجتمع المدني و تشمل 34 سؤلا متنوعا بين أسئلة مفتوحة و أسئلة مغلقة .

خامسا: أساليب المعالجة الإحصائية:

تستدعي الضرورة في بعض الأبحاث العلمية استخدام بعض الأساليب الإحصائية حلول و إجابات علمية دقيقة[4].

و لقد تمثلت فيم يلي:

---

[1] عمار بوحوش و محمد محمود الذنيبات: تقنيات ومناهج البحث العلمي،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر، 1995،ص 130

[2] مروان عبد المجيد إبراهيم: أسس البحث العلمي لإعداد الرسائل الجامعية،مؤسسة الوراق،عمان،الأردن، 3000 ،ص992.

[3] محمد عبيدات و آخرون: مرجع سبق ذكره،ص 92

[4] زيدان عبد الباقي،قواعد البحث الاجتماعي ط2 ،دار النهضة العربية (دون مكان النشر)1974 ص 109

- عرض بيانات في جداول بسيطة.
- استعمال النسب المئوية و يرمز لها بالرمز (%) و تحسب العلاقة

$$\frac{\text{تكرار الاحتمال} \times 100}{\text{مجموع التكرار}}$$

سادسا: أدبيات الدراسة:

لقد تطرق في دراسة هذا الموضوع العديد من الباحثين من بينهم:

قام بها الباحث جديدي عتيقة، كلية الحقوق والعلوم السياسية،سنة 2013/2012 في مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية تخصص: سياسة عامة وإدارة محلية بعنوان إدارة الجماعات المحلية في الجزائر) بلدية بسكرة نموذجا (بحيث تطرقت الباحثة في دراستها إلى الإدارة المحلية بتحديد مفهومها و مقارنتها مع الحكم المحلي،و إبراز أهم أهداف الإدارة المحلية ومقوماتها. وقامت بالتطرق إلى دراسة تطور نظام الجماعات المحلية في الإدارة الجزائرية،مع إبراز أهم المبادئ التي ترتكز عليها الإدارة المحلية،وفي الأخير تطرقت إلى دور الهيئات المحلية في تسيير شؤون بلدية بسكرة كتنظيم إداري لا مركزي[1].

قام بها الباحث "عثمان عزيزي" بجامعة قسنطينة ،كلية علوم الأرض والجغرافيا والتهيئة العمرانية، سنة 2008 في مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في التهيئة العمرانية بعنوان (دور الجماعات المحلية في التسيير والتنمية ولاية خنشلة دراسة حالة بلدية قايس وبلدية الرميلة). بحيث تطرق الباحث إلى عرض ماهية التنمية و أبعادها ،ودور الإدارة المحلية في مجال تحقيق التنمية المحلية، وقام بدارسة وضعية التنمية المحلية في ولاية خنشلة من خلال إبراز وضعية التنمية في بلدية قايس و بلدية الرميلة ،من خلال التعريف بالبلديتين و إبراز مصادر تمويلهما وحجمهما،و تطرق لدور المجتمع المحلي في المشاركة مع القائمين على تسيير الشؤون المحلية في إحداث التنمية وخلق الاستقرار الاجتماعي[2].

—قام بها الباحث "خنفري خيضر" بجامعة الجزائر3 ،كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية والتسيير، سنة 2011/2010 في أطروحة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية بعنوان:)تمويل التنمية المحلية في الجزائر واقع وآفاق (بحيث تناول الباحث في دراسته تعريف التنمية المحلية،ونظريات ومقومات وأهداف التنمية المحلية، ثم تطرق إلى مفهوم التمويل المحلي ومصادره وعلاقة التنمية المحلية بالتمويل المحلي و ركز على تطور دور الجماعات المحلية في مجال التنمية المحلية و في الأخير تطرق إلى تشخيص واقع التنمية المحلي في الجزائر[3].

[1] جديدي عتيقة،إدارة الجماعات المحلية في الجزائر: بلدية بسكرة نموذجا، مذكرة ماستر)جامعة بسكرة: كلية الحقوق و العلوم السياسية،2013/2012

[2] عثمان عزيزي،دور الجماعات المحلية في التسيير والتنمية في ولاية خنشلة ،مذكرة ماجستير) جامعة قسنطينة: كلية علوم الأرض و الجغرافيا والتهيئة العمرانية، 2008

[3] خنفري خيضر،تمويل التنمية المحلية في الجزائر واقع وآفاق،أطروحة دكتوراه)جامعة الجزائر 3 كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير،2011/2010

عرض و تحليل النتائج

1- عرض النتائج

القسم الأول: خاص بمعلومات شخصية

1. متغير النوع

الجدول رقم (2) توزيع عينة الدراسة حسب متغير النوع

المتغير	التكرارات	النسبة المئوية
ذكر	19	%95
أنثى	1	%5
المجموع	20	%100

تبين من الجدول رقم(2) السابق أن النسبة الأكبر من عينة الدراسة من فئة الذكور بنسبة 95% من مجموع العينة بينما 5% من عينة الدراسة من فئة الإناث . (بحكم وجود الرجال في الجمعيات بكثرة و تقبلهم لإجابة على الاستمارة و باقي السيدات معظمهم تجلس في المنزل و حتى لو كانت المرأة العاملة تعود للمنزل مباشرة لإنجاز الأعمال المنزلية.

2. متغير المؤهل العلمي

الجدول رقم (3) توزيع عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي

المتغير	التكرارات	النسبة المئوية
ابتدائي	0	%00
متوسط	0	%00
ثانوي	4	%20
جامعي	16	%80
المجموع	20	%100

يتبين من الجدول رقم (3) السابق أن النسبة الأكبر من أفراد المجتمع المدني من عينة الدراسة حاصلين على الشهادة الجامعية بنسبة80% و 20% وصلوا إلى الثانوية بينما لا يوجد أي نسبة متحصلين على المتوسط و على الابتدائي

3. متغير المهنة

الجدول رقم (4) :توزيع عين الدراسة حسب متغير المهنة

المتغير	التكرارات	النسبة المئوية
لا يعمل	11	%55
موظف حكومي	2	%10
موظف قطاع خاص	7	%35
المجموع	20	%100

يتبين من الجدول رقم (4) السابق أن 55% من المبحوثين لا يعلون بينما 35% موظفين قطاع خاص و 10% موظفين حكوميين

4. متغير العمر

الجدول رقم (5) :توزيع عينة الدراسة حسب متغير العمر

المتغير	التكرارات	النسبة المئوية
أقل من 20 عاما	3	%15
من 20-35 عاما	14	%70
أكثر من 35 عاما	3	%15
المجموع	20	%100

يتبين من الجدول (5) السابق أن 70% من المستجابين لأداة الدراسة عمرهم يتراوح مابين 20-35 عاما و 15%أكثر من 35 عاما و فقط 15% من العينة أعمارهم أقل من 20 عاما

5. متغير ممارسة أي نوع من أعمال البناء و التنمية الاجتماعية

الجدول رقم (6) توزيع عينة الدراسة حسب متغير ممارسة أي نوع من أنواع أعمال التنمية المجتمعية

المتغير	التكرارات	النسبة المئوية
نعم	18	%90
لا	2	%10
المجموع	20	%100

يتبين من الجدول(6) أن نسبة 90% من عينة الدراسة أنهم مارسوا و ساهموا في أعمال التي تساهم في البناء الاجتماعي بينما 10%لم يمارسوا أي نوع من أنواع التي تساهم في التنمية الاجتماعية

القسم الثاني: خاص بجمعيات المجتمع المدني

6. جدول رقم(**7**) جمعيات المجتمع المدني غير مهمة طالما الجهات الحكومية تقوم بواجبها

الإجابات	**التكرارات**	**النسبة المئوية**
معارض بشدة	**4**	**%20**
معارض	**13**	**%65**
محايد	**3**	**%15**
موافق	**0**	**%00**
موافق بشدة	**0**	**%00**
المجموع	**20**	**%100**

يتبين من الجدول (7) السابق أن نسبة**65%** التي ترى أن جمعيات المجتمع المدني مهم وسط المجتمع و نسبة **20%** معارض بشدة و مؤيد لفكرة على أن المجتمع المدني مهم بينما نسبة 15 %يرى أن نفسه محايد أم باقي الإجابات فكانت نسبتها 00% و من خلال هذه النتائج نصل إلى أن جمعيات المجتمع المدني مهمة داخل الوسط الاجتماعي حتى و إن كانت الجهات الحكومية تقوم بواجبها

7. جدول رقم (8) إن المشاركة المجتمعية مضيعة للوقت

الإجابات	التكرارات	النسبة المئوية
معارض بشدة	7	%35
معارض	13	%65
محايد	00	%00
موافق	00	%00
موافق بشدة	00	%00
المجموع	20	%100

يتبين من خلال الجدول رقم (8) أن نسبة 65% معرض و يرى أن المشاركة المجتمعية ليست مضيعة للوقت بينما نسبة 35% معارض بشدة بينما باقي الإجابات كانت نسبتها 00% و هذا راجع إلى أن المشاركة المجتمعية مهمة في المساهمة في البناء و التنمية الإجتماعية و خلق ترابط بين الجمعيات و الأفراد

8. جدول رقم (9) أن جمعيات المجتمع المدني لا تلقى التقدير و الاحترام من قبل الأفراد

الإجابات	التكرارات	النسبة المئوية
معارض بشدة	2	%20
معارض	00	%00
محايد	3	%15
موافق	15	%75
موافق بشدة	00	%00
المجموع	20	%100

يتبين من خلال الجدول رقم (9) أن نسبة **75%** موافق على أن جمعيات المجتمع المدني لا تلقى التقدير من قبل الأفراد بينما هناك من عارضة بشدة على ذلك حيث كانت نسبتهم 20% أم نسبة 15% من المبحوثين يرى نفسه محايد و باقي الإجابات كانت نسبهم هي 00% و من هنا نصل إلى فكرة أن أفراد المجتمع يرى أنه ليس لديه ثقة في هذه المؤسسات و بالتالي يلقونا بعدم احترامهم للجمعيات و عدم مراعات للمجهودات التي تقوم بها هذه الجهات من أجل التنمية و الرقي بالمجتمع

9. جدول رقم (10) مجالات المجتمع المدني تكون محددة ولا تستحق التفكير بها

الإجابات	التكرارات	النسبة المئوية
معارض بشدة	**3**	**%15**
معارض	**16**	**%80**
محايد	**1**	**%5**
موافق	**00**	**%00**
موافق بشدة	**00**	**%00**
المجموع	**20**	**%100**

يتبين من خلال الجدول رقم (10) أن نسبة 80% معارض و نسبة **15%** معارض بشدة على أن مجالات المجتمع المدني تكون محددة و لا تستحق التفكير بها بينما نسبة 5% محايد و باقي النسب هي 00% و يعود ذلك إلى أن المجتمع المدني واسع المجال و لا يمكن حصره في مجال محدد نظرا لتطورات العصر و كثرت المشاكل على مستوى جميع المجالات مما أدى إلى توسيع نطاقه في كافة مجالات الحياة محاولا بذلك الانتقال بالمجتمع من طور إلى طور أخر

10.جدول رقم (11) إن جمعيات المجتمع المدني يمارسها أشخاص ليس لديهم عمل

الإجابات	التكرارات	النسبة المئوية
معارض بشدة	**16**	**%80**
معارض	**4**	**%20**
محايد	**00**	**%00**
موافق	**00**	**%00**
موافق بشدة	**00**	**00%**
المجموع	**20**	**%100**

يتبين من خلال الجدول (11) السابق أن نسبة 80% معارض بشدة على أن من يمارس جمعيات المجتمع المدني أشخاص ليس لديهم عمل بينما 20% كانوا معارضين و باقي الإجابات كانت نسبتها 00% و من خلال هذه النسب نصل إلى أن معظم أعضاء الجمعيات معارضة على فكرة انه من الذي يمارس هذا المجال يكون بدون عمل و تأكيدهم على أن هدفهم هو التغيير الاجتماعي

11.جدول رقم (12) طالما أن المجتمع المدني غير مجدي ماديا فإنه غير ضروري

الإجابات	التكرارات	النسبة المئوية
معارض بشدة	**2**	**%10**
معارض	**18**	**%90**
محايد	**00**	**%00**
موافق	**00**	**%00**
موافق بشدة	**00**	**%00**
المجموع	**20**	**%100**

يتبين من خلال الجدول (12) السابق أن نسبة **90%** معارض على فكرة أن المجتمع المدني إذا لم ينفع ماديا فلا ضرورة لوجوده و نسبة 10% معارض بشدة أيضا على ذلك بينما باقي الإجابات كانت نسبها معدومة و من خلال هذه النسب و النتائج يتضح من خلال الجدول أن المجتمع المدني لا يساهم ماديا و لكن الذي يقوم به أكثر بكثير من ذلك من خلال نزع الوعي المزيف و التغيير من الفكر السلبي إلى فكر أكثر إيجابية

12.جدول رقم (13) إن المجتمع المدني مهم وسط المجتمع لكن يصعب ممارستها من كثرة مجالاته

الإجابات	التكرارات	النسبة المئوية
معارض بشدة	**00**	**%00**
معارض	**00**	**%00**
محايد	**00**	**%00**
موافق	**16**	**%80**
موافق بشدة	**4**	**%20**
المجموع	**20**	**%100**

يتبين من خلال الجدول (13) أن نسبة 80% موافق على أن تعدد مجالات المجتمع المدني يجعله صعب الممارسة و نسبة 20% تؤيد ذلك بالإجابة على أنه موافق على ذلك و باقي الإجابات كانت نسبتها هي 00% و من خلال نتائج التي في الجدول نصل إلى أن كثرة مجالات المجتمع المدني يصعب ممارسته من قبل أفراده و يرجع صعوبته في ذلك إلى مدى تعاون أفراد المجتمع معهم

13.جدول رقم (14) إن جمعيات المجتمع المدني تمارس لكسب ثقة الأفراد

الإجابات	التكرارات	النسبة المئوية
معارض بشدة	**1**	**%5**
معارض	**18**	**%90**
محايد	**1**	**%5**
موافق	**0**	**%00**
موافق بشدة	**0**	**%00**
المجموع	**20**	**%100**

يتبين من خلال الجدول (14) السابق أن نسبة 90% معارض و نسبة 5% معارض بشدة على إن جمعيات المجتمع المدني تمارس لكسب ثقة الأفراد و نسب 5% كانت محايدة في إجاباتها بينما باقي الإجابات كانت نسبتها منعدمة تماما يتضح من الجدول أن النسبة الأكبر معارضة على أن المجتمع المدني يمارس لكسب ثقة الأفراد و هذا يعود لهدف الجمعيات و هي أيضا عمل تطوعي قبل أي شيء

14.جدول رقم (15) إن جمعيات المجتمع المدني مصدر في مشاكل غنى عنها

الإجابات	التكرارات	النسبة المئوية
معارض بشدة	**3**	**%15**
معارض	**14**	**%70**
محايد	**1**	**%5**
موافق	**2**	**%10**
موافق بشدة	**0**	**%00**
المجموع	**20**	**%100**

يتبين من خلال الجدول (15)السابق أن نسبة 70% كانت معارضة على أن جمعيات المجتمع المدني مصدر في مشاكل غنى عنها بينما نسبة 15% كانت معارضة بشدة و 10% من المبحوثين يوافقون على ذلك بينما نسبة 5% ترى نفسها أنها محايدة و باقي الإجابة كانت منعدمة و من هنا نصل أن معظم أعضاء الجمعيات ترى نفسها أنها ضحية و أنها ليس مصدر مشاكل بل بلعكس تحاول هي فك المشاكل

15.جدول رقم (16) إن جمعيات المجتمع المدني مطلوبة في كافة مجالات الحياة المجتمعية

الإجابات	التكرارات	النسبة المئوية
معارض بشدة	**0**	**%00**
معارض	**0**	**%00**
محايد	**0**	**%00**
موافق	**1**	**%5**
موافق بشدة	**19**	**%95**
المجموع	**20**	**%100**

يتبين من خلال الجدول (16) السابق أن نسبة 95% موافقة بشدة على أن جمعيات المجتمع المدني مطلوبة في كافة مجالات الحياة المجتمعية و نسبة 5% أيضا موافقة على ذلك و باقي الإجابات كانت نسبها **00%** و بطبيعة الحال أن تكون النسبة الأكبر موافقة على فكرة أن المجتمع المدني مطلوب في كافة مجالات الحياة لأنه هذا أصلا من أهدافه المعلنة و التي يسعى من خلالها إلى الرقي بالمجتمع

أ- القسم الثالث: دور جمعيات المجتمع المدني في التنمية المحلية

16.جدول رقم (17) إن جمعيات المجتمع المدني أداة من أدوات التنمية المحلية ووسيلة أساسية في تحديد احتياجات المجتمع

الإجابات	التكرارات	النسبة المئوية
معارض بشدة	**0**	**%00**
معارض	**0**	**%00**
محايد	**0**	**%00**
موافق	**18**	**%90**
موافق بشدة	**2**	**%10**
المجموع	**20**	**%100**

يتبين من خلال الجدول (17) السابق أن نسبة 90% موافقة على أن جمعيات المجتمع المدني أداة من أدوات التنمية المحلية و نسبة 10% موافقة بشدة و أما باقي الإجابات كانت منعدمة و من خلال نتائج الجدول و إجابات المبحوثين نصل إلى أن هذه الجمعيات هي الرابط بين الفرد و الدولة بمعنى آخر هي من توصل معانات المجتمع و احتياجاته إلى السلطات المعنية

17.جدول رقم (18) إن المجتمع المدني أداة من أدوات المشاركة المجتمعية ووسيلة لتحقيق أهداف تنموية

الإجابات	التكرارات	النسبة المئوية
معارض بشدة	**0**	**%00**
معارض	**0**	**%00**
محايد	**0**	**%00**
موافق	**5**	**%25**
موافق بشدة	**15**	**%75**
المجموع	**20**	**%100**

يتبين من خلال الجدول (18) السابق أن نسبة 75% موافقة بشدة على أن المجتمع المدني أداة من أدوات المشاركة المجتمعية و وسيلة لتحقيق أهداف تنموية و نسبة 25% موافقة على ذلك و باقي النسبة كانت **00%** و من خلال هذا نصل إلى أن المجتمع المدني له أهمية كبيرة في تحقيق التنمية المحلية

18.جدول رقم (19) إن جمعيات المجتمع المدني تقلل كلفة الموارد البشرية لتنفيذ برامجها التنموية

الإجابات	التكرارات	النسبة المئوية
معارض بشدة	0	%00
معارض	19	%95
محايد	1	%5
موافق	0	%00
موافق بشدة	0	%00
المجموع	20	%100

يتبين من خلال الجدول السابق (19) أن نسبة 95% معارض على فكرة أن الجمعيات تقلل من كلفة الموارد البشرية لتنفيذ برامجها التنموية و نسبة 5% كانت محايدة في ذلك و باقي الإجابات حملت نسبة **00%** و من خلال هذا يتبين أن بأنها لا تقلل كلفة الموارد البشرية بل هي محتاجة لمن يدعمها بأفكار و أعمال تطوعية

19.جدول رقم (20) إن المجتمع المدني كأداة من أدوات التنمية المحلية تزيد من كفاءة و فاعلية المؤسسات

الإجابات	التكرارات	النسبة المئوية
معارض بشدة	0	%00
معارض	0	%00
محايد	1	%5
موافق	13	%65
موافق بشدة	6	%30
المجموع	20	%100

1. يتبين من خلال الجدول (20) السابق أن نسبة 65% كانت موافقة على إن المجتمع المدني كأداة من أدوات التنمية المحلية تزيد من كفاءة و فاعلية المؤسسات و نسبة 30% موافقة بشدة و مؤيدة أما نسبة 5% كانت محايدة و باقي الإجابات

كانت 00% و من خلال هذه النسب يتبين أن كل ما كان المجتمع المدني نشيط كل ما زادت كفاءة و فاعلية مؤسساته و بالتالي تحقيق أهداف تنموية

2. الجدول رقم (21) إن جمعيات المجتمع المدني كأداة من أدوات التنمية المحلية في توسيع دائرة العمل للمؤسسات التي تقدم برامج التطوير المجتمعي

الإجابات	التكرارات	النسبة المئوية
معارض بشدة	**0**	**%00**
معارض	**0**	**%00**
محايد	**2**	**%10**
موافق	**18**	**%90**
موافق بشدة	**0**	**0**
المجموع	**20**	**%100**

يتبين من خلال الجدول (21) أن نسبة 90% كانت موافقة **و** مؤيدة لهذه الفكرة بينما نسبة 10% كانت محايدة و باقي الإجابات كانت نسبها 0% و من هنا يتبين أن مؤسسات التابعة للمجتمع المدني تقدم برامج تنموي تساعد الأفراد على تطوير و إحداث تغيير وسط المجتمع

3. الجدول رقم (22) إن جمعيات المجتمع المدني ليست لها أهمية طالما الجهات الحكومية تقوم بواجبها

الإجابات	التكرارات	النسبة المئوية
معارض بشدة	**12**	**%60**
معارض	**7**	**%35**
محايد	**1**	**%5**
موافق	**0**	**%00**
موافق بشدة	**0**	**%00**
المجموع	**20**	**%100**

يتبين من خلال الجدول (22) السابق أن نسبة 60% معارضة بشدة على أن جمعيات المجتمع المدني ليست لها أهمية طالما الجهات الحكومية تقوم بواجبها و 35% معارضة و نسبة 5% كانت محايدة في إجاباتها و باقي الإجابات كانت نسبها 0% يتبين من خلال

الجدول أن الأغلبية الساحقة معارض بشدة على ذلك و أن الأفراد هم في حد ذاتهم ليس لديهم ثقة في الجهات الحكومية و أن المجتمع المدني هو الذي يحمل مشاكل الأفراد و أهدافهم

4. جدول رقم (23) أقوم بالانخراط في جمعيات المجتمع المدني كأداة من أدوات التنمية المحلية وقت ما سنحت لي الفرصة

الإجابات	التكرارات	النسبة المئوية
معارض بشدة	**0**	**%00**
معارض	**0**	**%00**
محايد	**3**	**%15**
موافق	**15**	**%75**
موافق بشدة	**2**	**%10**
المجموع	**20**	**%100**

يتبين من خلال الجدول (23) السابق أن نسبة 75% موافق على فكرة الانخراط في الجمعيات راجع إلى توفر وقت و 15% كانت إجابات المبحوثين محايدة و 10% موافقون بشدة و باقي الإجابات كانت 00% و من خلال الجدول يتبن أن الأغلبية موافقة على أن وقت ما سنحت الفرصة يقوم بالانخراط وقت ما سنحت الفرصة لكل فرد و يعود ذلك لرغبة الأفراد في تحقيق التنمية و محاولة التغيير في الوسط الذي يعيش فيه من أول فرص تواجهه

5. جدول رقم (24) ممارسة عمل جمعيات المجتمع المدني فيه غموض و ليس واضح

الإجابات	التكرارات	النسبة المئوية
معارض بشدة	**13**	**%65**
معارض	**6**	**%30**
محايد	**1**	**%5**
موافق	**0**	**%00**
موافق بشدة	**0**	**%00**
المجموع	**20**	**%100**

يتبين من خلال الجدول (24) السابق أن نسبة 65% معارضة بشدة لفكرة أن ممارسة عمل جمعيات المجتمع المدني فيه غموض و ليس واضح و 30% معارض أيضا و نسبة 5% كانت محايدة و باقي الإجابات كانت 00% و من خلال الجدول يتبين أن الأغلبية معارضة بشدة على ذلك و هذا راجع لكون انه عمل المجتمع المدني هو عمل تطوعي أولا و له أهداف تنموي ثانيا و بالتالي في هي واضحة

6. جدول رقم (25) جمعيات المجتمع المدني مرتبط بأهداف حزبية

الإجابات	التكرارات	النسبة المئوية
معارض بشدة	**18**	**%90**
معارض	**2**	**%10**
محايد	**0**	**%00**
موافق	**0**	**%00**
موافق بشدة	**0**	**%00**
المجموع	**20**	**%100**

يتبين من خلال الجدول (25) السابق أن 90% معارض بشدة على أن جمعيات المجتمع المدني مرتبطة بأهداف حزبية و نسبة 10% كانت معارضة و باقي الإجابات 00% و من خلال الجدول يتبين أن المجتمع المدني هم أغلبهم أعضاء متطوعين غرضهم خدم المجتمع و ليست خدمت الأحزاب بالإضافة إلى كونه ليس لديه أهداف سياسية.

7. جدول رقم (26) المشاركة في المجتمع المدني محدد بشروط العمر و الجنس

الإجابات	التكرارات	النسبة المئوية
معارض بشدة	**17**	**%85**
معارض	**3**	**%15**
محايد	**0**	**%00**
موافق	**0**	**%00**
موافق بشدة	**0**	**%00**
المجموع	**20**	**%100**

يتبين من خلال الجدول (26) السابق أن نسبة 85 % معرضة بشدة على أن المشاركة في المجتمع المدني محدد بشروط العمر و الجنس و 15% كان معارضا و باقي الإجابات كانت نسبتها منعدمة يتبين من خلال هذه النتائج أن المشاركة في المجتمع المدني غير مقيد بعمر أو جنس بما أنه عمل خيري تطوعي يسعى لتحقيق التنمية فلا يهم العمر و الجنس .

8. الجدول رقم (27) دور المجتمع المدني يقتصر على المجال الاجتماعي فقط

الإجابات	التكرارات	النسبة المئوية
معارض بشدة	**2**	**%10**
معارض	**14**	**%70**
محايد	**2**	**%10**
موافق	**2**	**%10**
موافق بشدة	**0**	**%00**
المجموع	**20**	**%100**

يتبين من خلال الجدول (27) السابق أن نسبة 70% معارض و يرى أن دور لمجتمع المدني لا يقتصر على المجال الاجتماعي فقط و نسبة 10 %معارض بشدة و 10% كانت محايدة و بالنسبة لباقي الإجابات كانت 00% تبين من خلال الجدول أن الأغلبية الساحقة معارضة لكون المجتمع المدني لديه الكثير من المجالات مما تكمن صعوبته في كثر مجالاته مما يصعب ممارسته .

9. جدول رقم (28) عن مدى سماعك بدور المجتمع المدني في التنمية المحلية

الإجابات	التكرارات	النسبة
نعم	18	%90
لا	2	%10
المجموع	20	%100

يبين الجدول (28) السابق أن نسبة 90% ترى أنها تعلم عن المجتمع المدني و عن الدور الذي يقوم به تجاه التنمية المحلية و نسبة 10% لا تعلم عن دوره في التنمية المحلية و بطبيعة الحال تكون معظم أعضائه قد سمعت من قبل على المتمع المدني كونهم أعضاء ناشطة به .

10. الجدول رقم (29) تابع للجدول السابق في حالة الإجابة بنعم عن الدور الذي يقوم به المجتمع المدني في أحد المجالات

الإجابات	التكرارات	النسبة المئوي
خدماتي	5	%25
اجتماعي	6	%30
اقتصادي	0	%00
بيئي	5	%25
غير ذلك	4	%20
المجموع	20	%100

يتبين من خلال الجدول (29) أن نسبة 30% ترى أن المجال الذي أو الدور الذي يلعبه يكون في الجانب الاجتماعي بينما نسبة 25 % كانت خدماتية و أيضا نفس النسبة بيئية بينما نسبة 20% ترى غير ذلك و من خلال الجدول يتبين أن لكثرت مجالات المجتمع المدني جعل أعضاء الجمعيات تجد صعوبة في اختيار مجالا معين

11. الجدول رقم (30) في حالة الإجابة ب لا عن مدى ضرورة المجتمع المدني

الإجابات	التكرارات	النسبة المئوية
نعم	18	%90
لا	2	%10
المجموع	20	%100

يتبين من خلال الجدول (30) أن نسبة 90% ترى ضرورة وجود المجتمع المدني و نسبة 10% ترى أنه ليس له ضرورة على وجوده و بتالي يتبين من الجدول أن معظم أفراد المجتمع المدني ترى على ضرورته و الخاصة وسط الحياة الإجتماعية

12.جدول رقم (31) يكون معظم ممارسو المجتمع المدني من الأعمار الشابة 15-35

الإجابات	التكرارات	النسبة
نعم	16	%80
لا	4	%20
المجموع	20	%100

يتبين من الجدول (31) السابق أن نسبة 80% ترى أن معظم ممارسو المجتمع المدني من الأعمار الشابة بينما نسبة 20 % ترى عكس ذلك

13.الجدول رقم (32) عادة ما يكون أغلب أعضاء المجتمع المدني ذكور

الإجابات	التكرارات	النسبة
نعم	15	%75
لا	5	%25
المجموع	20	%100

يتبين من خلال الجدول (32) السابق أن نسبة 75 % ترى أن معظم أعضاء المجتمع المدني دائما ما يكون أغلبهم ذكور بينما نسبة 25 % ترى أنه ليس أغلب الأعضاء تكون من جنس ذكوري

14.الجدول رقم 33 عادة ما يكون ممارسو المجتمع المدني أفراد متعلم تعليما عاليا

الإجابات	التكرارات	النسبة
نعم	3	%15
لا	17	%85
المجموع	20	%100

يتبين من خلال الجدول السابق (33) أن نسبة 85% ترى أن ليس بضرورة أن يكون ممارسو المجتمع المدني أفراد متعلمة تعليما عاليا بينما نسبة 15% ترى انه عادة ما يكون ممارسو المجتمع المدني أفراد ذو تعليم عالي

15.الجدول رقم (34) ما إذا كان المجتمع المدني يواجه صعوبات

الإجابات	التكرارات	النسبة
نعم	16	%80
لا	4	%20
المجموع	20	%100

يتبين من خلال الجدول (34)السابق أن نسبة 80 % ترى أن المجتمع المدني يواجه صعوبات بينما 20 % ترى أنه لا يواجه أي صعوبة ولا مشاكل

2- نتائج الدراسة :

في ضوء التحليل و التقييم الذي تم في الفصل السابق يمكن الخروج بمجموعة من النتائج حول دور المجتمع المدني في التنمية الحلية و أهمها:

أ) من حيث النوع اتضح أن النسبة الأكبر هي الذكور أكبر من الإناث بسبب توجه الرجال في المجتمع إلى العمل التطوعي بشكل أكبر من النساء و هذا راجع إلى الدور الذي تلعبه المرأة في المنزل

ب) يتوزع أفراد المجتمع المدني حسب المؤهل العلمي من حمل الشهادات و هذا يعني أنه لا وجود للأمية بين أعضاء جمعيات المجتمع المدني .

ت) معظم أعضاء المجتمع المدني تجدهم لا يعملون أو أنه يعمل لدى القطاع الخاص مما يجعل لديهم احتكاك مباشر بأفراد المجتمع و لديهم وقت فراغ لممارسة أعمالهم التطوعية

ث) إن الفئة الشبابية هي الأكثر مشارك في الجمعيات المجتمع المدني و هي الأكثر نشاطا كون أن الشباب هو الأكثر تهميشا و معاناة مما جعلها تكون الأكثر ممارسة على مستوى الجمعيات

ج) أن المشاركة المجتمعية لها دور في التنمية المحلية و أن الأغلبية العظمة ممن وزعت عليهم الاستمارة معارضة على فكرة أنه ليس للمجتمع المدني أهمية في التنمية المحلية كونهم أعضاء ناشطة في هذا المجال .

ح) أنه هناك إجماع بأن المشاركة المجتمعية في المجتمع مطلب مهم في تحقيق التنمية المحلية و أنه مطلوب في كافة مجالات الحياة و المجتمع المحلي و هي حق من حقوق الوطن و كما أنها تمارس لكسب ثقة الأفراد الأفراد و أنها لم تأتي من أجلي الأفراد بل ممن اجل الأعمال الخيرية تطوعية و أنها ليست مضيعة للوقت و الجهد .

خ) أن جمعيات المجتمع المدني هو الرابط الحقيقي بين الفرد و السلطة و هي تشمل مجالات عديدة يصعب عليها لوحدة أن تحقق الهدف لابد من المشاركة المجتمعية معها .

د) إن جمعيات المجتمع المدني أداة من أدوات التنمية و المشاركة المجتمعية و وسيلة أساسية في تحديد احتياجات المجتمع و الوصول إلى تحقيق أهداف تنموية ،و هي تزيد من كفاءة و فاعلية المؤسسة و برامج المؤسسة المختلفة و تعمل على توسعة دائرة العمل للمؤسسات التي تقدم برامج التطوير المجتمعي و أن أهدافها لا ربحية و ليست مسيسة أو تابعة لنشاط حزبي معين أو أنها محددة بجنس معين أو عمر معين بل هي أداة هدفها تحقيق التنمية المحلية لكامل التراب الوطني ليس في المجال الاجتماعي في فقط بل في كافة مجالات .

ذ) كما أن معظم أعضاء المجتمع المدني سبق لها و أن سمعت بدور المجتمع المدني في التنمية المحلية و عن الأدوار الذي يقوم بها كونهم التحقوا به و مارسوه بالإضافة إلى أنه ليس لديه مجال محدد ينشط فيه كما أن معظم أعضاءه من الأعمار الشابة و أن معظم أعضائه دائما ما تكون من صنف ذكوري كونهم لديهم اتصال مباشر في المجتمع أكثر من المرأة و ليس بالضرورة أن يكون أعضائه من التعليم العالي لأن عملهم لا يقتصر على المستوى التعليم بل على مدى نشاطه .

3-التوصيات :

أ- العمل على توعية الأفراد بأهمية العمل التطوعي و حثهم مع ذويهم على المشاركة الفاعل في أنشطة جمعيات المجتمع المدني

ب- أهمية مشاركة الصحف المحلية في تسليط الضوء على انجازات الجمعيات التابعة للمجتمع المدني و هيكلتها و كيفية انتخاب أعضاءها و الصلاحيات المنوطه بها من أجل تعزيز ثقة الأفراد بالتنظيم و عن مدى كفاءة الجمعيات في معالج المشاكل التي تواجه المجتمع المحلي.

ت- أهمية توسيع نطاق العمل التطوعي للأفراد و ذلك لتعزيز قدرات جمعيات المجتمع المدني على مواجهة المشاكل و معالجتها مما يخفف العبئ على تحمل الجمعيات لوحدها كل المشكلات

ث- القيام بحملات و لقاءات و إعداد النشرات و استخدام وسائل الاتصال الجماهيري بهدف توعية الأفراد حول دور المجتمع المدني في التنمية المحلية

ج- القيام بمزيد من الدراسات حول دور المجتمع المدني في التنمية المحلية و خاصة في مجال العلوم الاجتماعية نظرا لندرة الدراسات في هذا المجال من ناحية التخصص .

ح- العمل على توظيف أعضاء ناشطة في وسط الجمعيات لتخفيف تحمل المسؤولية على الرئيس وحده كما لاحظنا من خلال هذه الدراسة لأن الأعضاء كانوا مجرد جسم مكمل لعضوية الجمعية بدون أي تأثير

خ- التعريف بالجمعيات و المجال التي تنشط فيه كل جمعية بالإضافة إلى تحديد مقر الجمعيات لتسهل عملية إيصال انشغالات المواطنين و مشاكلهم .

د- العمل على وضع مقرات و مكتب خاصة بكل جمعية لجعل الأمر سهل في الاتصال بهم

الخاتمة:

إن الدور التنموي للمجتمع المدني هو من الأهمية الكبيرة على مستوى الفكري و التطبيقي ، لذا فإنه من الضروري تفعيل هذا الدور ميدانيا ،و دعم مشاركة أفراد من خلال مختلف مؤسسات المجتمع المدني في الفعل الاجتماعي التنموي و ترسيخا للمبادئ السامية للمجتمع المدني و التي تجد جذورا عميقة في الثقافة العربية إلى جانب ذلك فإنه ينبغي لفت الانتباه إلى نقص الانتباه في نقص التراث النظري و الكتابات العربية حول هذا الموضوع و دراسة واقعه في المجتمعات العربية عموما و الجزائر خصوصا و لذلك فإن هذه الدراسة التي تمثل خطوة في هذا المجال لا تدعي الجزم بصدق نتائجها أو بإمكانية تعميمها على مجتمعات أخرى و إنما هي محاولة تسليط الضوء على الواقع و البحث عن الحقيقة مما يفسح المجال لدراسات أخرى تدعم هذا الصرح و تحقق التراكم العلمي حول هذا الموضوع ،سواء بمحاولة التحقق من صدق النتائج المتوصل إليها أو بمقارنتها بمجتمعات ، و لذلك فإن هذا النقص في التراث النظري جعل مجتمعاتنا ليس لديها إطلاع كبير على جمعيات المجتمع المدني مما جعل الهوة بين هذه الجمعيات و أفراد المجتمع إذ يتولد لدى فكر كل الأفراد أن هذه الجمعيات تحكمها مصالح خاصة و مصالح سياسية و انعدام الثقة في هذه الجمعيات من طرف الأفراد على الرغم من أن هذه الجمعيات لا تنتمي لأي جانب سياسي و إنما هي عمل تطوعي غرضه الرقي بالمجتمع و محاولة إشراكه في هذا العمل التنموي و لذلك يجب إعادة إحياء الثقة بين الفرد و جمعيات المجتمع المدني و إزالة الوعي المزيف و الأفكار السلبية و بناء مجتمع إيجابي قادر على خلق نمط جديد في الحياة و مستعد للتغيير من أجل بناء وطن جديد و بعث الحياة أكثر نفس من جديد.

ملخص الدراسة :

- تعتبر الجمعيات احد الصور المجسدة في مؤسسات المجتمع المدني و في هذه الدراسة و التي تحت عنوان دور المجتمع المدني في التنمية المحلية بحث كان الهدف من هذه الدراسة هو تسليط الضوء عن دور المجتمع المدني و التنمية المحلية في الوطن العربي و الكشف عن الدور الفعلي الذي تقوم به الجمعيات و فعاليتها قصد تدليلها مستقبلا

و انطلقت هذه الدراسة تحت جملة من الفرضيات و هي :

- يساهم المجتمع المدني في تحقيق التماسك الاجتماعي و خلق تفاعلات إيجابية بين الأفراد
- للمجتمع المدني دور في بناء الفكر الاجتماعي و مضاعفة الثقة بين الأفراد.

و قد تم الاعتماد في هذه الدراسة على منهج الوصفي انطلاقا من كونه "طريقة لوصف الظاهرة المدروسة وتصويرها و بالنسبة للعينة فقد تم تطبيقها على جمعيات المجتمع المدني و تم اختيار العينة القصدية كونها الأنسب لهذه الدراسة .

و تم استخدام أسلوب الاستبيان و خلصت هذه الدراسة بعدة نتائج بأن معظم الأعضاء الناشطة من الذكور و أغلبهم من الشباب بالإضافة إلى أن مشاركة أفراد المجتمع في التنمية يسهل الأمر على جمعيات المجتمع المدني و أن المجتمع المدني أداة من أدوات التنمية المحلية

الكلمات المفتاحية:

المجتمع المدني – التنمية المحلية

ملخص الدراسة باللغة الأجنبية:

In this study, the descriptive and analytical approach was relied upon from being a "method for describing and depicting the studied phenomenon. As for the sample, it was applied to civil society associations. The short sample was chosen as the most appropriate for this study. The questionnaire method was used. This study included several results that most Male active members, most of whom are young people, in addition to the participation of community members in development facilitating the matter for civil society associations and that civil society is a tool of local development. Keywords building society, local development

In this study, the descriptive and analytical approach was relied upon from being a "method for describing and depicting the studied phenomenon. As for the sample, it was applied to civil society associations. The short sample was chosen as the most appropriate for this study. The questionnaire method was used. This study included several results that most Male active members, most of whom are young people, in addition to the participation of community members in development facilitating the matter for civil society associations and that civil society is a tool of local development.

Keywords building:

society, local development

قائمة المراجع:

المراجع بالغة العربية:

الكتب:

1) أبو القاسم سعد الله تاريخ الجزائر ط1 بيروت دار الغرب الإسلامي 1998
2) أبو زكريا يحي بن شرف النوي الدمشقي رياض الصالحين من كلام سيد المرسلين الجزائر مطبوعة ميموني للنشر و والتوزيع 2000
3) أحمد توفيق المديني . المجتمع المدني و الدولة الأساسية في الوطن العربي . منشورات اتحاد كتاب العرب .دمشق 1997
4) أحمد مصطفى خاطر تنمية المجتمع المحلية الاتجاهات المعاصرة استراتجيات نماذج الممارسة المكتبة الجامعية الإسكندرية 2000
5) أحمد مصطفى خاطر تنمية المجتمعات المحلية نموذج المشاركة في إطار ثقافة المجتمع مكتب الجامعي الحديث الإسكندرية 1999
6) بهجت جاد الله كشك تنظيم المجتمع من لمساعدة الى الدفاع دار المعرفة الجامعية الاسكندارية 1998
7) جون كلايتون توماس مشاركة الجمهور في القرارات العامة ترجمة فايزة الحكيم و أحمد منيب الدار الدولية للاستثمارت الثقافية القاهرة 2001
8) سعد الدين ابراهيم تقديم لسلسلة دراسات المجتمع المدني و التحول الديمقراطي في الوطن العربي مركز ابن خلدون بالاشتراك مع دار الأمين للتوزيع و النشر القاهرة 1995
9) سلاطنية بلقاسم وحسان الجيلاني: محاضرات في النهج والبحث العلمي،الكتاب الثاني،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر، 2007
10)شكر الصبيحي مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي مركز دراسات الوحدة العربية بيروت 2000
11)شهيدة الباز دور المجتمع المدني في مكافحة الفساد كتاب الفساد و الحكم الصالح في الوطن العربي بيروت 2006
12)صالح السنوسي ،إشكالية المجتمع المدني العربي العصبة و السلطة و الغرب ، القاهر ،الهيئة المصري العامة للكتاب 2012
13)محمد سيد فهمي تقويم برنامج تنمية المجتمعات الجديدة المكتب الجامعي الجديد الإسكندرية 1999
14)عبد الله حمودي المجتمع المدني و منهج المقارنة المتشائمة ،وعي المجتمع بذاته ط1 المغرب دار بوتقال للنشر 1998
15)عزمي بشارة المجتمع المدني دراسة نقدية مع اشارة المجتمع المدني العربي مركز دراسة الوحدة العربية بيروت 1998
16)عمار بوحوش و محمد محمود الذنيبات: تقنيات ومناهج البحث العلمي،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر، 1995،
17)فؤاد ابركان المجتمع المدني في الجزائر ..بين الخطاب و الممارسة ، ورقة بحث قدمت في ملتقى الوطني الاول حول المجتمع المدني و المسار الديمقراطي في الجزائر ، جامعة مولود معمري
18)قوت القلوب محمد فريد تنظيم المجتمع في الخدمة الاجتماعية المكتب الجامعي الحديث الاسكندارية 2000
19)كريم ابو حلاوة اشكالية مفهوم المجتمع المدني نشأة تطور تجليات
20)ليلى علي المجتمع المدني العربي قضايا المواطنة و حقوق الانسان ط 1 القاهرة مكتبة الانجلو مصرية

21)محمد بالقاسم حسن بهلول سياسة تخطيط التنمية و عادة تنظيم مسارها في الجزائر ج1 ديوان المطبوعات الجزائرية 1999
22)محمد عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع ، مطابع الهيئة المصرية العامة للكاتب ،الإسكندرية، 1979.
23)محمد عبيدات وآخرون ،منهجية البحث العلمي و القواعد و المراحل و التطبيقات ،دار وائل للنشر ،عمان ،الأردن، ط2، 1999..
24)مروان عبد المجيد إبراهيم: أسس البحث العلمي لإعداد الرسائل الجامعية،مؤسسة الوراق،عمان،الأردن، 2000
25)ناجي عبد النور النظام السياسي الجزائري من الأحداية إلى التعددية مديرية النشر لجامعة قالمة 2006
26)ناهد عز الدين ، المجتمع المدني، موسوعة الشباب السياسية ، مرآز الأهرامات لدراسات الإستراتيجية ، القاهرة، 2000 .

المجلات و المقالات :

1) العربي بن عودة إسهام وسائل الإعلام في تربية المجتمع المدني رسالة قسم العلوم السياسية و الإعلام 2006
2) الحبيب الجنحاني، المجتمع المني بين النظرية والممارسة ، مجلة عالم الفكر، العدد الثالث، المجلد السابع والعشرون، مارس 1999
3) بن عيسى الدمني ماذا نقتبس من التراث الفكرية حول مجتمع المدني مجلة أقلام العدد 5 2002جويلية
4) بن لحسن الهواري دور المجتمع المدني في ترشيد عمل الجماعات المحلية و من ثمة في بعث التنمية الجزائر المدرسة العليا لأساتدة التكنولوجيا بوهران
5) بو علي ياسين المثقفون العرب من سلطة الدولة الى المجتمع المدني مجلة عالم الفكر مجلد 27 عدد 3 يناير مارس 1999
6) رابح لعروسي افاق و مستقبل المجتمع المدني في الجزائر مجلة النهضة مصر العدد 2 السنة 2009
7) رداوي عبد المالك دور المجتمع المدني في مكافح الفساد في مصر موقع
8) عبد الكريم دكروب ، التنمية الريفية مشاكلها و أهدافها في البلدان النامية و العربي، مجلة دراسات عربي العدد43 كانون الثاني ، فبراير،1991
9) عمر دراس الظاهرة الجمعوية في ضل الاصلاحات الجارية في الجزائر الواقع و الافاق المجلة الجزائرية في الانثروبولوجيا و العلوم الاجتماعية العدد 28 ،2005
10)كلثوم زعطوط مفهوم المجتمع المدني بين التأصيل النظري و مشكلة المرجعية مجلة الباحث في العلوم الانسانية و الاجتماعي العدد مارس 2018 ص 47 جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي
11)ماجدة شاكر مهدي مجلة كلية الأدب العدد 96
12)محمد خثير تحديات التنمية المحلية في ظل تراجع اعاناة الحكومة المالية المخصصة للولايات و البلديات الجزائر مجلة نماء الاقتصاد و التجارة العدد رقم 2 افريل 2008
13)محمدو الحديد و آخرون تجربة مؤسسة نور الحسين في مجال تنمية مجتمعات المحلية في الأردن ورقة مقدمة الى مؤتمر الدولي السابع حول ادارة الهيئات ووالمؤسسات التطوعية في المجتمعات المعاصرة قناة القصباء 17-18 ديسمبر 2002
14)مصطفى فؤاد عبيد: مهارات البحث العلمي،أكاديمية الدراسات العالمية،غزة، 2003.

المذكرات:

1) جديدي عتيقة،إدارة الجماعات المحلية في الجزائر: بلدية بسكرة نموذجا، مذكرة ماستر غير منشورة)جامعة بسكرة: كلية الحقوق و العلوم السياسية،2013/2012

2) جهيدة شاوش اخوان المجتمع المدني و التنمية المحلية جمعيات أحياء بمدينة بسكرة رسالة ماجستير قسم علم اجتماع جامعة محمد خيضر بسكرة 2004

3) حدة بولافة واقع المجتمع المدني الجزائري الان الفترة الاستعمارية و بعد الاستقلال رسالة ماجستير قسم العلوم السياسية 2010

4) خنفري خيضر،تمويل التنمية المحلية في الجزائر واقع وآفاق،أطروحة دكتوراه غير منشورة)جامعة الجزائر 3 كليةالعلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير،2011/2010

5) عبد السلام عبد اللاوي دور المجتمع المدني في التنمية المحلية في الجزائر دراسة ميدانية برج بو عريريج مذكرة تخرج ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات العامة جامع قاصدي مرباح 2011/2010

6) عثمان عزيزي،دور الجماعات المحلية في التسيير والتنمية في ولاية خنشلة ،مذكرة ماجستيرغيرمنشورة) جامعة قسنطينة: كلية علوم الأرض و الجغرافيا والتهيئة العمرانية، 2008

7) وسيلة شابو، دور المنظمات غير الحكومية في حماة حقوق الإنسان ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون الدولي والعلاقات الدولية ، جامعة الجزائر، آلية الحقوق بن عكنون ، 2002

8) هويدا عدلي، على إرادتهم الحرة المقومات الثقافية للمجتمع المدني في مصر ، دراسة في التسامح السياسي لدى النخبة السياسية، رسالة ذكتوراه ، مرآز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان ، القاهرة ، 2001 .

الموقع :

برهان غليون ، نشأة وتطور مفهوم المجتمع المدني وتطوره من المجرد إلى المنظومة الاجتماعية الدولية ،حاضر ألقيت في ندوة المجتمع المدني والديمقراطية ، جامعة قطر ، المحاضرة منشورة على موقع الندوة على شبكة ، http//:www.Monwaten.org/ pivot/civil-society/6-04/ civil-socirty-42 htm.

الملاحق :

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة قاصدي مرباح ورقلة

كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية

قسم علم الاجتماع و الديمغرافية

تخصص: ثانية ماستر علم اجتماع تنظيم و عمل

استمـــــــــــــارة استـــــبيان

في إطار الإعداد لنيل شهادة الماستر في علم اجتماع تنظيم و عمل تحت عنوان :

دور المجتمع المدني في التنمية المحلية.

دراسة ميدانية لبعض الجمعيات المجتمع المدني

يسرنا أن نضع بين يديكم هدا الاستبيان ونرجو منكم الإجابة على هده الأسئلة بكل أمانة و مصداقية ، وبدالك تكون قد ساهمتم في إثراء موضوعنا هدا بشكل خاص و بإفادة البحث العلمي بشكل عام .

ملاحظة : ضع علامة (×) في الخانة المناسبة .

وشكرا مسبق على مساهمتكم الكبيرة لنا ولكم مني فأق الاحترام و التقدير

السنة الدراسية 2021/2019

القسم الأول جزء خاص بمعلومات شخصية :

1. النوع : ذكر ☐ أنثى ☐
2. المؤهل العلمي :

ابتدائي ☐ متوسط ☐ ثانوي ☐ جامعي ☐

3. المهنة : لا يعمل ☐ موظف حكومي ☐ موظف قطاع خاص ☐
4. العمر أقل من 20 عاما ☐ من 20 -35 عاما ☐ أكثر من 35 عام
5. هل مارست أي عمل من أعمال التي تساهم في البناء الاجتماعي و التنمية

نعم ☐ لا ☐

القسم الثاني : خاص بالمجتمع المدني :

الرقم	الفقرة	معارض بشدة	معارض	محايد	موافق	موافق بشدة
1	إن الجمعيات المجتمع المدني غير مهمة طالما الجهات الحكومية تقوم بواجبها					
2	إن المشاركة المجتمعية مضيعة للوقت و الجهد					
3	إن جمعيات المجتمع المدني لا تلقى التقدير و الثقة من قبل الأفراد					
4	مجالات المجتمع المدني تكون محددة و لا تستحق التفكير بها					
5	إن جمعيات المجتمع المدني يمارسها أشخاص ليس لديهم عمل					
6	طالما أن المجتمع المدني غير مجدي ماديا فإنه غير					

	ضروري					
7	إن المجتمع المدن مهم جدا وسط المجتمع لكن يصعب ممارسته من حيث كثرة مجالاته					
8	إن جمعيات المجتمع المدني تمارس لكسب ثقة الأفراد					
9	إن جمعيات المجتمع المدني مصدر في مشاكل غنى عنها					
10	إن المجتمعات المجتمع المدني مطلوبة في كافة مجالات الحياة المجتمعية					

القسم الثالث :متعلق بدور المجتمع المدني في التنمية المحلية

الرقم	الفقرة	معارض بشدة	معارض	محايد	موافق	موافق بشدة
1	إن جمعيات المجتمع المدني أداة من أدوات التنمية المحلية وسيلة أساسية في تحديد احتياجات المجتمع المدني					
2	إن المجتمع المدني أداة من أدوات المشاركة المجتمعية ووسيلة لتحقيق أهداف تنموية					
3	إن جمعيات المجتمع المدني تقلل كلفة الموارد البشرية لتنفيذ برامجها التنموية					

4	إن المجتمع المدني كأداة من ادوات التنمية المحلية تزيد من كفاءة و فاعلية المؤسسات					
5	إن جمعيات المجتمع المدني كأداة من أدوات التنمية المالية في توسيع دائرة العمل للمؤسسات التي تقدم برامج التطوير المجمعي					
6	إن جمعيات المجتمع المدني كأداة من أدوات التنمية المحلية لا أهمية لها طالما المؤسسات الحكومية تقوم بدورها					
7	أقوم بالانخراط في جمعيات المجتمع المدني كأداة من أدوات التنمية المحلية وقت ما سنحت لي الفرصة					
8	ممارسة عمل الجمعيات مجتمع المدني فيه غموض و ليس واضح					
9	عمل جمعيات المجتمع المدني مرتبط بأهداف حزبية					
10	المشاركة في المجتمع المدني محدد بشروط (العمر- الجنس)					
11	دور المجتمع المدني يقتصر على المجال الاجتماعي فقط					

- أجب بنعم أم لا

- هل سبق و سمعت عن المجتمع المدني و دوره في التنمية الحلية ؟

نعم ☐ لا ☐

– إذا كانت الاجابة بنعم ماهو الدور الذي يقوم به ؟

خدماتي ☐ اجتماعي ☐ اقتصادي ☐ بيئي غير ذلك ☐

– و إذا كانت الاجابة (لا) هل هناك ضرورة لوجوده ؟

أرجو الإجابة بنعم أو لا :

– عادة ما يكون ممارسو المجتمع المدني من الأعمار الشابة 15-35

نعم ☐ لا ☐

– عادة ما يكون أعضاء المجتمع المدني أغلبهم ذكور

نعم ☐ لا ☐

– عادة ما يكون ممارسو المجتمع المدني أفراد متعلمة تعليما عاليا

نعم ☐ لا ☐

من وجهة نظرك هل تواجه جمعيات المجتمع المدني صعوبات

نعم ☐ لا ☐

–إذا كانت الإجابة نعم ما هي الصعوبات التي تواجهها

.....